مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

البحوث باللغة الإنجليزية:

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٤ - العدد ٤

٢٠٠٦

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 34 – العدد 4 – 2006

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام

الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة.** القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية.** الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.

- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 34 – العدد 4 – 2006

البحوث باللغة العربية:

مراجعات الكتب:

التقارير:

الرسائل الجامعية (رسالة ماجستير):

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

يصدر أعزاءنا القراء – هذا العدد من مجلتكم – العلوم الاجتماعية – ونحن نودع عاماً مضى بنجاحاته و إخفاقاته، بأفراحه وأحزانه، ونبدأ مسيرة عام جديد نأمل أن يكون عام خير و بركة على الجميع، تتضافر فيه الجهود، وتكلل بالتوفيق والسداد وتحقيق الطموحات، ولعل من المناسب هنا أن نذكر خطوة مباركة تمت مؤخراً في جامعة الكويت، تتمثل في تعيين الأستاذ الدكتور عبدالله الفهيد مديراً للجامعة، والله نسأل أن يمده بعونه وتوفيقه لأداء مهامه، والنهوض بمسؤولياته، وتحقيق المزيد من التطور والازدهار لصرحنا العلمي – جامعة الكويت.

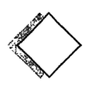
وعوداً على بدء، فإن العدد الذي بين أيدينا – العدد الرابع لعام 2006 – يضم بين دفتيه مجموعة من البحوث و الدراسات القيمة في شتى العلوم الاجتماعية بداية بالعلوم السياسية حيث البحث الأول وقد تناول العولمة والعلوم الاجتماعية: حقل الدراسات الآسيوية، يليه بحث اقتصادي حول محددات التضخم في سورية من 1970-2004، ويعقبه بحث اجتماعي نفسي تناول محددات التسرب الوظيفي للعاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. أما الموضوع الجغرافي فهو التباين المكاني والزماني لسرعة الرياح في الأردن، في حين تناولت الدراسة باللغة الإنجليزية قضايا الجنس (Gender) ومرض نقص المناعة المكتسبة: تجربة المرأة الكويتية. هذا ما يتعلق بالبحوث و الدراسات أما الجزء الخاص بمراجعة الكتب، فيبدأ بكتاب الدولة والمجتمع: دراسة سوسيولوجية نقدية تاريخانية المجتمع المغاربي يليه مراجعة كتاب بعنوان النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: معايير وقواعد مالية جديدة، ثم مراجعة لكتاب

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

بعنوان تطور السياسة الخارجية السعودية، يعقبه كتاب العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار، أخيراً كتاب الصحة العقلية في العالم. وفي الجزء الخاص بالتقارير احتوى العدد على تقريرين لمؤتمرين علميين؛ الأول: مؤتمر حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية: التحديات المعاصرة والاستراتيجيات المطلوبة. والثاني: مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج. وختم هذا العدد بالجزء الخاص بالرسائل الجامعية رسالة ماجستير حول السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة: دراسة مقارنة لدورات الجمعية العامة في أعوام (1975- 1978، 1985- 988، 1990- 2001).

ختاماً، الشكر لكل من أسهم في هذا العدد بجهوده المخلصة وأبحاثه القيمة التي أثرت المعرفة، وأملنا كبير في أن يجد كل من القارئ والباحث مبتغاه في هذا العدد من مجلتكم، مجلة العلوم الاجتماعية.

والله ولي التوفيق وكل عام وأنتم بخير



البحوث باللغة العربية

العولمة والعلوم الاجتماعية:
حالة حقل الدراسات الآسيوية*

محمد السيد سليم**

ملخص: أنتجت العولمة عدداً من الآثار الكبرى في ميادين الأمن، والتجارة، والثقافة، والديمقراطية، بالإضافة إلى آثارها في ميدان المعرفة الاجتماعية. وفي المجال الأخير أثمرت العولمة ثورة غير مسبوقة في المعرفة بحكم أثر تكنولوجيا المعلومات، ناهيك عن آثارها على العلوم الاجتماعية في أبعادها المضمونية والمنهجية. ويناقش هذا البحث التحولات الكبرى في العلوم الاجتماعية الناشئة عن ظهور المنظور ما بعد الوضعي للعولمة على المستويات الإبستمولوجية، والأنطولوجية، والمنهجية. ويؤكد هذا البحث أن التحولات التي حدثت في مجال العلوم الاجتماعية قد انعكست كذلك في ميادين دراسات المناطق، ومنها الدراسات الآسيوية؛ فهذه الدراسات تشهد حالياً تحولات كبرى موازية لما يحدث في العلوم الاجتماعية على المستويات الثلاثة السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى تحول في الإطار المؤسسي "العولمي" لتلك الدراسات. وهي تتحول من المنظور "الاستشراقي التقليدي" إلى منظور "آسيوي" بالإضافة إلى التحول نحو بناء شبكات بحثية وصياغة أجندة بحثية "عولمة للدراسات الآسيوية". ويطرح البحث ثلاثة فروض بصدد العلاقات بين العولمة وأربعة مجالات للعلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية. وقد تبين أن هذه الفروض صحيحة بشكل جزئي. أما ختام البحث فإنه يتناول أثر هذه التحولات على واقع العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي.

المصطلحات الأساسية: العولمة، العلوم الاجتماعية، ما بعد الوضعية، الدراسات الآسيوية، دراسات المناطق.

---

* بحث مستكتب.

** أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

مقدمة:

أصبح منظور العولمة يشكل إحدى القوى المفهومية المؤثرة في مختلف حقول العلوم الاجتماعية؛ فلم يعد يخلو أي من تلك الحقول من التأثر بالمفاهيم، والفلسفات، والمناهج التي طرحها هذا المنظور. وعلى الرغم من ذلك، ظل الاهتمام الأكاديمي بمنظور العولمة مقصوراً على دراسة نتائج ظاهرة العولمة في المجالات التطبيقية كالأمن، والتجارة، والثقافة، والتنمية، والديمقراطية. بيد أن انعكاسات العولمة على حالة المعرفة العلمية ظل محل الاهتمام الثانوي للباحثين، على الرغم من أن العلوم الاجتماعية تشهد تحولات تدريجية في مختلف جوانبها نتيجة هذا المنظور.

وقد شاع مصطلح "العولمة" في الخطاب الاجتماعي، وفي العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها في تسعينيات القرن العشرين. وكان ظهور هذا المصطلح وشيوعه محصلة لجهد فكري قامت به مراكز التفكير العلمية الغربية في اتجاه الترويج له، كما أنه كان أيضاً نتيجة لبروز مجموعة جديدة من الظواهر والعلاقات التي اصطلح على تسميتها بالعولمة. وقد أصبح هذا المصطلح مثاراً لكثير من الجدل حول كل من أبعاده، ونشأته، ومصادره، ومحتواه، وعملياته، وانعكاساته، وأساليب التعامل معه. فقد اختلف الدارسون حول العولمة أهي ظاهرة قديمة، أم هي ظاهرة معاصرة؟ أهي ظاهرة تلقائية نابعة من التطور الطبيعي لعوامل معينة، أم هي ظاهرة مقصودة خططتها مؤسسات معينة؟ أهي ظاهرة تتسم بالتوزيع المتكافئ أم التوزيع الانتقائي للمنافع؟ أهي ظاهرة دائمة، أم إنها قابلة للارتداد؟ وهل الارتباط بالعولمة أمر حتمي، أو اختياري؟ وهل هي ظاهرة اقتصادية بحتة، أو إنها ظاهرة متعددة الأبعاد؟ هل التعامل الأمثل مع العولمة من خلال الاندماج الكامل، أو الاندماج الانتقائي، أو الرفض الكامل؟ وهل هي ظاهرة من شأنها تكريس التبعية للغرب، أو هي ظاهرة تؤدي إلى تحرير المجتمعات؟.

قصدنا بالإشارة إلى تلك القضايا، أن نوضح الطبيعة الجدلية لمفهوم العولمة، وأن تكون مدخلاً لتقديم تعريف مفهومي للعولمة يتجاوز الجدل الفكري حولها، ويحدد جوهر الظاهرة. فالعولمة – في جوهرها – هي عملية قوامها توسيع نطاق الجغرافيا الاجتماعية في اتجاه إنشاء روابط "فوق مكانية" Supra - Territorialist بين البشر، بحيث يصبح المكان الاجتماعي، مكاناً عالمياً تنشأ فيه العلاقات متخطية الانتماءات المكانية. بعبارة أخرى؛ العولمة هي عملية تتحول بموجبها الجغرافيا

الاجتماعية من كونها جغرافيا مرتبطة بالمكان فقط، إلى أخرى ترتبط بالعالم بأسره. ومن ثم تنشأ علاقات جديدة بين البشر تتخطى حدود المكان؛ أي علاقات "فوق المكانية".

وقد تجسدت تلك الظاهرة في مجموعة من الأنشطة الاجتماعية فوق المكانية كالأسواق العالمية، والاتصالات الإلكترونية العالمية، والمؤسسات المالية والنقدية العالمية. كما أنها أثارت عدداً من القضايا المتعلقة بإعادة تعريف الأمن، والديمقراطية، لكي تكتسب تلك القضايا بعداً يتخطى حدود المكان (Scholte, 2000). وفي تلك القضايا أنتجت العولمة آثاراً متباينة؛ ففي مجال الأمن مثلا أنتجت العولمة مفاهيم جديدة كالأمن التعاوني، والأمن الإنساني. ولكن تكنولوجيات العولمة زادت من القدرة التدميرية للأسلحة بشكل غير مسبوق، وخلقت تهديدات أمنية جديدة. وفي مجال الديمقراطية جعلت العولمة من التحول الديمقراطي قضية ذات أولوية على قائمة النظام العالمي، ولكنها في الوقت ذاته أنتجت قوى فوق إقليمية (كالشركات متعددة الجنسية) تؤثر على اقتصادات الدول، ولكنها لا تخضع لرقابة مؤسساتها التشريعية ومن ثم تعطل العملية الديمقراطية. ويفسر ذلك كله الجدل بين الباحثين حول نتائج العولمة أهي ظاهرة إيجابية، أم إنها ظاهرة سلبية.

بيد أن من أهم نتائج العولمة ما يتعلق بأثرها على المعرفة الاجتماعية؛ فقد أدت العولمة إلى انتشار غير مسبوق في المعارف الاجتماعية نتيجة تطور وسائل الاتصال وظهور الإنترنت؛ إذ أصبح من الممكن الوصول إلى معارف اجتماعية لم يكن من الممكن الوصول إليها في فترة زمنية وجيزة. كما أن التقاء المعارف الاجتماعية في مجال واحد جعل من الممكن الارتقاء بها نتيجة التفاعل التراكبي فيما بينها، وجعل من الممكن توسيع نطاق حجيتها العلمية عبر أقاليم وثقافات مختلفة. وأخيراً، فقد أثرت العولمة على الجوانب الفلسفية والمنهجية من المعرفة الاجتماعية، وهو ما يقودنا إلى دراسة تأثيرها على العلوم الاجتماعية موضوع هذا البحث.

منهجية البحث:

سنحاول في هذا البحث تحديد الآثار التي أنتجتها العولمة على ميدان المعرفة في العلوم الاجتماعية، مع أخذ حالة حقل المعرفة في مجال الدراسات الآسيوية مثالاً لتلك الآثار، وصولاً إلى محاولة تحديد نتائج التحولات المعرفية في هذا المجال

على واقع العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية ومستقبلها في الوطن العربي. ويرجع اختيارنا لحقل الدراسات الآسيوية بوصفه مجالاً تطبيقياً يجسد انعكاسات العولمة على العلوم الاجتماعية إلى ثلاثة اعتبارات؛ **أولها** يتعلق "بدراسات المناطق" عموماً؛ ذلك أن دراسات المناطق من الحقول الأكاديمية التي تصب فيها مختلف الفروع العلمية سواء الاجتماعية أو الطبيعية، ومن ثم، فإنها المجال الذي يجسد التحول في تلك الفروع في إطار بوتقة أكاديمية واحدة. أما **ثاني** هذه الاعتبارات، فهو أن حقل الدراسات الآسيوية يمثل "القاطرة العلمية" لدراسات المناطق؛ ذلك أنه نتيجة لظاهرة الصعود الآسيوي التي تبلورت مع أوائل تسعينيات القرن العشرين ازداد الاهتمام العلمي بالدراسات الآسيوية، وشهد العقد الأخير أكبر معدل لنمو المؤسسات والدوريات العلمية التي تهتم بالدراسات الآسيوية مقارنة بدراسات المناطق الأخرى، كما أن هذا الحقل يشهد تحولات جذرية في مختلف توجهاته نتيجة لظاهرة العولمة، وينفرد ببعض التحولات التي لم تشهدها حقول أخرى، كما سنوضح فيما بعد. **وأخيراً**، فإن هناك اعتباراً عملياً يتعلق بأن حقل الدراسات الآسيوية هو حقل شبه مهمل في المؤسسات الأكاديمية العربية، ولم تبدأ تلك المؤسسات في الاهتمام به إلا في العقد الأخير على شكل إنشاء مؤسسات متخصصة في الدراسات الآسيوية، دون أن يتبلور منظور محدد لمسار تلك الدراسات، وعلاقتها بالدراسات المماثلة خارج الوطن العربي. ومن ثم يسعى البحث إلى الإسهام في بلورة هذا المنظور من زاوية التحولات التي يشهدها هذا الحقل.

ينطلق البحث من افتراض أن واقع العلوم الاجتماعية في حقبة معينة هو نتيجة تفاعل عاملين؛ **أولهما** مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في حقبة تاريخية معينة، **وثانيهما** حجم الإنفاق الاجتماعي على البحث العلمي الأساسي. فالعلوم الاجتماعية تنشأ وتتطور للإجابة عن الأسئلة التي تنشأ عن عملية التطور سواء كانت تلك العملية داخلية بحتة (كتدفق الثروة النفطية) أم عملية خارجية (كالصراعات العالمية). فالنقلة الكيفية في العلوم الاجتماعية منذ القرن السابع عشر(عصر التنوير) كانت – في جوهرها – محاولة للإجابة عن المعضلات التي نتجت عن الثورة الصناعية. كما أن اهتمام المجتمع بتطوير البحث العلمي الاجتماعي يؤثر بشكل جوهري في نوعية المعارف والمنهجيات التي توظفها تلك العلوم، ويفسر ذلك ظاهرة تقدم العلوم الاجتماعية في الدول التي يزداد فيها الإنفاق على البحث العلمي. ومن ثم فإن حال العلوم الاجتماعية إنما يعكس التفاعل بين

هذين العاملين. وتعد ظاهرة العولمة إحدى الظواهر المحورية التي ميزت العالم في حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ بحيث يمكن القول: إن الخطاب الاجتماعي والسياسي في تلك الحقبة أصبح خطاب العولمة، كما أن تلك الظاهرة أنتجت آثاراً مهمة في معظم العلاقات والنظم السياسية والاقتصادية داخلياً وخارجياً.

ويقودنا ذلك إلى المشكلة البحثية الأساسية التي نتعامل معها في هذه الدراسة، وهي ما الآثار التي أنتجتها العولمة على حال العلوم الاجتماعية؟ وفي تحديد تلك الآثار يطرح هذا البحث ثلاثة فروض أساسية؛ **الفرض الأساسي الأول**: أن العولمة قد أنتجت تحولات في أربعة مجالات للعلوم الاجتماعية، وهي فلسفة العلوم، ووحدات التحليل، والمنهجية، والمفاهيم، وذلك في اتجاه تبني رؤى أقل وضعية وأكثر تعددية. أما **الفرض الأساسي الثاني** فهو: أن التحولات التي حدثت في العلوم الاجتماعية قد انعكست في ميدان الدراسات الآسيوية في الاتجاه ذاته الذي حدث في العلوم الاجتماعية. وأخيراً فإن **الفرض الأساسي الثالث**: أن الآثار التي أنتجتها العولمة في كل من العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية قد أدت إلى ظهور أشكال جديدة من التواصل بين العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي وفي الدول الأخرى.

ما المنطق الذي تستند إليه تلك الفروض؟ يستند طرح هذه الفروض والعلاقات التي تنطوي عليها إلى تحليل ظاهرة العولمة، بالإضافة إلى رصد الأدبيات النظرية التي تناولتها. (March & Furlong, 2002; Scholte, 2000). نشأت ظاهرة العولمة في سياق عاملين أساسيين؛ هما ثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات من ناحية، وظاهرة الصعود الاقتصادي الآسيوي مع أوائل التسعينيات من ناحية أخرى. وقد أدت الثورتان المشار إليهما إلى توسيع نطاق السوق؛ بحيث أصبح سوقاً عالمياً، وإلى بروز ظاهرة الفاعل الاتصالي والثقافي المباشر بشكل مكثف وغير مسبوق؛ مما أسفر بدوره عن حركة أوسع للاحتكاك بين الثقافات. ومن ثم تغير الحيز المكاني والزماني للتفاعلات الإنسانية؛ بحيث أصبح هذا الحيز "عالمياً". من ناحية أخرى فقد أعطى الصعود الآسيوي صدقية أكبر لشرعية الثقافات الآسيوية، وبخاصة أن بعض تلك الثقافات استطاع أن ينتج نماذج خاصة للتنمية في إطار القيم الثقافية التقليدية (القيم الآسيوية) تختلف عن القيم الغربية. وارتبط بذلك أيضاً صعود القوى الصناعية الآسيوية الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي؛ مما أدى إلى أن تنعكس التحولات السابقة – بشكل أكثر قوة – في ميدان الدراسات

الآسيوية. كذلك، فإن وضوح بعض الآثار السلبية لعصر الحداثة، كالأثر السلبي لتحرير التجارة على الطبقات الاجتماعية الدنيا، والتوسع الصناعي والعسكري الهائل الذي أسفر عن تراكم أسلحة الدمار الشامل، وتدهور البيئة، وانتشار الأمراض الجديدة، – قد هدد مصير البشرية. وكان ذلك دافعاً لإدراك الوضعيين والعقلانيين أن العقل قد يكون مصدراً للمشكلة، كما أنه قد يكون مصدراً للحل. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن نهاية الحرب الباردة ذاتها كانت من القوى المهمة التي حركت هذه التحولات؛ ذلك أن الحرب الباردة انتهت فجأة، ولم تتوقع أي من نظريات العلاقات الدولية أن تكون النهاية في هذا التوقيت وبهذا الشكل، بل إن بعض النظريات – مثل نظرية والتز – توقعت أن يكون النظام العالمي الثنائي القطبية أميل إلى الاستقرار لفترة زمنية طويلة، كما توقعت نظريات أخرى أن الذي قد ينتهي هو "الامبراطورية الأمريكية" مثل كتاب بول كيندي عن صعود القوى الكبرى وسقوطها. وقد رد ذلك كله إلى إثارة السؤال في حقل العلوم السياسية عن سبب تلك الأخطاء، واتجه الباحثون إلى تحميل المسؤولية على "المنهج الوضعي" و"الرؤى العقلانية البحتة " التي أدت إلى عدم القدرة على قراءة التفاصيل الدقيقة للتطورات بحثاً عن النظريات والتعميمات النظرية من خلال التحليلات الكمية الصماء (Gaddis, 1992: 5-58). وقد أدى ذلك كله إلى مراجعة كل الجوانب المعرفية للعلوم الاجتماعية على النحو الذي سنحاول اختباره. وأخيراً، فإن المتصور أن تكون العولمة بتوسيعها للفضاءات المكانية والزمانية قد أدت إلى بلورة أشكال جديدة للتواصل بين العلوم الاجتماعية في الوطن العربي والدول الأخرى.

إذا كانت العولمة هي المتغير المستقل في الفروض السالفة، فإننا سنسعى إلى تتبع آثارها في المتغيرات التابعة، أي الميادين التي حددتها تلك الفروض، وذلك من خلال منهجية "تحليل التأثيرات" Impact Analysis، ويقصد بها تتبع أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة من خلال تحديد مدى حدوث التحولات المتوقعة في الفروض، والأهم من ذلك هل كانت تلك التحولات "نتيجة" للمتغير المستقل، وهو العولمة؟.

تحولات العلوم الاجتماعية الناشئة عن العولمة:

ارتبط بصعود ظاهرة العولمة تحولات كبرى في العلوم الاجتماعية على مستوى فلسفة تلك العلوم، ووحدات التحليل، والمناهج، والمفاهيم. وقد حدثت تلك

التحولات بشكل تدريجي في عصر "الاعتماد المتبادل"، العصر الذي مهد للعولمة، ولكنها لم تتضح بشكل متكامل إلا مع رسوخ أركان ظاهرة العولمة. وقد حدثت تلك التحولات أيضاً بشكل مترابط، وإن لم يكن بشكل متزامن.

أولاً – فلسفة العلوم الاجتماعية:

تنصرف فلسفة العلوم الاجتماعية (الإبستمولوجية) إلى نظرية المعرفة العلمية؛ أي تحديد ماهية المعرفة. واتسمت إبستمولوجية العلوم الاجتماعية بطابعها الوضعي، وهو طابع يركز على الفصل بين الوقائع والقيم، وإنشاء علاقات سببية بين الظواهر، وعلى تماثل العلوم الاجتماعية والطبيعية. في هذا المجال حدث تحولان رئيسان؛ **أولهما** ظهور منظور ما بعد الوضعية، **وثانيهما** تحول منظور العقلانية إلى "العقلانية التأملية". قدم **منظور ما بعد الوضعية** "Post Positivism" رؤية جديدة لفلسفة العلوم الاجتماعية مستمدة من مقولات ما بعد الحداثة، وتدور حول الدعوة إلى بلورة وعي حضاري جديد يقوم على مفهوم "التنوع الحضاري"، ومفهوم "نسبية المعرفة". تركز هذه الرؤية على أهمية احترام الفروق بين الوحدات الإنسانية، واعتبارها ذات أهمية جوهرية، والتركيز على التفصيلات الدقيقة التي يهملها العلم في سياق دعوته للوصول إلى نظرية عامة أو قوانين عامة كما تدعو إلى إعطاء التقدير الذاتي والحدس دوراً مهماً في فهم الظواهر الاجتماعية، وهو الدور الذي فقداه نتيجة هيمنة مفهوم العقلانية، كما تؤكد أنه لا توجد علاقة أفضلية لنمط أو منهج للمعرفة مقارنة بالآخر؛ لأنه لا توجد معايير للمفاضلة بين المعارف والثقافات. هذه الرؤية تسقط المعايير وتعلي من شأن التنوع والتفاوت. وبشكل أدق، فإن منظور ما بعد الوضعية يؤكد المقولات التالية (إبراهيم رجب، 2001، نصر عارف، 2002؛ Devetak, 1996; Doherty, 1992; Hay, 2002)،

1 – ليس هناك قوانين أو أنماط أو تعميمات ثابتة؛ فكل هذه المفاهيم ذات طابع نسبي.

2 – إن الواقع الاجتماعي يتسم بقدر كبير من الغموض، بل إن جوانب الغموض تفوق جوانب الوضوح.

3 – إن القاعدة في الحياة الاجتماعية هي العشوائية، والعفوية، والنسبية؛ فليس هناك منطق ثابت لتلك الحياة.

4 – إن الحياة الاجتماعية مليئة بالتفاصيل التي لا يمكن استيعابها في نظرية

معينة، ولا يمكن لأي منهجية مهما ادعت من علمية أن تحيط بتفاصيل تلك الحياة.

5 – إن المنهاجية العلمية الوضعية هي واحدة من مجموعة من المناهج المتاحة، وليست هي المنهاجية الوحيدة الصحيحة بالضرورة.

6 – من المهم التركيز على البعد الإنساني للظواهر الاجتماعية؛ أي "أنسنة العلوم الاجتماعية"؛ بمعنى الاهتمام بالمشاعر والتصورات الإنسانية، والسعي لبناء نمط للتفكير يحقق سعادة الإنسان، ويركز على "المضمون" أكثر من تركيزه على منهج الوصول إلى هذا المضمون.

7 – إن المنهج العلمي الذي يقوم على العقلانية والوضعية يمكن أن يؤدي إلى نتائج ضارة بالإنسان، كالتدهور البيئي، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

من أهم التعبيرات عن هذا المنظور في علم السياسة هو الرؤية التي قدمها جاديس في دراسته "نظرية العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة". فقد أكد جاديس أن جميع نظريات العلاقات الدولية لم تستطع أن تفسر أو تتنبأ بنهاية الحرب الباردة عموماً، وبالشكل الذي انتهت به، بل إن بعضها تنبأ بالعكس، ومن أمثلة ذلك نظرية صعود الإمبراطوريات وسقوطها التي قدمها كيندي، وتنبأ فيها بسقوط الولايات المتحدة. ويرى جاديس أن السبب هو تركيز هذه النظريات على استخلاص القوانين العامة وإهمالها التفاصيل والجزئيات أو "النواحي غير المنتظمة في التحليل"، كما أنها أهملت جانب القيم، وهي الإطار الذي يتم فيه النشاط الإنساني. ومن ثم، فإن فهم الظاهرة السياسية الدولية يتطلب استعمال كل الأساليب المتاحة للتفسير والتنبؤ (Gaddis, 1992: 5-58).

أما التحول الثاني، فقد تمثل في التحول الذي شهده منظور العقلانية البحتة في العلم نحو منظور "العقلانية التأملية" Reflexive Rationalism. ويتفق هذا المنظور مع منظور ما بعد الحداثة في التخلي عن اليقين بصحة نتائج المعرفة العلمية، أو قابليتها للتعميم. وفي التسليم بأن العقل الحديث يمكن أن ينتج معرفة ذات نتائج ضارة بالبشر، وفي الاستعداد لقبول فلسفات العلوم البديلة والتعايش معها. ولكنه يختلف عنه في تأكيد أن العقلانية مازالت هي أساس فلسفة العلوم، وأن من الممكن إصلاح المثالب التي ربما تؤدي إليها من خلال "عقلنة العقلانية"، هذا في الوقت الذي تخلت فيه ما بعد الحداثة عن العقلانية، وسعت إلى إيجاد فلسفة تفكيكية جديدة وبديلة. وفي إطار علم السياسة عبر آلكر عن هذا المنظور في دراسة

بعنوان "اللحظة الإنسانية في الدراسات الدولية". دافع آلكر عن منظور جديد للعلم أسماه "النزعة الإنسانية ذات الطابع المدني" Civic Humanism، وهي فلسفة جديدة للعلم تدور حول حل المشكلات الاجتماعية من منظور إنساني؛ أي منظور غير عنصري يركز على مشكلات الإنسان في الوقت الذي يتم فيه التمسك بالمنهج العلمي. بعبارة أخرى، فإن أنسنة العلم لا تعني التخلي عن منهجية العلم. ومن ثم، فإن المنظور الجديد لفلسفة العلم يتسم بأربع خصائص عند آلكر هي أنه (1) – محدد الهدف؛ أي أن له هدفاً يسعى إليه وهو تحسين مستوى الإنسان. (2) – تعددي بشكل حقيقي؛ أي يعترف بتعددية الظاهرة السياسية، وتعددية مصالح البشر. (3) – يعترف بالتعددية الثقافية الحقيقية. (4) – محدد المنهاجية؛ أي أنه لا يتخلى عن المنهج الوضعي (Alker, 1992: 347-371).

أدى هذا التحول في فلسفة العلوم الاجتماعية إلى ظهور قضايا جديدة في تلك العلوم، وتعاظم أهمية قضايا أخرى كانت تحتل المرتبة الثانية؛ فقد ظهر اهتمام جديد بالقضايا الثقافية والحضارية، وبالدراسات الثقافية عموماً التي أصبحت تشكل حقلاً متميزاً في العلوم الاجتماعية. كما تبلور اهتمام بالقضايا المتعلقة بالديمقراطية والرأي العام، وتلك المرتبطة بالدراسات البيئية، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالمرأة.

ثانياً – أنطولوجية العلوم الاجتماعية:

تنصرف أنطولوجية العلوم الاجتماعية إلى تحديد ماهية الوجود الاجتماعي والسياسي الذي ندرسه، أي ماذا يوجد في الكون بالفعل لكي ندرسه؟ تطرح الأنطولوجية السؤال، هل هناك عالم حقيقي خارج نطاق الإنسان ومستقل عن إرادته؟ وما وحدات هذا العالم إن وجد؟، بعكس الإبستمولوجية التي تتناول ما يمكن أن نعرفه عن هذا الوجود. اتسمت أنطولوجية العلوم الاجتماعية تقليدياً بالتنازع بين تيارين؛ أولهما تيار "تأصيلي" يرى أن هناك فروقاً جوهرية بين وحدات التحليل الاجتماعي بحكم النشأة، وثانيهما "تكويني" يرى أن تلك الفوارق إنما تكونت نتيجة التفاعلات الاجتماعية، وأنها ليست كامنة في أصول الوحدات الاجتماعية. لعل أهم أثر أنتجته العولمة في هذا المجال هو أنها زادت من قوة التيار التكويني. هذا التيار ينظر إلى الفروق بين وحدات التحليل على أنها ناشئة عن الأطر الاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن جميع البشر قادرون على اكتساب المهارات والمعارف ذاتها.

من ناحية ثانية، فقد كانت وحدة التحليل المسيطرة على العلوم الاجتماعية تنحصر في إطار مكاني وزماني معين، وكان هذا الإطار هو الدولة في أغلب الأحيان. ولكن العولمة أدت إلى الفصل بين وحدات التحليل والمكان؛ فالعولمة تعني، ضمن ما تعني، "نمو مدى وعمق الوعي بأن العالم يشكل فضاء واحداً"، كما يقول عالم الاجتماع روبرتسون؛ أي أنها تعني توسيع نطاق السوق، والأمن، والثقافة لكي يكتسب ذلك كله بعداً عالمياً واحداً، ومن المنطقي أن ينعكس ذلك على العلوم الاجتماعية. وقد تمثل ذلك في تصور ماهية الوجود المكاني والزماني في تلك العلوم. فعلى مستوى الوجود المكاني، حدث تحول مبدئي في اتجاه التخلي عن التعريف الجغرافي المكاني لوحدات التحليل، أو ما أسماه شولتي "فهم ما بعد مكاني" Post- Territorialist Understanding of Space، أو بعبارة أخرى تبني أنطولوجية ما بعد مكانية Post Territorialist Ontology أساسها التحول نحو الفضاء الإلكتروني الواحد. وبشكل أكثر تحديداً، فإن هناك تحولاً من مفهوم الدولة ذات الحدود الجغرافية المحددة، إلى مفهوم "المجتمع العالمي"، و"المجتمع المدني العالمي"، كذلك يدافع أنصار منظور ما بعد الوضعية عن أن يكون مناط البحث في العلوم الاجتماعية هو بلورة رؤية منظورية كبرى للعالم، بدلاً من التركيز على الوحدات الجغرافية، وهو ما يعبر عنه آلكر بأن وحدات التحليل تدور حول "المنظورية" Paradigmatism (Alker, 1992: 347-371).

أما على مستوى الوجود الزماني، فقد أسقطت العولمة عامل المسافة الجغرافية، وأحلت محله عامل السرعة الإلكترونية. فمع سرعة الاتصالات العالمية، تضاءلت أهمية المسافة الجغرافية، واتجهت العلوم الاجتماعية إلى التركيز على سرعة التحولات الاجتماعية، ومن ذلك سرعة التحول الديمقراطي.

ثالثاً – منهجية العلوم الاجتماعية:

إذا اهتمت الإبستمولوجية بمعرفة الوجود، واهتمت الأنطولوجية بنوع هذا الوجود، فإن المنهجية تتناول كيفية الحصول على المعرفة عما هو موجود. يمكن القول: إن منهجية العلوم الاجتماعية لم تشهد تغيراً جذرياً في أسسها العلمية التقليدية، ولكن التغير شمل الأطر الخارجية لتلك المنهجية، وبالتحديد العلاقة بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية، والإطار المؤسسي لدراسة تلك العلوم. فمن ناحية،

قدم المنظور ما بعد الوضعي فكرة التعددية المنهجية، ويقصد بذلك الاعتراف بأن المنهج العلمي هو واحد من مناهج متعددة ممكنة، وأن المناهج الأخرى هي مناهج مقبولة لفهم الظواهر الاجتماعية. وعلى مستوى العلاقة بين فروع العلوم الاجتماعية. فقد حدث تراجع في مفهوم الحقل العلمي الاجتماعي الواحد؛ أي الحقول الاجتماعية التي تفصلها حدود منهجية (كعلم الاقتصاد، أو علم السياسة، أو علم الاجتماع)، وتوجه نحو التكامل المنهجي بين مختلف حقول العلوم الاجتماعية على ثلاثة مستويات؛ **أولها:** ظهور "التخصصية التعددية" Multi Disciplinarity؛ حيث يسهم الباحثون من حقول علمية مختلفة في دراسة ظاهرة معينة بشكل مشترك، **وثانيها:** ظهور "التخصصية البينية"؛ حيث يتم دمج المناهج المستمدة من حقول علمية مختلفة في دراسة الظاهرة، وتمثل ذلك في الاتجاه نحو إنشاء درجات علمية في العلوم الاجتماعية عموماً، وفي ظهور دوريات علمية ذات منظور عالمي مثل Global Society, Global Dialogue, Global Governance, Global and Planetary Change, Global Environmental Politics، **وثالثها:** هو بلورة فروع جديدة غير مشتقة من أي من الفروع العلمية الاجتماعية الراهنة، ومن ذلك العلوم البيئية، والاقتصاد السياسي العالمي، والدراسات العالمية. وهو ما يطلق عليه مصطلح «ما بعد التخصصية» Post disciplinarity.

إن ذلك كله يرجع إلى أن ظاهرة العولمة أنتجت عدداً من القضايا التي لا يمكن دراستها إلا من خلال منظور يقوم على التكامل بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية. ومن ذلك المشكلات المتعلقة بالتدهور البيئي العالمي، وهيكلة الاقتصاد العالمي، والإرهاب العالمي. وأخيراً، فإن العولمة بما أنتجته من وفرة في المعلومات وسهولة الوصول إليها من مختلف أنحاء العالم، أدت إلى توسيع نطاق البحث في مختلف فروع العلوم الاجتماعية؛ بمعنى إمكانية دراسة القضايا التقليدية من منظور مقارن ينهض على معلومات مستمدة من ثقافات متعددة؛ مما أدى إلى تعظيم إمكانية التعميم في العلوم الاجتماعية.

رابعاً – العولمة والمفاهيم الجديدة:

تعتبر المفاهيم حجر الزاوية في العلوم الاجتماعية، فلا يمكن تصور العلم الاجتماعي دون تلك التجريدات العقلية التي تمكننا من تعرف الظواهر والتواصل العقلي بشأنها. وتنقسم المفاهيم إلى شقين؛ **أولهما:** مفاهيم عامة يتفق البشر على

استعمالها في العلم الاجتماعي، وإن كانوا يختلفون في تشخيص معناها ودلالتها، ومن ذلك مفهوم الدولة. فالاتفاق على وجود الدولة لا يعني عدم وجود اختلاف حول ماهية الدولة ووظائفها. وثانيهما مفاهيم تعكس منذ البداية توجهات إيديولوجية معينة، كمفهوم السيادة. هذه المفاهيم تنشأ للتعبير عن توجه فكري معين. ولعل تأثير العولمة كان أكثر وضوحاً في هذا الجانب المفاهيمي؛ فقد طرحت العولمة مفاهيم جديدة في العلوم الاجتماعية كما أعادت تقويم مفاهيم أخرى لكي تعكس مصالح القوى الرأسمالية الدافعة للعولمة، وبذلك فهي تظهر الجوانب المتعلقة بالتحيزات الإيديولوجية والقيمية في ظل العولمة. وإذا قصرنا نطاق التحليل المفاهيمي على مجال العلوم السياسية، فإننا نجد أن من أهم المفاهيم التي طرحت هي المفاهيم التالية (إبراهيم عرفات، 2000: 53–62؛ علي الدين هلال، 2000: 133–166):

أ – السيادة المحدودة للدول والتدخل الإنساني:

تأسست السياسة الدولية على مبدأ سيادة الدولة وعلى أن تلك السيادة مطلقة، ومن ثم لا يجوز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو المبدأ الذي جاء في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة. وقد روجت قوى العولمة لمفهوم محدودية سيادة الدولة، ومن ثم إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مسمى "التدخل الإنساني" Humanitarian Intervention لإجبار الدول على تنفيذ سياسات معينة أو عدم تنفيذها. والحق أن تطبيق مبدأ محدودية سيادة الدولة وإمكانية "التدخل الإنساني"، كان موجهاً ضد دول العالم الثالث فقط. فالدول الغربية الرأسمالية لم تقبل أن تكون سيادتها محدودة أو أن تتدخل قوة خارجية – بما في ذلك الأمم المتحدة – في شؤونها (أحمد الرشيدي: 2000: 73–95)

ب – التهديدات الأمنية الجديدة:

يشير هذا المفهوم إلى أن الأمن العالمي بدأ يشهد تهديدات جديدة أهمها التهديدات الناشئة عن الإرهاب، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة، وتدهور البيئة. أما التهديدات التقليدية مثل الصراعات حول الأراضي، فإنها أصبحت تحتل مرتبة ثانوية. ومن ثم، فإن جهود بناء الأمن العالمي يجب أن توجه للتعامل مع تلك التهديدات الجديدة؛ مما يعني إعطاء أولوية أقل لقضايا الدول التي احتلت أراضيها.

جـ - إجراءات بناء الثقة والأمن التعاوني:

يعني مفهوم إجراءات بناء الثقة Confidence Building Measures من الناحية العملية تجاوز القضايا الخلافية والدخول في سلسلة من الإجراءات التي تنشئ الثقة بين الأطراف المتصارعة؛ مما قد يمهد لحل الصراع. ومن ثم فإن مناط الاهتمام ينبغي أن يركز على تلك الإجراءات وليس الحل المباشر للصراعات. وقد ارتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر هو "الأمن التعاوني" Cooperative Security، ويقصد به أن الأمن الدولي ليس بالضرورة مباراة صفرية بين الدول، ولكنه قضية مشتركة بحيث يمكن بناء نظم تحقق الأمن لجميع الأطراف.

د - تحرير التجارة العالمية:

ويقصد بتحرير التجارة العالمية إلغاء التعريفات الجمركية وغير الجمركية؛ بحيث يمكن انتقال السلع والخدمات بين الدول بحرية. وذلك تأسيساً على أنه كلما تم ذلك التحرير زادت رفاهية جميع الدول، كما أن هذا التحرير هو الطريق الأمثل لازدهار الاقتصاد العالمي. وقد أصبح مفهوم تحرير التجارة العالمية من المفاهيم المحورية في ظل العولمة، وتمت ترجمته في إطار "منظمة التجارة العالمية" التي تشرف على تطبيق هذا المفهوم. وقد اتسمت منظمة التجارة العالمية بظاهرة جديدة، تعد امتداداً لفكرة السيادة المحدودة، وهي التزام الدول بتطبيق القرارات الصادرة عن المنظمة وإمكانية تدخل الأخيرة لفرض هذا الالتزام.

هـ - صعود الجغرافيا الاقتصادية:

تنصرف الجغرافيا الاقتصادية Geo-economics إلى أن القضايا الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا، قد أصبحت هي القضايا المحورية في أجندة السياسة الدولية. ومن ثم، فإن القضايا المتعلقة بالجغرافيا السياسية -Geo politics، كالقضايا الأمنية التقليدية، قد تراجعت لكي تمثل مكانة ثانوية.

و - القيم المشتركة:

على الجانب الثقافي - القيمي طرح مفهوم "القيم المشتركة" Common Values كأساس للتعاون والسلام بين الدول، ويقصد بهذا المفهوم بلورة مجموعة من القيم المتفق عليها بين الدول، ومن ذلك القيم المتعلقة بالديمقراطية، وحكم القانون وغيرها.

ز – الأمن الإنساني:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني Human Security خلال حقبة التسعينيات، في إطار أدبيات الأمم المتحدة، وروجت له بعض المؤسسات اليابانية والكندية. ويقصد به أن الأمور المرتبطة بأمن الفرد ورفاهيته يجب أن تحتل المكانة الأولى مقارنة بالأمور المرتبطة بأمن الدولة، وأن أمن الفرد ورفاهيته لا يمكن التضحية بهما لصالح الدولة (خديجة عرفة: 2006).

شكلت هذه المفاهيم حزمة متكاملة تسعى إلى إعادة صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية بشكل يختلف جذرياً عما كانت عليه خلال الفترة السابقة على العولمة، وبشكل يتفق مع مصالح القوى الدافعة للعولمة في الهيمنة على الأسواق، وفتح المجال أمام التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتخطي اهتمامات دول العالم الثالث نحو اهتمامات جديدة تتفق ومصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي للعولمة.

العولمة ودراسات المناطق

حالة الدراسات الآسيوية:

يمكن القول: إن "دراسات المناطق" Area Studies قد شهدت تحولات مشابهة لما شهدته العلوم الاجتماعية عموماً. وتنصرف دراسات المناطق إلى تلك التخصصات البحثية التي تتوفر على فهم شعوب منطقة جغرافية معينة وثقافاتها من منظور يجمع بين مداخل منهجية متعددة. وتختلف دراسات المناطق عن تخصصات العلوم الاجتماعية التقليدية Disciplinary Social Sciences في أن الأولى تستعير المفاهيم والنظريات من مختلف التخصصات وتسعى إلى توظيفها لفهم حركيات منطقة إقليمية معينة. بيد أن المتخصص في دراسات المناطق عادة ما يأتي من تخصص واحد في العلوم الاجتماعية ويسعى انطلاقاً منه إلى التواصل مع التخصصات الأخرى. وفي هذا الصدد توجد رؤيتان للعلاقة بين العلوم الاجتماعية ودراسات المناطق. طبقاً للرؤية الأولى فإن دراسات المناطق تعلو العلوم الاجتماعية؛ لأنها تسعى إلى تحقيق التكامل بينها في إطار إقليمي معين وإعادة بنائها من مستوى القاعدة (Tachimoto, 1995: 1-3). ومن ثم فإن دراسات المناطق هي علم اجتماعي قائم بذاته وإن كان يستمد مصادره من العلوم الاجتماعية الأخرى. أما الرؤية الثانية فإنها تؤكد أن دراسات المناطق ليست إلا تجميعاً لعناصر متفاوتة من

مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، وأنها – في أفضل حالاتها – ليست إلا تأليفاً بين النتائج التي توصل إليها في تلك التخصصات، ومن ثم فإن دراسات المناطق ليست علماً اجتماعياً مستقلاً (Macdonald, 2004: 1-4).

وفي رأينا أن دراسات المناطق هي شعبة من شعب العلوم الاجتماعية، ولكنها تختلف عنها في أنها تنطلق من إقليم معين لمحاولة فهمه من خلال العلوم الاجتماعية التقليدية، بينما تركز تلك الأخيرة على تخصص اجتماعي محدد، وتنطلق منه لفهم مختلف المناطق. بيد أن دراسات المناطق والعلوم الاجتماعية تتقاطع على المستويين النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري يحدث التقاطع حين يتم اختبار مفاهيم نظرية معينة في مناطق مختلفة، كأن يقارن دارس السياسة بين الاستقرار السياسي في مناطق مختلفة. وعلى المستوى التطبيقي، يحدث التقاطع حين يدرس المتخصص في دراسات المناطق الاستقرار السياسي – مثلاً – في جنوب شرقي آسيا.

وعلى أي حال، تتفق الرؤيتان السابقتان في أن دراسات المناطق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعولمة المتزايدة للأنشطة الإنسانية (Almond, 2002: 109-130; Payne, 1998: 235-274; Taylor, 1994: 9-25). والحق أنه يبدو أن هناك تناقضاً بين العولمة ودراسات المناطق؛ فبينما تسعى العولمة إلى تخطي حدود المكان، فإن دراسات المناطق ترتبط – بحكم التعريف – بمكان معين لاتسعى ولا تستطيع أن تتخطاه. بيد أنه يمكن القول من زاوية أخرى إن دراسات المناطق تجسد مفاهيم العولمة، حيث إنها المكان الذي تلتقي فيه ثقافات متعددة حيث يقوم الدارسون المنتمون إلى مناطق جغرافية معينة بالتوفر على دراسة منطقة أخرى. وعادة ما يأتي المتخصصون في دراسات المناطق من مناطق جغرافية متباينة ولكنهم يتفاعلون في إطار دراسة منطقة معينة. من ناحية أخرى، فإن دراسات المناطق يتقاطع بعضها مع بعض، كما هو الحال في التقاطع الراهن بين الدراسات الآسيوية والدراسات الأوربية. ومن أمثلتها ورش العمل السنوية لآسيا وأوربا التي تنظمها مؤسسة آسيا–أوربا Asia-Europe Foundation والتحالف الأوربي للدراسات الآسيوية التي تتناول قضايا مثل "كتابة التاريخ بين آسيا وأوربا"، و "المدن– الموانىء والمدن– الدول في آسيا وأوربا"، و"سياسات النقل الحضري في الآسيان: الدروس المستفادة من الخبرة الأوربية"، و" الهجرة إلى آسيا وأوربا في الأزمنة المعاصرة"، و"التنمية من خلال استضافة الأحداث الرياضية في شرقي آسيا وأوربا"، و"انتقالات الأفراد الجديدة في المنطقة الأوربية المتوسطية وجنوب

شرقي آسيا وأسلوب إدارتها" وغيرها (www.aews.ascf.org <http://www.aews.ascf.org>، وكذلك www.asia-alliance.org <http://www.asia-alliance.org>). كذلك يمكن أن نشير إلى مجلة آسيا – أوروبا *Asia-Europe Journal* وهي تقدم دراسات آسيوية أوربية مقارنة (www.aej.asef.org).[1]

وتعتبر الدراسات الآسيوية إحدى شعب دراسات المناطق، ولكنها تتميز بأنها تتعامل مع أكبر قارات العالم وأكثرها تنوعاً من مختلف النواحي. وكما قدمنا، فقد شهدت تلك الدراسات تحولات تحت تأثير عملية العولمة؛ فقد حدث تحول في فلسفة الدراسات الآسيوية، كما حدث تحول محدود في أنطولوجية تلك الدراسات، وذلك بالاتجاه نحو التخلي التدريجي عن مفهوم الأقاليم الجغرافية الجامدة. ويهمنا في هذا القسم. أن نركز على أهم التحولات التي حدثت في حقل الدراسات الآسيوية.

وقد ظهرت الدراسات الآسيوية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في إطار الدراسات الاستشراقية، بل إن علم الاستشراق – كما يقول ساردار – "كان مهتماً بدراسة الحضارات الآسيوية، وتحديد النصوص الأساسية لتلك الحضارات وتنظيمها وتفسيرها، ونقل هذا التقليد العلمي من جيل إلى آخر من خلال سلسلة محددة من المدرسين والطلاب. وقد اقترب علم الاستشراق من العالم الآسيوي من منظور المفاهيم الأوربية للإنسان، والطبقة، والمجتمع، والعلم، والتاريخ، والآلة، وكان هذا العلم ينظر دائماً إلى الثقافات الآسيوية نظرة دونية (Sardar, 1991). ويعتبر ساردار أن كتاب كارل ويتفوجل بعنوان الاستبداد الشرقي، الصادر سنة 1957 هو قمة التعبير عن التيار الاستشراقي في فهم آسيا، وقد كان هذا الكتاب مبنياً على دراسة ويتفوجل للصين عبر فترة زمنية طويلة. بيد أن كتاب ويتفوجل كان محصلة لسلسلة من التقاليد الاستشراقية التي بدأها ماتيو ريتش، الذي افتتح أول بعثة تبشيرية في الصين سنة 1583، ومونتسكيو في كتابه روح القوانين، الصادر سنة 1748، والذي أشار فيه إلى ظاهرة الاستبداد الآسيوي(Sardar, 1991).

وقد كان أهم تعبير عن هذا التوجه انعقاد أول مؤتمر دولي للدراسات الآسيوية في باريس سنة 1873 باسم "المؤتمر الدولي للمستشرقين" International

(1) كذلك يمكن الإشارة إلى الكتب التالية:

- Srilata Ravi, M. Rutten and Beng Lan Goh. (Eds.,). (2004). *Aisa in Eruope and Europe in Asia*. Singaproe: Institute for Southeast Asian Studies.
- Wim Stokhof, p. Van der Velde, and Yeo Lay Hwee, (2004). *The Eurasian Space: Far more than two continents*. Singaproe: Institute for Southeast Asian Studies.

Congress of Orientalists، وهو ذاته المؤتمر الذي تحول إلى "المؤتمر الدولي للدراسات الآسيوية وشمالي أفريقيا" International Congress of Asia and North African Studies سنة 1973؛ أي بعد مرور قرن كامل على انعقاد المؤتمر الأول. وقد عقد هذا المؤتمر دورة في مونتريال من 27 أغسطس- 1 سبتمبر سنة 2000 تحت عنوان، "الدراسات الاستشراقية والآسيوية في عصر العولمة: التراث والحداثة، الفرص والتحديات".

ومما دعم من هذه النظرة الاستشراقية للدراسات الآسيوية هو أن معظم المتخصصين في الحقل كانوا من موظفي الحكومات الاستعمارية في البلاد الآسيوية. فهؤلاء أتقنوا اللغات الآسيوية، وألفوا الكتب التي تعكس رؤية استشراقية لآسيا، ومنهم ويتفوجل ذاته. وقد انعكست تلك النظرة على الدراسات الآسيوية في شكل فهم آسيا من منظور "تطويع" الواقع الآسيوي للمفاهيم الاجتماعية الغربية. ويقصد بذلك "قولبة" الواقع الآسيوي في الأطر المعرفية الغربية، وعدم السعي إلى محاولة استخلاص تفسيرات لهذا الواقع مبنية على دراسة الواقع ذاته. وارتبط بذلك ما يمكن أن نسميه "المنظور الدوني" لآسيا؛ أي اعتبار الثقافات الآسيوية أدنى من الثقافات الغربية.

وانتهت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث بدأت تنشأ في الدول الغربية مؤسسات بحثية متخصصة تمولها الحكومات والمؤسسات المانحة للتوفر على دراسة آسيا. فقد أنشأت الولايات المتحدة وبعض دول غربي أوربا مراكز بحثية وأقساماً للدراسات العليا تهتم بدراسة آسيا عموماً أو أجزاء منها. وقد أدى ذلك إلى تراجع جزئي للرؤى الاستشراقية وظهور دراسات أكاديمية عن آسيا. كذلك، فقد تحول الحقل من احتكار دارسي اللغات والتاريخ لموضوعاته؛ لكي ينضم إليهم دارسو العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتهم. ولكن ظل المنظور المسيطر هو المنظور الوضعي التقليدي للعلوم الاجتماعية. وتحت تأثير عصر العولمة ظهرت مرحلة ثالثة شهدت خلالها الدراسات الآسيوية تحولات مهمة في فلسفتها، وأنطولوجيتها، وأطرها المؤسسية، وأخرى محدودة في منهاجيتها[2].

(2) في عرض للمراحل الأساسية الثلاث لتطور الدراسات الآسيوية

- Taylor, R. (1998). Asia Studies: Issues and research agenda" in Kwan Tai Hwan, and Oh Myung-Seok, (Eds.,), *Asia studies in the age of globalization*. Seoul National University press: 1-17.
- Cartier, M. (1998). Asia Studies in Europe: from Orientation to area studies, in Ibid.,: 19-34.

أولاً – على المستوى الإبستمولوجي:

بدأت الدراسات الآسيوية تشهد بداية تحولات في عدة اتجاهات متزامنة:

1 – بلورة المفاهيم انطلاقاً من الواقع الآسيوي:

ويقصد بذلك أن تكون المفاهيم وفئات التحليل المستخدمة في التحليل نابعة من واقع القارة الآسيوية، وليست مستعارة من العلوم الغربية. ويشير هوكنز إلى أن الميل إلى توظيف المفاهيم الغربية في دراسة آسيا قد مثل عائقاً أمام فهم آسيا، بالإضافة إلى أنه قد استعمل للترويج للمفاهيم السياسية الغربية فيها. ويضرب مثالاً على ذلك بدراسة العلاقات الزراعية – غير الزراعية في آسيا من منظور مفهوم "الإصلاحات الزراعية". إن استعمال هذا المفهوم قد شكل حاجزاً أمام اكتشاف علاقات زراعية - غير زراعية أخرى، كما أنه استعمل للترويج لمفهوم التطور التدريجي، بدلاً من التطور الثوري، الذي انحازت له الولايات المتحدة في اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، بعد الحرب العالمية الثانية. ويشير هوكنز إلى بداية ظهور "تحول منظوري" في الدراسات الآسيوية نحو بروز تقليد جديد في تلك الدراسات، أساسه تطوير نظريات في العلوم الاجتماعية مستمدة من الواقع الآسيوي (Hawkins, 1994).

2 – الاعتراف بشرعية القيم والهويات والأعمال الآسيوية وتكافئها:

قدمنا أن منظور "ما بعد الوضعية" أدى إلى ظهور وعي جديد بأهمية التنوع الحضاري والثقافي. وقد انعكس ذلك في حقل الدراسات الآسيوية على مستويين؛ الأول: الاعتراف بأن القيم والهويات الآسيوية هي قيم مستمدة من واقع مختلف عن ذلك الذي أفرز نظيرتها الغربية، ولكنها في الوقت ذاته تتمتع بسرعة مكافئة لها، وهو ما يعني بداية اضمحلال المنظور الاستعلائي الغربي تجاه القيم والهويات الآسيوية (Atkhof, 1998:3-4). الثاني: التحول نحو الاعتراف بأهمية الدراسات الآسيوية التي يقوم بها العلماء الآسيويون، بل إنه من غير الممكن بلورة دراسات آسيوية واقعية دون التعاون المشترك بين العلماء غير الآسيويين والعلماء الآسيويين، وذلك لتأكيد أهمية بلورة المفاهيم النابعة من واقع آسيا، وفي ذلك يقول كيز في مجال تعقيبه على دراسات جنوب شرق آسيوية: إن تلك الدراسات لم تعد مشروعاً استعمارياً ينهض على أن نقوم "نحن"، بدراستهم، بالعكس، فإنهم، (التاي، والإندونيسيين، والفيتناميين، والفلبينيين، والمالاي وغيرهم) يقومون ببحوث بأنفسهم أكثر عمقاً وثراء مما يقوم به الأمريكيون. إن القيام ببحوث مشتركة، وعقد مؤتمرات، وورش عمل مشتركة، وبلورة روابط مؤسسية بين برامج ومراكز دراسات جنوب شرقي

آسيا في الولايات المتحدة، وفي جنوب شرقي آسيا هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تطوير حقل دراسات جنوب شرقي آسيا في الولايات المتحدة. إن مستقبل الحقل مرتبط بتخطي نشأته، وتحوله إلى أن يكون عملية تبادل علمي ذي اتجاهين عبر الحدود الوطنية (Keyes, 1992:9-24). بل يذهب بعض الدارسين الأمريكيين لحقل الدراسات الآسيوية إلى دعوة المتخصصين في الحقل (آسيويين وغير آسيويين) إلى التعاون لفهم العالم. وهذا تطور جديد يعني أن الآخرين لايتعاونون مع الدارسين الآسيويين لفهم آسيا فقط ولكن أيضاً لفهم العالم كله (Staal, 2003:6-7).

3 – صعود المنظور الثقافي للدراسات الآسيوية:

سبق أن أوضحنا أن أحد انعكاسات العولمة على العلوم الاجتماعية هو الصعود الكبير للبعد الثقافي في تلك العلوم. ولا يعني ذلك أن هذا البعد كان غائباً، ولكنه يعني اعتبار الثقافة مكوناً محورياً للنظم الاجتماعية والعلاقات الدولية، ويلاحظ – على سبيل المثال – أن معظم مشروعات التعاون الإقليمية الجديدة تتضمن بالإضافة إلى البعدين الاقتصادي والسياسي، بعداً ثقافياً. يركز هذا المنظور على (1) – الاعتراف بالتعددية الثقافية؛ أي عدم وجود علاقة تراتبية بين الثقافات، ومن ثم التخلي عن النظرة الدونية للثقافات الآسيوية، (2) – إعطاء البعد الثقافي دوراً أكبر في فهم آسيا، مع التركيز على علاقة هذا البعد بالتنمية.

بيد أن صعود المنظور الثقافي لا يزال بطيئاً، في مواجهة الهجوم الذي شنته الدوائر الغربية المحافظة على القيم الآسيوية، وبالذات بعد الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 (Bruun, 2001:3-4).

في هذا الإطار نلحظ اهتماماً بعدد من القضايا الجديدة في الدراسات الآسيوية مثل قضايا التحول الديمقراطي، والبيئة، والإرهاب، والألعاب الرياضية؛ ففي مجال البيئة هناك بعدد من الدراسات الجديدة حول البيئة والحركات البيئية في آسيا (Lee & So, 1999). وفي مجال الألعاب الرياضية يمكن الإشارة إلى مجموعة الدراسات المنشورة في العدد رقم 28 من نشرة المعهد الدولي للدراسات الآسيوية (في هولندا) الصادرة في أغسطس سنة 2000 بعنوان "الرياضة الآسيوية"، ومن أهمها دراسة بعنوان "الرياضة في آسيا والدراسات الرياضية في الدراسات الآسيوية". وفي مجال البيئة يمكن الإشارة إلى المشروع البحثي بعنوان "التاريخ البيئي لآسيا الذي أشرف عليه ديباك كومار في جامعة جواهرلال نهرو سنة 2002، والذي أوضح عناصره في نشرة المعهد الدولي للدراسات الآسيوية الصادرة في أغسطس سنة 2002.

ثانياً – على المستوى الأنطولوجي:

أدت العولمة إلى بلورة حركة فكرية لتوسيع نطاق الوجود المكاني للدراسات الآسيوية؛ إذ لم تعد تلك الدراسات ترتبط بالمكان الجغرافي الآسيوي، ولكنها أضحت بالإضافة إلى ذلك تتم في فضاء عولمي. ويقصد بذلك أن دراسة آسيا تتم من خلال فرق بحثية متعددة الجنسيات، ويتمثل ذلك في إنشاء مؤسسات عالمية للدراسات الآسيوية، وتخطي الحدود الجغرافية في دراسة آسيا. وقد أخذت عملية تخطي الحدود المكانية بعداً إضافياً أساسها أن التقسيمات التقليدية لآسيا إلى مناطق جغرافية إقليمية (كجنوبي غربي آسيا، وشمال شرقي آسيا، ووسط آسيا ... إلخ) بدأت تواجه انتقادات تدور حول عدم جدوى دراسة آسيا من زاوية تلك التقسيمات؛ لأنها ليست مفيدة في فهم القارة. فهذه التقسيمات هي ثمرة جهود المؤسسات البحثية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بدأ تحول نحو رؤية كلية لآسيا كدراسة الرياضة، أو البيئة، أو الديمقراطية الآسيوية عموماً (Cribb, 2003:6-7).

ثالثاً – على مستوى منهجية الدراسات الآسيوية:

حدث تحول نحو صياغة منهجية بينية لتلك الدراسات، أي دراسة آسيا ودولها بالتكامل بين مختلف فروع السياسة والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، وغيرها. وقد جرى العمل في الدراسات الآسيوية على أن يتوفر على دراستها المتخصصون في اللغات والثقافات الآسيوية. الجديد هو تحول الدراسات الآسيوية نحو توظيف العلوم الاجتماعية لفهم الظواهر الآسيوية من خلال تكوين فرق بحثية من مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية لدراسة موضوع آسيوي معين. ومن أمثلة ذلك الكتاب الموسوعي الذي حرره فريدريك ستار سنة 2002 عن "سينكيانج"، وقد أسهم فيه متخصصون من كل فروع العلوم الاجتماعية تقريباً (Starr, 1999)[3].

(3) كذلك يمكن الإشارة إلى الكتابين التاليين :

- Alvin So, Ed., (2003). *China's development miracle: Origins*, transformations and challenges, New York: Sharpe.
- Yok-Shiu F. Lee and Alvin So., (Eds.,), (1999). *Asia's environmental movements*, New York: Sharpe.

وكذلك صدور مجلة *Moussons* في فرنسا، وهي تركز على دراسة جنوب شرقي آسيا من منظور العلوم الاجتماعية.

رابعاً – على المستوى المؤسسي:

شهدت الدراسات الآسيوية تحولاً إضافياً انفردت به تلك الدراسات عن العلوم الاجتماعية بل دراسات المناطق الأخرى أيضاً مؤداه ظهور روابط مؤسسية «عولمية» في مجال الدراسات الآسيوية. ويرجع ذلك لسببين؛ **أولهما**: أن دراسات المناطق عموماً هي مجال جغرافي محدد يلتقي فيه متخصصون من كل مكان في العالم، بعكس تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى؛ إذ إنها قد تنشأ وتزدهر دون ترابط "مؤسسي" بين المهتمين بها. وربما تعقد مؤتمرات عالمية دورية للمتخصصين في حقل من حقول العلوم الاجتماعية، ولكنها تظل أنشطة مؤقتة وليست جزءاً من بنية تلك العلوم. **ثانيهما**: يتعلق بالدراسات الآسيوية بالتحديد؛ فقد ارتبط صعود البعد المؤسسي العولمي في تلك العلوم بالصعود الاقتصادي الآسيوي مع نهاية الحرب الباردة، وازدياد التوقعات بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً آسيوياً، مما دفع المتخصصين في المجال الآسيوي إلى تكوين تلك الشبكات البحثية العولمية، وساعدهم على ذلك اهتمام دولهم باستكشاف معالم الصعود الآسيوي وآثاره المحتملة. وهكذا تبلور اتجاه في نطاق الدراسات الآسيوية نحو بناء روابط بين مؤسسات الدراسات الآسيوية، في شكل تحالفات مؤسسية ذات طابع عولمي، أي تتخطى الحدود السياسية. وقد عبر عن ذلك بعض الدارسين الأوربيين الآسيويين بمصطلح " الفضاء الأوراسي Urasian Space"، وهو مصطلح يشير إلى الروابط الجديدة بين آسيا وأوربا، بما في ذلك الروابط المؤسسية بين القارتين في حقل الدراسات الآسيوية (Stokhof *et al.*, 2004) .. ولعل أهم التعبيرات عن هذه التحولات:

1 – المؤسسات العولمية الجديدة للدراسات الآسيوية:

ويمكن حصر أهم تلك المؤسسات فيما يلي:

أ – إنشاء "المؤتمر الدولي للدارسين الآسيويين" International Convention of Asia Scholars (ICAS):

أنشئ هذا المؤتمر بناء على دعوة مشتركة من "جمعية الدراسات الآسيوية" Association for Asian Studies في الولايات المتحدة، والمعهد الدولي للدراسات الآسيوية في هولندا International Institute for Asia Studies (IIAS)، وانضمت إليه فيما بعد "لجنة آسيا" التابعة لمجلس العلوم الأوربي، وجمعيات الدراسات الآسيوية الست في أوربا. وينعقد المؤتمر كل سنتين، وعقدت دورته الأولى في ليدن بهولندا في 25–28 يونيو سنة 1998، والثانية في برلين في 9–12 أغسطس سنة

2001، والثالثة في سنغافورة في 19–22 أغسطس سنة 2003. والهدف من هذا المؤتمر هو بلورة أجندة بحثية تتخطى الحدود بين التخصصات وبين الأمم. وقد حضر المؤتمر الأول نحو 35 مؤسسة بحثية أمريكية، وأوربية، وآسيوية، مثلها نحو ألف باحث من نحو 40 دولة، وزاد العدد في المؤتمر الثالث إلى 1200 باحث من 54 دولة (Van de Velde,, 1998 :3-5)

ب – تكوين "التحالف الأوربي للدراسات الآسيوية" European Alliance for Asian Studies، وهو مؤسسة تضم المؤسسات البحثية الأوربية المهتمة بالدراسات الآسيوية، وهي:

1 – المعهد النوردي للدراسات الآسيوية The Nordic Institute of Asian Studies (NIAS):

تأسس المعهد سنة 1967، وتشترك حكومات الدانمرك، وفنلندا، وأيسلندا، والنرويج، والسويد، في تمويله من خلال المجلس الوزاري النوردي، ومقره في كوبنهاجن.

2 – معهد الشؤون الآسيوية The Institute of Asian Affairs (IAA):

تأسس هذا المعهد سنة 1956 بمبادرة من البرلمان ووزارة الخارجية بألمانيا، ومقره هامبورج.

3 – المعهد الأوربي للدراسات الآسيوية: The European Institute for Asian Studies (EIAS) وهو معهد أنشأه الاتحاد الأوربي للتوفر على دراسة آسيا وتطوير التعاون الأوربي – الآسيوي، ومقره بروكسل.

4 – مركز آسيا أوربا Asia- Europe Center (AEC):

وهو مؤسسة فرنسية تابعة للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية تتوفر على دراسة البعد الآسيوي من عمل المؤسسة، ومقره باريس.

5 – مركز الدراسات الشرق آسيوية: Center for East Asian Studies (CEAS)

تأسس المركز سنة 1992 في الجامعة المستقلة في مدريد، ويهدف إلى تدريب الباحثين من تخصصات مختلفة في مجال دراسات شرق آسيا.

6 – مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن: School of Oriental and African Studies, University of London (SOAS)

7 – المعهد الدولي للدراسات الآسيوية في هولندا: وهو يقوم بدور أمانة التحالف.

8 – "لجنة آسيا" Asia Committee: وقد تأسست من خلال مجلس العلوم الأوربي European Science Foundation، وهي تتألف من عشرين مؤسسة أوربية تعمل في حقل الدراسات الآسيوية.

2 – المؤسسات غير الحكومية للدراسات الآسيوية:

من ناحية أخرى، شهدت الدراسات الآسيوية توجهاً نحو ظهور مؤسسات للدراسات الآسيوية ذات طابع جديد. يتحصل هذا الطابع في بعدين؛ أولهما: أن تلك المؤسسات هي مؤسسات مجتمع مدني، حيث تعمل خارج النطاق الجامعي التقليدي. وثانيهما: أن تلك المؤسسات تهتم بصياغة السياسات أكثر من اهتمامها بالفهم الأكاديمي، وإن كان هذا الأخير جزءاً من عملية صياغة السياسات. ففي الولايات المتحدة نشأت "مؤسسة آسيا" Asia Foundation. و"جمعية آسيا" Asia Society.

3 – التكامل بين المؤسسات البحثية الآسيوية والأوربية:

بالإضافة إلى ذلك، فقد صعدت مؤسسات بحثية داخل الدول الآسيوية تتوفر على دراسة آسيا إما بشكل مستقل أو بالتكامل مع مؤسسات غربية أخرى. وعلى سبيل المثال، يعتبر معهد دراسات جنوب شرقي آسيا في سنغافورة، ومؤسستا الدراسات الآسيوية في جامعتي شولا لنجكورن، وتاماسات في تايلاند، وقسم دراسات جنوب شرقي آسيا في جامعة المالايا، من أهم المؤسسات الجديدة التي نشأت في آسيا لدراسة آسيا (Suchaoithanrugse, 1998). هذا بالإضافة إلى التعاون البحثي بين المؤسسات الأكاديمية الآسيوية والأوربية لدراسة آسيا وأوربا في إطار مؤسسة سنغافورة التي أنشئت في إطار مؤتمر القمة الأوربي– الآسيوي.

كذلك يمكن الإشارة إلى إنشاء مؤسسات بحثية آسيوية تتوفر على دراسة الدول الغربية على نحو ما نجده في المؤسسات البحثية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية، وجامعة جواهرلال نهرو. ومن ثم، فإن الأمر لم يعد مقصوراً على دراسة الغرب لآسيا، وإنما بدأ يشمل دراسة آسيا للغرب.

العولمة والعلوم الاجتماعية في الوطن العربي (حالة الدراسات الآسيوية):

من المفترض أن الآثار التي أنتجتها العولمة في العلوم الاجتماعية قد أدت إلى قدر أكبر من الاندماج بين العلوم الاجتماعية في الغرب وفي الوطن العربي؛ ذلك أن منظور الوضعية، وبالذات جانبه السلوكي، لم يلق قبولاً واسعاً لدى دارسي العلوم الاجتماعية العرب. فقد كان هناك تشكك مستمر حول متطلبات الوضعية، وبخاصة ذلك الادعاء بوجود منهج علمي واحد للبحث، والادعاء بموضوعية العلم الاجتماعي وحياده. ولذلك ظل المنظور الوضعي (بما في ذلك فلسفة الوضعية المنطقية) إحدى القضايا الخلافية في العلوم الاجتماعية العربية. ومن ثم، فإن التحول نحو ما بعد الوضعية، بما يمثله من اعتراف بالثقافات والمناهج والفلسفات الأخرى، خلق مجالاً لقبول العلوم والتخصصات الأخرى في إطاره. وإن كانت هناك انتقادات توجه إلى منظور ما بعد الوضعية من الأكاديميين العرب. وقد عبر عن ذلك بعض الدارسين بالقول: "إن الفرصة أصبحت متاحة للفكر العربي لإعادة البناء المعرفي على أسس جديدة "و" إنه باستطاعة المتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية أن يغتنموا فرصة تاريخية نادرة وهبها التاريخ المفاجئ لهم نتيجة تراجع المرجعيات ذات العبء الثقيل على المستوى النظري والمنهجي، في الوقت الذي تظهر فيه موضوعات جديدة مثل المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان" (الطاهر لبيب، 2001)[4].

ولكن مثل هذا الاندماج أو إعادة البناء المعرفي العربي لم يحدث بالفعل بل إنه يمكن القول: إن الهوة قد زادت بين العلوم الاجتماعية في الوطن العربي وفي الغرب لعدة أسباب أهمها هو ما ارتبط بالعولمة من مفاهيم جديدة يرى كثير من العلماء الاجتماعيين العرب أنها تخدم مصالح القوى الدافعة للعولمة. والحق أن التحيز القيمي كان إحدى العلامات التي تميز العلوم الاجتماعية الغربية خلال حقبة الحرب الباردة. ولعل مجال التنمية السياسية كان أبرز المجالات التي تجلى فيها هذا التحيز؛ فقد اعتبر علماء التنمية السياسية الغربيون أن العلمانية هي أحد مكونات

(4) يمكن رصد التطور ذاته لدى الأكاديميين الآسيويين:
راجع العدد الخاص من مجلة SOJOURN التي تصدر في سنغافورة، عدد أبريل سنة 1995، الذي كانت فكرته المحورية هي:
"Post Modernism and Southeast Asian Scholarship"

التنمية السياسية. ولكن هذا التحيز المفاهيمي كان مستتراً، وحاول بعض الباحثين العرب إثباته بطرق استدلالية بالأساس. أما المفاهيم التي طرحتها القوى الدافعة للعولمة فقد كانت واضحة في تحيزها القيمي. ويرجع ذلك إلى أن الغرب مع انتصاره في الحرب الباردة لم يعد في حاجة إلى ستر التحيزات الكامنة في مفاهيم علومه الاجتماعية. بل أصبح من صالحه إعلان ذلك لتكريس واقع الاعتراف بسيادة القيم والمفاهيم الغربية. من ناحية ثانية فإن التطورات التي أنتجتها العولمة في العلوم الاجتماعية لم تكن تتوافق مع واقع التطور الاجتماعي والاقتصادي في الوطن العربي. فقد أكمل الغرب عملية الحداثة وبدأ يواجه مشكلات تلك العملية، مما دفع العلماء الاجتماعيين الغربيين إلى التعامل مع مشكلات ما بعد الحداثة. ولكن ينبغي أن نتذكر أن الدول العربية مازالت في المراحل الأولى لعملية الحداثة ومن ثم فإن كثيراً من التطورات التي طرأت على العلوم الاجتماعية الغربية ربما لا يخاطب احتياجات المجتمعات العربية الحالية؛ مما أدى إلى الفجوة التي أشرنا اليها.

أما على مستوى الدراسات الآسيوية، فإن هناك فجوة هائلة بين تلك الدراسات في الغرب وآسيا من ناحية، والوطن العربي من ناحية أخرى. فلم تبدأ الجامعات والمؤسسات البحثية العربية في الاهتمام بآسيا أكاديمياً إلا منذ أوائل التسعينيات، باستثناء إنشاء معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم، وهو مهتم بأفريقيا أكثر من اهتمامه بآسيا. وفي تلك الفترة أنشئ مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ومعهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق. وقد ناضلت المؤسستان لبلورة حقل الدراسات الآسيوية، وتطوير أجندة بحثية عربية عن آسيا، وإنشاء روابط مع المؤسسات الأكاديمية الآسيوية المماثلة. بيد أن ضعف الاهتمام الرسمي بآسيا أضعف من عمل تلك المؤسسات، وجعل أجندتها مرتبطة إما بالأجندة البحثية للمؤسسات الممولة في آسيا، أو بحقول الدراسات الآسيوية المطروحة بالفعل. ومن ثم بدا أن الدراسات الآسيوية في الوطن العربي تغرد خارج السرب العولمي للدراسات الآسيوية مع أن هذا السرب اتسم بعدم وجود المفاهيم العولمية التي أشرنا إليها. فضعف التمويل والاهتمام الرسمي، على الرغم من وجود مصالح آسيوية – عربية مهمة، يفسر تلك الفجوة بين الدراسات الآسيوية في الوطن العربي وفي العالم كله.

خاتمة:

من المهم في الختام أن نعود إلى الفروض التي طرحناها في بداية هذا البحث لتحديد مدى صدقها، وأن نحدد دلالات ذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي.

اتضح لنا – كما جاء في **الفرض الأول** – أن العولمة أدت إلى تحولات فلسفية، وأنطولوجية، ومنهجية في العلوم الاجتماعية. وتدور تلك التحولات حول توسيع نطاق العلوم الاجتماعية، والاعتراف بالتعددية المنهجية والثقافية، وذلك بما يتفق مع مفهوم العولمة لكونها عملية لتوسيع الجغرافيا المكانية– الاجتماعية. ولكن التحولات التي جاءت في ميدان المفاهيم جاءت على عكس المتوقع من المسار العام لتأثير العولمة؛ أي أنها لم تكن في الاتجاه ذاته الذي حدثت فيه التحولات في الميادين الثلاثة الأخرى للعلوم الاجتماعية. فالمفاهيم الاجتماعية الجديدة للعولمة صبت في اتجاه صياغة مفاهيم تعكس المصالح الرأسمالية الغربية. ويمكن تفسير هذا التباين في ضوء عاملين. أولهما أن ظهور العولمة ارتبط بظهور عامل جديد في النظام العالمي، وهو صعود التكتل الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، واختفاء التكتل الشيوعي السوفييتي – الأوربي الشرقي، وفقدان الفكرة الشيوعية لكثير من عناصر صدقيتها. وقد سعت القوى المنتصرة إلى ترسيخ انتصارها عن طريق تكثيف الترويج للمفاهيم الغربية من ناحية، وإعادة بناء المفاهيم المستخدمة في الخطاب السياسي والاجتماعي، وغرس تلك المفاهيم في العلوم الاجتماعية الأكثر ارتباطاً بها كعلوم السياسة والاقتصاد والاجتماع من ناحية أخرى. وربما كانت بداية تلك العملية هي كتاب فوكوياما المسمى نهاية التاريخ، الذي أكد فيه الانتصار النهائي للمفاهيم الغربية. ويقودنا ذلك إلى العامل الثاني وهو الوظيفة المباشرة للمفاهيم في الحياة العامة. فالمفاهيم هي عناصر اللغة اليومية المستخدمة في الخطاب الاجتماعي والأكاديمي. وذلك بخلاف المنهجية – مثلاً – التي تظل وظيفتها محصورة في داخل العلوم. ومن ثم فإن المؤسسات البحثية المرتبطة فكرياً وتمويلياً بالقوى الدافعة للعولمة نشطت في مجال تكييف مفاهيم العلوم الاجتماعية بما يكرس مصالح تلك القوى. خذ مثلاً مفهوم "الأمن الإنساني". فقد طرح هذا المفهوم عند نهاية الحرب الباردة. وهو مفهوم تبدو منه رائحة البراءة لأول وهلة. ولكن تأمل هذا المفهوم يوضح أن القوى الغربية توظفه لتسويغ إسقاط سلطة الدولة والتدخل في شؤونها (خديجة عرفة، 2006). ولذلك فإن

المفاهيم التي أشرنا إليها لم تظهر في البداية من داخل العلوم الاجتماعية، وإنما نشأت خارجها، وبدأت عملية "غرس" لتلك المفاهيم في العلوم الاجتماعية.

أما **الفرض الثاني** المتعلق بانعكاسات العولمة في الدراسات الآسيوية، فقد تبين أيضاً صحته؛ إذ حدث تحول مشابه في حقل الدراسات الآسيوية، أساسه بلورة "رؤية آسيوية" لآسيا، ودراسة آسيا من منظور تعددي للعلوم الاجتماعية. ولكن تبين من استعراض التحولات في هذا الحقل أن هناك تطورين مختلفين في الدراسات الآسيوية. **الأول** هو أن التحول المفاهيمي في هذا الحقل جاء ليعكس واقع الثقافات والحضارات الآسيوية، وهو ما أشرنا إليه بتطوير المفاهيم من الواقع الآسيوي. والحق أن آسيا قد شهدت بدورها صعوداً للمفاهيم العامة التي سبق أن أشرنا إليها كالسيادة المحدودة، والتدخل الإنساني بل إن بعض القوى الآسيوية الكبرى، كاليابان وكوريا الجنوبية، مازالت من القوى الدافعة للعولمة ومفاهيمها. ما حدث هو أن الصعود الاقتصادي الآسيوي الكبير تطلب من المؤسسات التي تتوفر على دراسة آسيا في الغرب أن تفهم معنى هذا الصعود ودلالاته، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التعمق في الواقع الآسيوي لفهمه من خلال المفاهيم التي يوظفها الآسيويون، وإلا فإن صدقية النتائج أمام الهيئات الممولة ستكون محل شك. أما **التطور الثاني** فهو أن حقل الدراسات الآسيوية شهد تطوراً لم يحدث في العلوم الاجتماعية، بالقوة ذاتها على الأقل. مؤدى هذا التطور هو إنشاء شبكات بحثية بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، ومختلف المؤسسات البحثية الأوربية والأمريكية والآسيوية، وذلك في مجال دراسة آسيا. وهو أمر يمكن فهمه في ضوء الاهتمام الغربي بالصعود الاقتصادي الآسيوي وتحول مركز الثقل في النظام الاقتصادي العالمي نحو آسيا، واهتمام الآسيويين بالاستفادة من الفرص العلمية التي تتيحها لهم تلك الشبكات البحثية.

أما **الفرض الثالث**، فقد تبين عدم صدقه. فالتحولات المشار إليها لم تبلور روابط بين العلوم الاجتماعية والدراسات الآسيوية في الوطن العربي وفي الدول الغربية والآسيوية باستثناءات محدودة. ويرجع ذلك إلى سببين؛ أولهما: أن تحولات العلوم الاجتماعية قد خاطبت قضايا ومشكلات الحداثة، وسعت إلى تخطيها في إطار رؤية ما بعد الحداثة في الوقت الذي لم تستكمل فيه الدول العربية عملية الحداثة ذاتها. فبدا أن تلك التحولات تخاطب أجندة مجتمعية غير عربية. أضف إلى ذلك أنه مع صعود التحولات المشار إليها في الوطن العربي لم تكن الدراسات الآسيوية موجودة أصلاً في الوطن العربي.

يقودنا ذلك إلى نتيجتين مهمتين؛ الأولى هي أهمية تطوير العلوم الاجتماعية في الوطن العربي بحيث تتمكن من التعامل مع تلك التحولات. والهدف من هذا التعامل ليس هو الاندماج فيها، ولكن بناء أطر ومفاهيم نظرية متفقة مع القضايا النابعة من المجتمعات العربية، ويتطلب ذلك زيادة الإنفاق على البحث العلمي الاجتماعي الأساسي. ويدلنا تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2005 على التواضع الشديد لهذا الإنفاق في كل الدول العربية. فبينما تصل نسبة الإنفاق العالمي على الأبحاث 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا يوجد في التقرير متوسط للدول العربية؛ لأن معظمها لا يقدم بيانات عن الإنفاق على الأبحاث (بخلاف معظم مناطق العالم الأخرى)، إذ لم تقدم بيانات سوى تونس (6.%)، ومصر، والكويت، وسوريا (2.%) وهي نسب بالغة التواضع مقارنة بالمتوسط العالمي، إذا علمنا أن النسبة لدول شرقي آسيا هي 1,5% (برنامج الأمم االمتحدة للتنمية لسنة 2005). ويرتبط بذلك ضمان استقلالية الباحثين، وجدية تقويم نتائج عملهم في إطار قواعد صارمة. أما النتيجة الثانية فهي الاهتمام بتأصيل حقول دراسات المناطق وفي مقدمتها حقل الدراسات الآسيوية لما تمثله آسيا من قوة صاعدة في النظام الاقتصادي العالمي، ولما تقدمه من نماذج للتنمية والتكامل جديرة بالفهم، وللمصالح العربية مع آسيا وبخاصة في ميدان النفط. ويتطلب ذلك كله إنشاء أقسام ومراكز للدراسات الآسيوية في الجامعات العربية، والاهتمام بدراسة اللغات والثقافات الآسيوية، والمشاركة في الشبكات البحثية العولمية حول آسيا.

المراجع:

إبراهيم رجب (2001). العلوم الاجتماعية، الوضع الراهن وآفاق المستقبل، في بحوث المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية وتنمية المجتمع، 10 – 12 إبريل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت: 27– 36.

إبراهيم عرفات (2000). أثر العولمة على السياسة المقارنة في حسن نافعة، وسيف الدين عبدالفتاح، محرران، **العولمة والعلوم السياسية**. القاهرة: قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 53– 62.

أحمد الرشيدي (2000). العولمة ومبدأ السيادة الوطنية. في حسن نافعة، وسيف الدين عبدالفتاح، محرران، **العولمة: قضايا ومفاهيم**. القاهرة: قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة: 73 – 95.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2005). **تقرير التنمية البشرية لعام 2005**. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

خديجة عرفة (2006)، الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرقي آسيا، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الطاهر لبيب (2001). مسار العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، في منذر المصري، محرر، قضايا عربية معاصرة. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.

علي الدين هلال (2000). أثر العولمة على علم السياسة في حسن نافعة، وسيف الدين عبدالفتاح، محرران، العولمة والعلوم السياسية. القاهرة: قسم العلوم السياسية، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة: 133–166.

نصر محمد عارف (2002). إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية والمنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

Alker, H., (1992). The Humanistic Moment in international studies reflections on Machiavelli and Las Casas, *International studies quarterly*, 36: 347-371.

Almond, G. (2002). Area studies and the objectivity of the social sciences', in Almond, Gabriel, *Ventures in political science: Narratives and reflections*,. Boulder: Lynne Rienner. (pp. 109-130)

Atkhof, W. A. L. (1998). Contemporizing Asian studies in Europe and European studies in Asia, *International institute for Asian Studies Newsletter*. Summer (p. 3-4).

Bruun, O. (2001). Asian values: From emotional responses to political rhetoric, *Nordic Newsletter of Asian Studies*. (NIAAS nytt), 1, March: 3-4.

Cartier, M. (1998). Asia Studies in Europe. In Kwan Tai Hwan, and Oh, Myung-Seok, (Eds.,). *Asia Studies in the Age of Globalization Seoul*: Seoul National University Press: 1 - 17.

Cribb, R. (2003). The poverty of regulation: Limits in the Study of Southeast Asia, *International Institute for Asian Studies Newsletter* (p. 6-7).

Devetak, R, (1996). *Postmodernism*, in Scott Churchill et al., *Theories of International Relations*, Houndmills, UK: Macmillan: 179-209.

Doherty, J., E. Graham and M. Malek, (Eds.,) (1992). *Postmodernism and the Social sciences*, New York: St. Martin Press.

Gaddis, J., (1992). International theory and the end of the cold war, *International Security*, 17 (3): 5- 58.

Hawkins, J. (1994). Refugees or settlers? Asian studies development studies, and the future of scholarship about Asia in the United States, Los Angeles: UCLA International studies overseas Programs.

- Hay, C., (2002). *Political analysis: A critical introduction*, Houndsmill: UK, Pelgrave, Macmillan.

Keyes, C. (1992). A Conference at wingspread and rethinking Southeast Asian Studies, in Charles, Hischman, Keyes, and K. Huttere, (Eds.,) *Southeast Asian Studies in the Balance: Reflections from America*. Ann Arbor, Michigan: The association for Asian studies. (pp. 9-24).

Lee, Y. & So, A.(Eds.,), (1999). *Asia's environmental movements*. New York: Sharpe.

Macdonald, J. H., (2004). What is the use of area studies?, *IIAS Newsletter*, 35: 1- 4.

March, D, & Furlong, P.(2002), A skin not a sweater: Ontology and epistemology in Political Science, in David March and Gerry Stoker, (Eds.,). Theory and methods of political science. Houdnsmille, Pelgrave, Macmillan: 17-44.

Payne, A., (1998). The new political economy of area studies, *Millennum*, 27 (2): 235 - 274.

Ravi, Srilata, M. Rutten, & Beng Lan, Goh, (Eds.,). (2004). *Asia in Europe and Europe in Asia*, Singapore: Institute for Southeast Asian Studies.

Sardar, Z. (1991). *Orientalism*. Buckingham Philadelphia USA: Open University Press.

Scholte, J., (2000). *Globalization: A Critical Introduction*. UK: Pelgrave.

So, A., (Ed.) (2003). *China's development miracle: Origins, transformations, and challenges*. New York: Sharpe.

Staal, F. (2003). The future of Asian Studies, International institute for asian studies *Newsletter*, 37, November: 6 - 7.

Starr, F. (1999), (Ed.,), *Xinjiang*. New York: Sharpe.

Stokhof, W., P. Van Velde, and Yeo Lay Hwee (2004). *The Eurasian space: Far more than two continents*, Singapore: Institute for Southeast Asian Studies.

Suchaoithanrugse, W. (1998) An insider's view of Southeast Asian Studies, in Kwan Tai Hwan, and Oh, Myung-Seok, (Eds.,). Asia Studies in the Age of Globalization,. Seoul: Seoul National University press.: 193 - 210

Tachimoto, N. (1995). Global area studies with special reference to the Malay or Maritime World, *Southeast Asian studies*, 33 (3) December: 187- 201, 1-3

Taylor, R., (1994). Area studies: Issues and research agenda, *Asia Journal*, 1 (1), June: 9-25.

Van de Velde, P.I, (1998). When research traditions meet: The international convention of Asia Scholars, *International Institute for Asian Studies Newsletter*, 17 December,: 3-5.

قدم في: مايو 2005

أجيز في: أكتوبر 2006



The Impact of Globalization on the Social Sciences: The Case of Asian Studies

Mohammed A. Selim*

Globalization has brought major changes not only in the areas of security, trade, culture, development, and democracy, but also in the area of social knowledge. It has led to an unprecedented dissemination of knowledge as a result of the revolutions in information and communications technology, but more importantly it has epistemologically, ontologically, methodologically, and conceptually influenced the social sciences. This paper reviews the major transformations in the social sciences, which have resulted from the emergence of the post positivist globalization paradigm.

The paper contends that these transformations have been reflected in the field of area studies, and especially in that of Asian studies. These studies are now undergoing major changes in the direction of those occurring in the social sciences in general, with additional unique institutional transformations. The field is rapidly moving away from the traditional Western Orientalist paradigm towards a truly Asianist one, and is witnessing a process of the institutional globalization of Asian studies in the form of trans-regional research networks and the introduction of a global Asian research agenda. In this respect the paper poses three hypotheses regarding the presumed relations between globalization and four areas of social sciences, and Asian Studies. The hypotheses were partially confirmed as some of the transformations were in opposite directions. Finally, the paper assesses the implications of these transformations for the status of the social sciences and Asian studies in the Arab world, and concludes with a plea for a new Arab social science indigenously developed to deal with Arab issues.

Key words: Globalization, Social sciences, Post-positivism, Asian studies, Area studies

* Dept. of Politcal Sciences, College of Social Sciences, University of Kuwait, Kuwait.

محددات التضخم في سورية
خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤

عماد الدين أحمد المصبح*

ملخص: يهدف هذا البحث إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في التضخم في سورية. ويستخدم البحث في قياس هذا الأثر أسلوب التكامل المشترك واختبار السببية. وحددت المتغيرات المؤثرة في التضخم (الرقم القياسي للأسعار) بالاستناد إلى الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع. وقد توصل البحث إلى أن هناك أثراً طويل الأجل لكل من مؤشر الركود الاقتصادي ومؤشر السياسة النقدية في التضخم في سورية. وكذلك تبين أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل وقصيرة الأجل متجهة من هذين المؤشرين إلى مؤشر التضخم.

المصطلحات الأساسية: محددات التضخم، مؤشر الركود الاقتصادي، السياسة النقدية، الاقتصاد السوري، التكامل المشترك، لختبار السببية.

مقدمة:

تعتبر مشكلة التضخم قديمة قدم المال نفسه؛ ففي روما القديمة، تسبب خفض قيمة عملات الفضة والذهب، بزيادة المعدن الخسيس بها على يد نيرون ومن تبعوه، في تضخم معتدل دام بضعة قرون، حتى تسبب إصلاح للعملة على غير هدى قام به الإمبراطور أورليان في القرن الثالث في وصول التضخم إلى عنان السماء، وقد عاصرت مصر تضخماً جامحاً عام 324م. وأصاب التضخم الصين – وهي أول دولة

* قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

قامت بطبع عملات ورقية – في القرن الحادي عشر، عندما أصدرت السلطات أذونات كثيرة جداً بعد صرف مبالغ هائلة نقداً – عملات مصنوعة من معادن قليلة القيمة – حتى تتخلص من احتمال دخول الغزاة بدفع الأموال لهم وتسدد ثمن الواردات. (التمويل والتنمية، 2003: 10)

ويحظى موضوع التضخم باهتمام واسع، ليس من قبل الاقتصاديين فقط بل من قبل الأفراد العاديين أيضاً. ويرجع هذا الاهتمام إلى ما يفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة؛ فهو يشوه عملية تخصيص الموارد من خلال "تقليل معلومات" نظام الأسعار، مما يؤثر سلباً على الكفاءة الاقتصادية والنمو، كما يؤدي إلى توزيع عشوائي للدخل والثروة في المجتمع، ومن ثم إلى تأثير على الرفاه الاجتماعي (IMF, 1996). وتمثل هذه التكاليف ضغطاً على الحكومات لكي تتبع سياسات تتناسب مع معدلات تضخم منخفضة (حمد بن سلمان البازعي، 1997: 47). وقد تولدت القناعة لدى العديد من الأكاديميين ومخططي السياسة النقدية والمسؤولين في البنوك المركزية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف الطويل الأمد للسياسة النقدية.

وقد تبين منذ نهاية الثمانينيات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر من خلال المقاربات التقليدية القائمة على التحكم بالمتغيرات الوسيطة مثل المجاميع النقدية أو سعر الصرف – لا يساعد كثيراً في تحقيق ذلك الهدف؛ الأمر الذي دفع ببعض الدول الصناعية والنامية لاحقاً، إلى تبني مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم عرفت بسياسة استهداف التضخم، وهي تتمثل في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة (ناجي التوني، 2002: 2).

وقد عانت سورية تضخماً، وبخاصة في فترة الثمانينيات، بعد انحسار المساعدات العربية والأجنبية لأسباب متعددة، وبسبب تزايد السكان بنسب مرتفعة وصلت إلى حدود 3,7% سنوياً، محسوبة خلال الفترة من 1980–1989، (المكتب المركزي للإحصاء، 1972 إلى 2005)، مع توسع هائل في التضخم الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنات الحكومية وميزان المدفوعات، وتزايد حجم الكتلة النقدية بمعدل أعلى من معدل النمو الاقتصادي بسبب ازدياد مديونية الدولة وقطاعها العام والقطاع المصرفي (محمد رياض الأبرش، 1995: 7). إلا أن معدل

التضخم بدأ بالانخفاض خلال فترة التسعينيات ووصل إلى حدوده الدنيا، حيث بلغت قيمة الرقم القياسي للأسعار في عام 1999 نحو 185 (المكتب المركزي للإحصاء، 1972 إلى 2005)، وترافق ذلك مع حدوث موجة ركود اقتصادي خلال عام 1999؛ حيث وصل معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 1999 إلى حدود -5,6% (المكتب المركزي للإحصاء، 1972 إلى 2005)

وتشير معظم المقالات والأبحاث التي تناولت مشكلة التضخم في سورية إلى أن هناك أسباباً نقدية تقف وراء هذه الظاهرة. ويلاحظ محمد رياض الأبرش (1995: 6) "أن معدل النمو السنوي في الكتلة النقدية يفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في معظم السنوات. وهذا ما يجعل كميات النقد المتداول في الاقتصاد السوري تفوق الحاجة إليها بنسب كبيرة... والقول إن التضخم ما هو إلا نتيجة لعملية استيراد التضخم دون تحديد رقمي غير صحيح؛ لأنه إذا كان الأمر كذلك فلماذا تتزايد حجوم الكتلة النقدية بمعدلات تفوق كثيراً معدلات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة؟".

وينتقد إلياس نجمة (2005) مقولة أن التضخم في سورية هو تضخم طلب واصفاً إياه بأنه تضخم كلفة. ويقول: "من خلال مشاهدة الوقائع نلاحظ أن سياسات الإنفاق العام الانكماشية التي مورست لأكثر من 15 عاماً والتي خفضت الطلب العام وكل ما يتصل به، كما خفضت الطلب الخاص لدى أصحاب الرواتب والأجور، لم تستطع وقف زيادات الأسعار، وهذا يدفعنا لنلاحظ أن هناك أسباباً موضوعية أخرى للتضخم، منها الهدر والبطالة المقنعة، وارتفاع أسعار المستوردات من الخارج، والتخلف الإداري والتعقيدات التي تمارسها الإدارة البيروقراطية في تعاملها مع المواطنين، وعدم وجود بنية اقتصادية أساسية متطورة تستخدم وتوظف بفعالية كبيرة، وعدم استخدام التكنولوجية المتطورة واستخدام أساليب العمل المتقدمة ... إلخ. وهذه أسباب كافية تماماً لزيادة التكلفة، ناهيكم عن الفساد الإداري الذي يزيد من كلف الأعمال والمشاريع" (إلياس نجمة، 2005: 12). وهو بذلك يتحدث عن أن من أهم أسباب التضخم عدم الاستغلال الأمثل والكفؤ للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد السوري.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر مجموعة من محددات التضخم في سورية بالاستناد إلى الأدبيات المتعلقة بهذه الظاهرة، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي. وسوف يستخدم نموذج رياضي يتوافق مع النظريات المفسرة للتضخم وحله، بغية اختبار مقدرة هذه النظريات على تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد السوري.

منهجية البحث:

تعتمد منهجية هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل بيانات التضخم والأسلوب الكمي في تقدير دالة محددات التضخم خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. وتعتمد مصادر بيانات الدراسة على المجموعة الإحصائية السورية التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء في سورية.

أولاً – التضخم في الاقتصاد السوري:

1 – تطور مؤشر التضخم في الاقتصاد السوري:

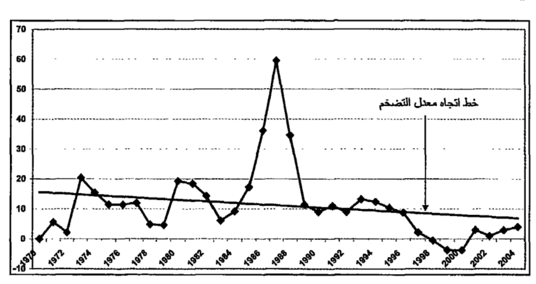
عرف الاقتصاد السوري ظاهرة التضخم منذ السنوات الأولى للاستقلال عن الدولة العثمانية، واستمدت الظاهرة نموها طيلة هذه الفترة من أسباب عديدة؛ ففي العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين كان على سورية الوفاء بديونها التي خلفتها الدولة العثمانية. كما كان السكان يتزايدون بمعدلات مرتفعة إضافة إلى ارتفاع الطلب الإجمالي. وقد أسهم في جعل التضخم خلال هذه الفترة محدوداً في أثره وجود الاقتصاد النقدي في جزء محدود من المجتمع الذي كان يعيش – في معظمه – اقتصاداً عائلياً مغلقاً، يتم التبادل فيه خارج إطار النقد. ومع الاستقلال وانتشار الزراعة الحديثة وتجمع رأس المال في أيدي الرأسمالية الوطنية نتيجة أرباحها الهائلة، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، بدأ التضخم يتضح – بوصفه ظاهرة اقتصادية – في ملامحه ومعدلاته ونتائجه. إلا أن الزيادة المطردة في معدلات الإنتاج في فترة نهاية الأربعينيات والجزء الأكبر من الخمسينيات أسهمت في جعل معدلات التضخم منخفضة. (محمد رياض الأبرش، 1995: 8).

وأدت الأوضاع السياسية المضطربة في نهاية الخمسينيات وخلال عقد الستينيات إلى ارتفاع معدلات التضخم – بسبب عدم استقرار الأحوال الاقتصادية وخضوع التوجهات الاقتصادية إلى التقلب السريع والتعديل الدائم – الذي لم يحد منه سوى انعدام السلع الممكن شراؤها، وهروب الرساميل إلى الخارج، وانعدام

الفرص المتاحة للقطاع الخاص، بينما كانت المساعدات الدولية والعربية وتحويلات المغتربين السوريين تعيد بعض التوازن إلى الاقتصاد السوري خلال تلك المرحلة.

وفي مرحلة السبعينيات[1] فإن التضخم بقي محدوداً، وبخاصة خلال النصف الأول من هذا العقد (1970-1973)، وبسبب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 فإن معدل التضخم قد تجاوز (14%) في عام 1974 و(16%) في عام 1975. إلا أنه بدأ بالانخفاض حتى وصل إلى (4,9%) في عام 1979 وذلك تحت تأثير استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وبسبب المساعدات المالية التي تلقتها سورية من دول الخليج العربية التي استفادت من الفورة النفطية الأولى بعد الحرب.

وقد شهدت فترة الثمانينيات ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم، وأخذ التضخم خلال سنوات العقد شكل "التضخم الجامح" ولاسيما بعد عام 1982. وأسهم في جموح التضخم، العجوزات المستمرة في موازنة الدولة والتراجع الكبير في المساعدات العربية، وتأثير المشكلة الأمنية الداخلية وكذلك الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان. وفي النصف الثاني من الثمانينيات ارتفع معدل التضخم؛ حيث بلغ (50%) في عام 1987 و(45%) في عام 1989 (مصرف سورية المركزي، 1991: 52-53).



المصدر: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء (1972 إلى 2005).

شكل بياني (1) – معدل التضخم في سورية خلال الفترة 1970 – 2004

(1) الأرقام عن معدل التضخم عبّر عنها بواسطة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

أما في التسعينيات من القرن العشرين، فإن الحكومة اتبعت سياسات انكماشية حادة جداً أدت إلى تخفيض معدل التضخم تباعاً، وصولاً إلى أرقام سالبة في معدله (انكماش)؛ حيث بلغ معدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 1999 نحو (-5,6%). وكانت موازنة الدولة الأداة الرئيسية في إدارة التضخم. وتشير البيانات إلى أن الحكومة انتقلت بشكل سريع بعد أزمة الصرف عام 1986 من سياسة عجز سنوي يراوح بين (30% و90 %) من الإيرادات في الثمانينيات، إلى سياسة تقشف صارمة، لا يحلم صندوق النقد الدولي بفرضها بهذه القسوة على أية حكومة، وقد خرجت بعدها الموازنة بفائض قدره (9%) من إيرادات الحكومة (سمير عيطة، 2002: 8)

وفي السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبسبب استمرار نتائج سياسة التثبيت الهيكلي التي اتبعت خلال سني التسعينيات، فقد تحرك مؤشر التضخم ببطء شديد مترافقاً مع تحقيق معدل نمو اقتصادي نتيجة تأثير تحسن الأحوال المناخية والارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، مع الإشارة إلى أن الصادرات النفطية تمثل قرابة (75%) من إجمالي الصادرات السورية (المكتب المركزي للإحصاء، 1972 إلى 2005) وأن الإيرادات النفطية تشكل نسبة (25%) من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة (وزارة المالية، 2004: 12).

2 - نتائج التضخم على الاقتصاد السوري:

لقد أدى التضخم في السابق إلى ضعف الثقة بالاقتصاد، وتمركز الاستثمارات في القطاعات غير المنتجة، كالبناء والسيارات والمضاربة بأسعار العملات والعقارات (نبيل السمان، 93). وأدى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء، حيث يبدو حالياً زيادة حجم الغنى الفاحش مقابل زيادة حدة الفقر المدقع وزيادة البطالة في صفوف العمال (علي كنعان، 2002: 182-183). وقد عانى أصحاب الدخل المحدود آثار التضخم؛ ففي حين ارتفعت الأسعار خلال الثمانينيات إلى أكثر من (400%) لم تشهد الدخول زيادات أكثر من (70%) خلال الفترة نفسها (قدري جميل، 2001: 6)

3 - أسباب التضخم في الاقتصاد السوري:

لقد حدث التضخم خلال العقود الماضية بفعل مجموعة من العوامل أهمها: هبوط قيمة العملة الوطنية، الذي أثر بدوره على قيمة المستوردات من السلع، وتخفيض الدولة دعمها لبعض المواد، والحصار الاقتصادي الأوربي، وبخاصة خلال الثمانينيات من القرن العشرين.

ومن بين العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة التضخم في الثمانينيات لجوء الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي، وهي الطريقة التي تسمى بعملية التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي للعجز. وتؤدي هذه الطريقة إلى زيادة عرض النقد، ورفع قدرة الحكومة على استغلال بعض الموارد الاقتصادية، ولكن النتيجة الأكثر تجلياً على سطح الاقتصاد وفي عمقه هي التضخم. وتشير البيانات إلى أن نسبة التمويل بالعجز قد بلغت في عام 1985 نحو (34%) مقابل (10%) في عام 1990 و(14%) في عام 1994. "إن هذا التمويل قد أسهم خلال الفترة من 1985-1995 في زيادة معدلات التضخم؛ حيث راوح معدل التضخم بين (25% - 30%) وأدى إلى آثار سلبية على الاقتصاد الوطني" (علي كنعان، 2003: 174).

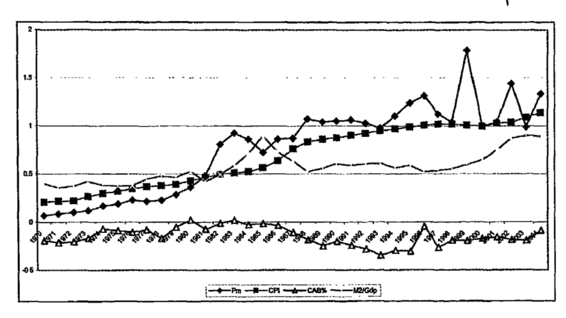
وفي بداية التسعينيات واكب ظهور الاستثمارات والانفتاح الاقتصادي مزيد من ارتفاع الأسعار وبخاصة المواد الاستهلاكية الأساسية نتيجة رفع الدعم عنها، ورفع أجور العاملين في القطاع العام، ومحاولة توحيد أسعار الصرف للعملات الأجنبية، التي تشكل في واقع الحال تخفيضاً لقيمة الليرة السورية. (نبيل السمان: 95).

أما في المرحلة التالية (1994-2000)، فقد انتهجت الحكومة سياسة مالية انكماشية، قوامها الضغط على الإنفاق تقليصاً وعلى الإيرادات تحصيلاً. وقد كان من نتائج هذه السياسة تقليص عجز الموازنة وتقليص معدلات التضخم من (8%) في عام 1997 إلى قيم سالبة في عام 1999. وفيما أعقب ذلك من السنوات، فإن معدل التضخم قد تحرك صعوداً، ولكن بمعدلات مقبولة لم تتجاوز (4%) لغاية عام 2004. وقد ترافق معدل التضخم خلال هذه الفترة مع النمو الاقتصادي الحقيقي بعد مرحلة من الركود الاقتصادي وتراجع الأداء.

ثانياً - النموذج النظري:

تبين لنا من تحليل التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة من 1970-2004 ومن رصد الأسباب والعوامل التي أنتجت هذا التضخم، أنه لا يمكن تأكيد أن هناك عاملاً محدداً بعينه للتضخم في هذا الاقتصاد، بل يمكن القول إن مختلف العوامل تتضافر في إنتاجه.

وبالعودة إلى السياق النظري والتحليلي، فإن هناك عوامل مالية ونقدية بالإضافة إلى التجارة الخارجية، قد أسهمت في ظهور الضغوط التضخمية وتطورها. والحقيقة أنه لم يكن واضحاً اتجاهات العلاقة بين مختلف عناصر هذه العوامل الرئيسة وبين معدل التضخم. ويبين شكل (2) أن التغيرات في معدل التضخم والتغيرات في مؤشر السياسة النقدية ومؤشر الركود الاقتصادي تبدو متقاربة إلى درجة يمكن البناء من خلالها على وجود علاقة بين أي منها ومعدل التضخم المعتمد.



المصدر: بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء (1972 – 2005)

شكل بياني (2) – متغيرات النموذج خلال الفترة 1970 – 2004

جرت محاولات عديدة لاستخدام عوامل مفسرة للتضخم من نظريات مختلفة، بما في ذلك العوامل الخارجية، ومن هذه المحاولات، ما قام به (Aghevli & Rodriguez, 1979: 45)؛ حيث قدما معادلة من الصيغة التالية لتقدير معدل التضخم في اليابان:

$$\Delta LnP = a_0 + a_1 LnM_{2-1} + a_2 LnGDP + a_3 CABP + a_4 \Delta LnPm + u_t \quad (4)$$

حيث إن:

ΔLnP: الفرق الأول للوغاريتم الطبيعي لمقياس الأسعار المستخدم.

LnM_{2-1}: اللوغاريتم الطبيعي للعرض النقدي للسنة السابقة.

$LnGDP$: اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

$CABP$: متغير ركود النشاط الاقتصادي، باعتباره النسبة المئوية للفرق بين القيمة الاتجاهية والقيمة الفعلية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي كنسبة مئوية[2].

$LnPm$: الفارق الأول للوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لأسعار المستوردات.

u_t: بواقي معادلة الانحدار.

a_0، a_1، a_2، a_3، a_4: معاملات معادلة الانحدار.

واستخدمت دراسات أخرى متغير تكاليف العمل المعدلة بالإنتاجية، الذي يحدد بدوره التضخم المتوقع ودرجة ضغوط الطلب (CABP) في تفسير معدلات التضخم. وقد لاحظت دراسات تطبيقية أن النمو في تكاليف وحدة العمل لم يساعد على التنبؤ بمعدل التضخم على أساس مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، وذلك خلال الفترة من 1955–1992 (سمير الخوري، 1997: 101)

وسوف تستخدم هذه الدراسة نموذجاً معدلاً لاختبار محددات التضخم. وتقترح من المحددات التي ستدخل في النموذج: متغير السياسة النقدية الذي يعبر عنه بنسبة العرض النقدي M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP؛ وأسعار المستوردات Pm، معبراً عنها بالرقم القياسي لأسعار المستوردات؛ ومتغير فجوة الطلب CABP، حيث يمكن التعبير عن هذه الفجوة بالنسبة المئوية للفرق النسبي بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والدخل القومي NI (بالأسعار الثابتة). أي:

$$(5) \quad CABP = \frac{NI_t - GDP_t}{NI_t} * 100$$

إذن، يمكن التعبير عن النموذج الذي سيختبر بالشكل الرياضي التالي:

$$(6) \quad p = f\left(\frac{M2}{GDP}; Pm; CABP\right)$$

وستأخذ الصيغة الاقتصادية القياسية للنموذج الشكل التالي، وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج:

---

(2) إذن: $CABP = \frac{GDPT - GDP}{GDPT} \times 100$

حيث GDPT القيمة الاتجاهية للناتج الحقيقي ويتم الحصول عليها من المعادلة $\ln GDP = \alpha_0 + \alpha_1 t$ حيث t تمثل الزمن و α_1 تمثل معدل النمو السنوي الوسطي.

$$(7) \quad LnP_t = p_0 + \alpha Ln \frac{M2_t}{GDP_t} + \beta LnPm_t + \lambda CABP + u_t$$

حيث:

p_0، u_t، تمثل بواقي معادلة الانحدار. حيث $(\sum_{t=i}^{n} u_t = 0)$

α، β، λ، تمثل ثوابت معادلة الانحدار. وعلى اعتبار أننا استخدمنا الشكل اللوغاريتمي لمعادلة الانحدار فإن هذه الثوابت تمثل معاملات المرونة للتضخم بالنسبة لكل متغير من المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

ثالثاً – الجوانب المنهجية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية واتجاهها بين مؤشر التضخم ومحدداته في سورية. ويعتبر النموذج الذي اعتمد في المحور الثالث الأساس الذي تقوم عليه عملية التقدير. وستقوم الدراسة في هذا المحور باختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين التغيرات في معدل التضخم ومحدداته المعتمدة من خلال اختبار التكامل المشترك، واختبار وجود علاقة قصيرة الأجل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الداخلة في النموذج باستخدام اختبار Granger للسببية.

ويستخدم هذا البحث أسلوب جوهانسن Johansen المتعدد المتغيرات لتحديد إذا ما كانت المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً. ويعد اختبار التكامل المشترك المتعدد المتغيرات أفضل من أسلوب الخطوتين الذي اقترحه من قبل كل من إنجل وغرانجر (Engle & Granger, 1987) والذي يفترض أن متجه التكامل المشترك وحيد Unique، كما يمتاز أسلوب جوهانسن بأنه يأخذ بعين الاعتبار نمط السلوك العشوائي، يضاف إلى ذلك أن هذا الأسلوب يسمح باختبارات متعددة حول متجهات التكامل المشترك وافتراضات الخارجية الضعيفة Weak Exogeneity بين المتغيرات، وأخيراً، يفضل أسلوب جوهانسن نظراً لأنه يعالج التحيز الناتج من أخطاء القياس في العينات الصغيرة. (حمد بن سلمان البازعي، 1998 : 273)[3].

---

(3) لمزيد من التفصيل حول منهجية التكامل المشترك واختبارات السببية يمكن العودة إلى كتابات البازعي (1997، 1998) التي تتضمن شرحاً وافياً حول هذه المنهجية.

رابعاً – بيانات النموذج:

من أجل تقدير النموذج المعتمد في هذه الدراسة في الأجلين الطويل والقصير استخدمت بيانات سنوية للفترة (1970–2004) من المجموعة الإحصائية السورية. وقد كان من المفيد استخدام بيانات فصلية ولكن البيانات المنشورة عن أغلب المتغيرات سنوية في الغالب ولاسيما بيانات الناتج المحلي الإجمالي، علماً بأنه يتوافر لدى المكتب المركزي للإحصاء بيانات فصلية وشهرية عن الرقم القياسي للأسعار، منشورة دورياً تحت اسم الرقم القياسي لأسعار التجزئة. ويتوافر لدى المصرف المركزي بيانات شهرية وفصلية عن العرض النقدي وعن الرقم القياسي لأسعار المستوردات، منشورة في النشرة الربعية التي يصدرها المصرف.

جدول (1)

الخصائص الإحصائية لبيانات النموذج

	LN_CPI	LN_M2OGDP	CABP	LN_PM	LN_GDP
المتوسط	4.103	-3.897	-0.148	4.486	13.207
الوسيط	4.335	-3.883	-0.171	4.566	13.245
القيمة الأكبر	4.709	-3.388	0.023	4.947	13.853
القيمة الأصغر	3.032	-4.367	-0.345	3.995	12.110
الانحراف المعياري	0.542	0.268	0.097	0.241	0.466
الالتواء	-0.563	0.226	-0.019	-0.573	-0.697
التفلطح	1.929	2.368	2.095	2.410	2.768
المجموع	143.607	-136.381	-5.169	157.018	462.229
عدد المشاهدات	35	35	35	35	35

المصدر: نتائج محسوبة بالاعتماد على البيانات المنشورة في المكتب المركزي للإحصاء (1972 إلى 2005)، والنشرة الربعية الصادرة عن المصرف المركزي - دمشق.

LN_X اللوغاريتم الطبيعي للمتغير X.

CPI الرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2000).

M2oGDP مؤشر السياسة النقدية (نسبة العرض النقدي الموسع M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي).

CABP مؤشر الركود الاقتصادي.

PM الرقم القياسي لأسعار المستوردات (سنة الأساس 2000).

GDP الناتج المحلي الإجمالي.

ويبين جدول (1) بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج. ومن هذا الجدول نلاحظ أن الانحراف المعياري كبير في أغلب المتغيرات، وبخاصة مؤشرات الرقم القياسي للأسعار والرقم القياسي لأسعار المستوردات والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي.

خامساً – النتائج الإحصائية:

أجريت الاختبارات المعتادة المتعلقة باستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار السببية، وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات:

1 – اختبار جذر الوحدة:

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهماً من أجل التأكد من استقرار هذه السلاسل ودرجة تكاملها. فقد أوضحت الدراسات أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة. ويعني وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط المتغير وتباينه غير مستقلين عن الزمن. ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً على جذر وحدة في النماذج القياسية إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشكلات في التحليل والاستدلال القياسي (خالد القدير، 2005: 210).

ويعد اختبار ديكي – فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها. وتأخذ معادلة التقدير الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \gamma Y_{t-1} + \sum \phi \Delta Y_{t-j} + e_t \quad (8)$$

ويتضمن الاختبار الفروض التالية:

$Y = 0$ متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، ويرفض هذا الفرض إذا كانت القيمة المحسوبة لـ t للمعلمة (Y) أكبر من القيمة الحرجة.

$Y = 1$ ذات اتجاه عشوائي دون اتجاه محدد، وبقبول هذا الفرض نستخلص أن Y_t ذات مسار عشوائي.

1 $\beta_t = 0$ و $Y_t = 0$ ذات اتجاه عشوائي لكن دون اتجاه محدد أو انحراف drift.

وتجدر الملاحظة أن اختبار t لايتبع التوزيع الطبيعي؛ حيث سيكون ملتوياً لليسار، وستكون معظم كتلته أقل من الصفر، لذا فإن قيم t الحرجة المعتادة غير مناسبة، بل تستخدم القيم الحرجة التي قام باشتقاقها كل من ديكي وفولر.

ويختار عدد الفجوات المتباطئة k بشكل يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي. ومن أهم الطرق المستخدمة في هذا المجال معيار أكايكي Akaike؛ حيث تعد الفجوة، من بين مجموعة من الفجوات التي تختبر والتي تقلل هذا المعيار – هي الحد الأدنى. كما يمكن استخدام معيار معلومات Hannan-Quinn ومعيار معلومات Schwarz ‏(Herman, 2003)[(4)].

ويضاف إلى الاختبار السابق الاختبار الذي طوره Phillips and Perron (PP)، والذي يختلف عن اختبار ديكي–فولر المركب والبسيط في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، ويأخذ في الحسبان ارتباط الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

ويتطلب اختبار PP تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS:

$$(9) \quad \Delta Y_t = \mu_0 + \mu_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبعد ذلك تحول الإحصائية للتخلص من أثر الارتباط الذاتي على التوزيع الاحتمالي لإحصائية الاختبار. ويستخدم اختبار t لقيمة μ_1 حيث يختبر فرض العدم بعدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها $(\mu_1 = 0)$، مقابل الفرض البديل باستقرار السلسلة الزمنية $(\mu_1 < 0)$. وعندما تكون قيمة μ_1 معنوية وسالبة فهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل باستقرار السلسلة الزمنية. ويستخدم اختبار PP القيم الحرجة نفسها التي يستخدمها اختبار ADF.

(4) يشير Herman (2003) إلى أن معيار معلومات أكيكي المعيار الأكثر حذراً من بين المعايير الثلاثة المذكورة. ويمكن أن يعطي هذا المعيار قيمة كبيرة لـ p. بينما يعتبر المعياران الآخران ثابتين، وعلى سبيل المثال فإن تقدير p يساوي القيمة الحقيقية لـ p مع احتمال اقترابهما من الواحد عندما تقترب قيمة n، عدد المشاهدات المستخدمة في النموذج، إلى اللانهاية.

جدول (2) – نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

المتغيرات		باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)						باستخدام اختبار فيلبس وبيرون (PP)					
		في المستويات			في الفرق الأول			في المستويات			في الفرق الأول		
		ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون ثابت واتجاه زمني	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون ثابت واتجاه زمني
ln_cpi	t-statistics	-2.4*	-1.32*	0.23*	-2.9**	-3.68***	-1.46*	-2.98**	-0.53*	3.28*	-2.86**	-3.37**	-1.66**
	P-value	(0.15)	(0.86)	(0.75)	(0.06)	(0.03)	(0.13)	(0.05)	(0.98)	(1.00)	(0.06)	(0.07)	(0.09)
ln_m2ogdp	t-statistics	-0.94*	-2.03*	-1.2*	-3.7***	-3.64***	-3.5	-1.03*	-2.2*	-1.38*	-5.35	-5.2	-5.06
	P-value	(0.76)	(0.56)	(0.20)	(0.01)	(0.04)	(0.00)	(0.70)	(0.47)	(0.15)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
ln_GDP	t-statistics	-2.4*	-2.71*	3.16*	-5.31	-5.56	-1.96	-2.66**	-2.7*	-3.07*	-5.3	-5.58	-4.29
	P-value	(0.14)	(0.24)	(1.00)	(0.00)	(0.00)	(0.05)	(0.09)	(0.20)	(1.00)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
CABP	t-statistics	-173*	-1.999*	-1.14*	-1.55*	-1.42*	-1.57*	-2.41*	-2.56*	-1.51*	-8.38	-8.24	-8.51
	P-value	(0.40)	(0.58)	(0.23)	(0.50)	(0.83)	(0.11)	(0.14)	(0.30)	(0.12)	(0.00)	(0.00)	(0.00)
ln_PM	t-statistics	-2.05*	-0.59*	-0.185*	-0.099*	-9.51	-0.96*	-1.97*	-3.37**	2.07*	-10.7	-12.37	-9.061
	P-value	(0.26)	(0.97)	(0.61)	(0.94)	(0.00)	(0.29)	(0.30)	(0.07)	(0.99)	(0.00)	(0.00)	(0.00)

الفرض: HO

يوجد جذر وحدة

* لانرفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 10%.

** لانرفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 5%.

*** لانرفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 1%.

ويبين جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج، وذلك باستخدام معادلات انحدار بدون حد ثابت واتجاه زمني وبحد ثابت فقط وبحد ثابت واتجاه زمني. ومن هذا الجدول نجد أن كل متغيرات النموذج تتصف بأن لها جذر وحدة في المستوى، أي أنها غير مستقرة كسلاسل زمنية بدون فروق، سواء باستخدام اختبار ADF أو اختبار PP. فيما تشير النتائج إلى أن متغير الناتج المحلي الإجمالي LnGDP ليس له جذر وحدة في الفرق الأول بخلاف باقي المتغيرات التي تبين أن لها جذر وحدة في الفرق الأول عند مستويات دلالة مختلفة، باستخدام اختبار ADF وPP. وبالنتيجة، يمكن القول: إن متغيرات النموذج لها جذر وحدة، وهي بذلك متكاملة تكاملاً مشتركاً.

2 – اختبار التكامل المشترك:

بالنظر إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة، فإننا سنقوم بتقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن يتضمن المتغيرات المقترحة وفق المعادلة 7 باستثناء مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات، حيث بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة عدم وجود جذر وحدة لهذا المتغير.

جدول (3) – القيم الحرجة لكل من اختباري ADF و PP

مستوى الدلالة	اختبار ديكي–فولر الموسع ADF		
	بدون ثابت	بثابت	بثابت واتجاه زمني
0.01	-2.66	-4.32	-3.68
0.05	-1.93	-2.89	-3.40
0.10	-1.60	-2.58	-3.13

Sources:

Fuller, W.A. (1996). *Introduction to statistical time series* (2nd Ed.). New York: John Wiley

Said, S.E. & D.A.Dickey (1984). Testing for unit roots in autoregresive moving Average of Unknown Order. *Biometrika* 71: 599-607

Said, S.E. (1991). Unit root test for time series data with a linear time trend. *Journal of Econometrics* 47: 285-303

أ – تحديد عدد متجهات التكامل:

يتضمن أسلوب جوهانسن (أسلوب الإمكانية العظمى) تحديد نموذج متجه انحدار ذاتي VAR لـ n*1 متجه من المتغيرات ذات جذر الوحدة I(1)، X_t على النحو التالي:

$$(10)\quad X_t = \sum_{i=1}^{k} \Pi_i X_{t-1} + \mu + e_t \quad ; \quad (T = 1, \ldots, T)$$

حيث e_t متجه الحد العشوائي المستقل وذي التوزيع المعتدل، وبفرض $\Pi = -(I - \Pi_1 - \ldots - \Pi_k)$ مصفوفة الأثر الكلي Impact Matrix، فيمكن تشكيل فرض وجود عدد r على الأكثر من علاقات التكامل المشترك على النحو التالي:

$$H(r) : \Pi = \alpha\beta'$$

حيث a و B' مصفوفة من المرتبة الكاملة. وتمثل B مصفوفة متجهات التكامل المشترك. أما a فهي مصفوفة تصحيح الأخطاء. ولتقدير الإمكانية العظمى واختبار نسبة الإمكانية Likelihood Ratio يقترح جوهانسن كتابة معادلة التكامل المشترك على النحو التالي:

$$(11)\quad \Delta Y_t = \sum_{i=1}^{k} \Gamma_t \Delta X_{t-1} + a\beta' X_{t-k} + e_t$$

حيث : $(i = 1,\ldots,k-1)$، $\Gamma_i = (I - \Pi_1 - \ldots - \Pi_t)$

ويقترح جوهانسن معيارين types لتحديد قيمة r عدد متجهات التكامل المشترك:

اختبار الإمكانية العظمى The lambda-max test:

يعتمد هذا الاختبار على لوغاريتم معدل الإمكانية العظمى /ln[Lmax(r) Lmax(r+1)]، ويختبر بشكل متتابع من أجل $r = 0, 1, .., k-1$. ويختبر هذا الاختبار فرض العدم القائل إن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r، مقابل الفرض البديل القائل إن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r+1.

اختبار الأثر .The trace test:

يعتمد هذا الاختبار على لوغاريتم معدل الإمكانية العظمى، /ln[Lmax(r) Lmax(r+1)]، ويختبر بشكل متتابع من أجل $r = k-1, \ldots, 1, 0$. ويختبر هذا الاختبار فرض العدم القائل إن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r مقابل الفرض البديل القائل إن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي k.

ويبين جدول (4) اختبارات الإمكانية العظمى والأثر للنموذج المقترح. ونستنتج من هذا الجدول أن عدد متجهات التكامل المشترك r=1. توضح نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى أنه من الممكن بسهولة رفض فرض العدم القائل بعدم وجود التكامل المشترك وذلك عند مستوى ثقة (1%). وهذا يعني أن هيكل معدل التضخم متكامل تكاملاً مشتركاً مع مؤشر الركود الاقتصادي CABP ومؤشر السياسة النقدية ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات والناتج المحلي الإجمالي. المعبر عنه بنسبة العرض

النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي M2/GDP. كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين معدل التضخم ومحدداته. وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا يبتعد كثيراً بعضها عن بعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

جدول (4)

اختبار التكامل المشترك (اختبار الأثر واختبار الإمكانية العظمى)

اختبار الأثر (trace test)

الفرض No. of (CE)s	إحصائية الاختبار	القيم المعيارية	
		%5	%1
لايوجد**	73,84278	59,46	66,52
على الأقل 1	38,23659	39,89	45,58
على الأقل 2	19,21016	24,31	29,75
على الأقل 3	5,392534	12,53	16,31
على الأقل 4	0,007218	3,84	6,51

(**)* تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 5%(1%)

تبين النتيجة وجود معادلة تكامل مشترك واحدة عند مستوى الدلالة 5% و(1%)

اختبار الإمكانية العظمى

(Lambda-max test)

الفرض No. of (CE)s	إحصائية الاختبار	القيم المعيارية	
		%5	%1
لايوجد **	35,60419	30,04	35,17
على الأقل 1	19,02643	23,8	28,82
على الأقل 2	13,81763	17,89	22,99
على الأقل 3	5,385316	11,44	15,69
على الأقل 4	0,007218	3,84	6,51

(**)* تشير إلى رفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 5%(1%)

تبين النتيجة وجود معادلة تكامل مشترك واحدة عند مستوى الدلالة 5% و(1%)

القيم الحرجة من Osterwald-Lenum (1992)

المصدر: بيانات محسوبة من قبل الباحث.

جدول (5)
نتائج اختبارات تحديد عدد فترات التباطؤ
التي ستستخدم في النموذج

p	Hannan-Quinn	Schwarz	Akiake
1	25.622-	24.734-	25.623-
2	25.062-	23.407-	25.007-
3	26.858-	24.409-	26.720-
p	3	1	3

المصدر: بيانات محسوبة من قبل الباحث.

ب – تقدير معادلة التكامل المشترك:

لقد أجريت مجموعة من التجارب بهدف تحديد معلمات متجه التكامل المشترك، بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد متجهات التكامل. ومن هذه الاختبارات تبين أن عدد فجوات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة، وذلك باستخدام اختبار معلومات Akiake واختبار Schwars واختبار Hannan-Quinn (انظر جدول (5)). وقد تبين أيضاً أن متجه التكامل المشترك سيكون بدون ثابت وبدون اتجاه زمني. والمعادلة رقم (12) تبين نتائج تقدير متجه التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن[5]:

$$(12)\quad Ln(CPI) = 0.518Ln(\frac{M2}{GDP}) + 0.703Ln(Pm) - 0.626CABP + 0.24Ln(GDP)$$
$$(11.64)\qquad (3.86)\qquad (-4.66)\qquad (3.42)$$

وتشير نتائج هذه المعادلة إلى وجود علاقة طردية بين كل من مؤشر السياسة النقدية والرقم القياسي لأسعار المستوردات والناتج المحلي الإجمالي من جهة، والرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI من جهة ثانية. أما بالنسبة لمتغير الركود الاقتصادي CABP، فإن المعادلة تبين أن العلاقة مع الرقم القياسي لأسعار

(5) إن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات النموذج يعطي النتائج التالية:

$$Ln(CPI) = -5.55 + 0.28(Ln\frac{M2}{GDP}) - 1.16CABP + 0.47Ln(GDP) + 0.98Ln(Pm)$$

t-statistics (-4.35) (2.51) (-5.57) (3.91) (5.58)

Adjusted R-Squared 0.955949

Durbin-Watson stat 1.754714

المستهلك هي علاقة عكسية؛ أي أن زيادة الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي GDP والدخل القومي NI، التي تعكس تراجع الأداء الاقتصادي باتجاه الانكماش والركود، سوف تؤدي إلى انخفاض في قيمة مؤشر الرقم القياسي للأسعار وبمعامل مرونة قدره (0,63).

كذلك تفيد النتائج أن جميع معلمات النموذج مختلفة عن الصفر عند مستوى الدلالة (1%)، حيث إن قيم إحصائية t المحسوبة للمعلمات (الأرقام بين قوسين) أكبر من القيمة الحرجة المقابلة لعدد درجات الحرية 27، $t_{(0.01,27)} = 2.473$.

جـ – تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ ECT – الذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، إلى النموذج المقدر، إضافة إلى المعلومات السابقة للتضخم التي تبين الطبيعة الهيكلية للتضخم في الاقتصاد السوري – ستؤدي إلى تحسين إمكانية توقع معدل التضخم المعتمد. وقد أشار (Jones & Joulfaian, 1991) إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.

ويبين جدول (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ومن هذا الجدول نلاحظ أن أغلب معلمات النموذج معنوية، ولاسيما معلمة حد تصحيح الخطأ ECT المعنوية عند مستوى الدلالة (1%). وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كلٍّ من محددات التضخم (مؤشر السياسة النقدية والرقم القياسي لأسعار المستوردات ومؤشر الركود الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي) من جهة والتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من جهة ثانية.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد $\bar{R}^2 = 0.75$، وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سورية (CPI)، حيث إن التغيرات في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر (75%) من التغيرات في الرقم القياسي للأسعار.

جدول (6)
نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ حيث المتغير الداخلي D(Ln_CPI)

CointEq1	-0.3140	-0.0102	-0.0554	-0.1662	-0.0428
	[-7.176]	[-3.896]	[-4.294]	[-9.838]	[-4.277]
D(LN_CPI(-1))	0.3281	0.4869	0.4866	0.0060	0.4518
	[2.585]	[2.870]	[2.953]	[0.055]	[2.694]
D(LN_CPI(-2))	-0.4942	-0.3064	-0.2683	-0.4371	-0.2224
	[-3.560]	[-1.884]	[-1.625]	[-4.12298]	[-1.343]
D(LN_M2OGDP(-1))	-0.2951 [-4.634]			-0.2930 [-6.58357]	
D(LN_M2OGDP(-2))	-0.1445 [-2.908]			-0.1422 [-4.03612]	
D(LN_PM(-1))	-0.1518 [-2.706]				-0.0133 [-0.203]
D(LN_PM(-2))	-0.0850 [-1.526]				-0.0081 [-0.115]
D(CABP(-1))	0.0480 [0.756]		-0.0390 [-0.450]		
D(CABP(-2))	-0.0604 [-0.925]		-0.0637 [-0.752]		
D(LN_GDP(-1))	-0.0419 [-0.745]	0.0762 [1.137]			
D(LN_GDP(-2))	-0.1465 [-2.603]	-0.0557 [-0.840]			
C				0.0842 [9.274]	
N. observations	32	32	32	32	32
R-squared	0.832	0.558	0.548	0.867	0.545
Adj. R-squared	0.752	0.493	0.481	0.841	0.478
Sum sq. resids	0.012	0.031	0.031	0.009	0.032
S.E. equation	0.024	0.034	0.034	0.019	0.034
F-statistic	10.408	8.536	8.196	33.872	8.087
Log likelihood	81.270	65.798	65.437	84.987	65.321
Akaike AIC	-4.392	-3.800	-3.777	-4.937	-3.770
Schwarz SC	-3.888	-3.571	-3.548	-4.662	-3.541
Mean dependent	0.050	0.050	0.050	0.050	0.050
S.D. dependent	0.047	0.047	0.047	0.047	0.047

المصدر: بيانات محسوبة من قبل الباحث.

الأرقام بين [ ]: قيمة إحصائية t

3 – **اختبارات السببية:**

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج محل الاختبار يعني – كما أشار غرانجر – وجود سببية في اتجاه واحد على الأقل. ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين المتغيرات محل الدراسة يتطلب إدخال اختبار سببية غرانجر في نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة اتجاه السببية. وقد وضح (Engle & Granger, 1987) و (Granger, 1988) كيف يمكن إدخال طريقة غرانجر التقليدية لاختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأ (ECM). فإذا كانت المتغيرات في نموذج VAR متكاملة تكاملاً مشتركاً، فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) المشتق من نموذج VAR من أجل تحديد السببية وتقدير سرعة الوصول إلى التوازن الطويل الأجل دون أي اختلال في الأجل القصير بين المتغيرات في النموذج.

ويعتمد نموذج تصحيح الخطأ VECM على تقدير المعادلتين التاليتين:

$$(13)\quad \Delta Ln(CPI)_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Ln(CPI)_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_i \Delta X_{t-i} + \psi_1 ECT_1 + U_t$$

$$(14)\quad \Delta X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=0}^{n} \alpha_j \Delta Ln(CPI)_{t-j} + \psi_2 ECT_2 + V_t$$

حيث Y_t تمثل اللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي للأسعار و X_t تمثل اللوغاريتم الطبيعي للمؤشرات التفسيرية الداخلة في نموذج محددات التضخم المقترح، وهي: مؤشر الركود الاقتصادي ومؤشر السياسة النقدية والرقم القياسي لأسعار المستوردات والناتج المحلي الإجمالي. ويشير ECT1,2 إلى حدي تصحيح الخطأ، وهو يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن الطويل الأجل. وتتميز هذه الطريقة بأنها تربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك. فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد. ولكن هذا لا يمكن اكتشافه دائماً إذا كانت النتائج مبنية على اختبار غرانجر التقليدي للسببية. ويمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك في الأجل الطويل إذا كان حد تصحيح الخطأ في النموذج معنوياً إحصائياً. وإضافة إلى تحديد العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الأجلين القصير والطويل؛ فيمكن استخدام اختبار F للمتغيرات التفسيرية في فروقها الأولى من أجل تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير، في حين يمكن الاستدلال على العلاقة السببية في الأجل الطويل من

خلال اختبار t للقيمة المتباطئة لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ. ويتم اختبار السببية في الأجلين القصير والطويل من خلال تقدير المعادلتين السابقتين بطريقة المربعات الصغرى OLS (خالد القدير، 2004).

ويبين جدول (7) نتائج اختبار العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل بين الرقم القياسي للأسعار والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (المعادلتين 13 و 14). ومن هذا الجدول نجد أن التغيرات في مختلف المتغيرات التفسيرية تساعد على تفسير التغيرات في الرقم القياسي للأسعار بحسب مفهوم غرانجر. ونتبين من نتائج اختبار السببية أن هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من جميع المؤشرات التفسيرية للتضخم إلى مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ومن جهة ثانية، فإن اختبار F يفيد بأن هناك علاقة قصيرة الأجل تتجه من جميع المؤشرات التفسيرية إلى مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وبذلك فإن النتائج الإحصائية تؤكد وجود علاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل تتجه من مؤشر السياسة النقدية $\frac{M2}{GDP}$ ومؤشر الركود الاقتصادي CABP ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات pm والناتج المحلي GDP إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI.

جدول (7)

العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل

اتجاه السببية	عدد درجات الحرية	عدد المشاهدات	قيمة t	قيمة F	في الأجل الطويل	في الأجل القصير
CABP CPI	26	32	4.29	8.2	+	+
CPI CABP	26	32	2.48	3.3	+	+
M2/GDP CPI	25	32	9.84	33.87	+	+
CPI M2/GDP	25	32	0.44	2.08	-	-
Pm CPI	26	32	4.28	8.09	+	+
CPI Pm	26	32	0.9	7.33	-	+
GDP CPI	26	32	3.9	8.54	+	+
CPI GDP	26	32	2.69	3.42	+	+

المصدر: بيانات محسوبة من قبل الباحث

+ تشير إلى وجود علاقة.

– تشير إلى عدم وجود علاقة.

القيم الحرجة لـ F عند مستوى الدلالة 0,05: F(5.26) = 2.59 F(6.25) = 2.49

القيم الحرجة لـ t عند مستوى الدلالة 0,05: t(26) = 1.706 t(25) = 1.708

سادساً – النتائج:

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية الناجمة عن فقدان التوازن الاقتصادي في اقتصاد دولة ما. وهو بذلك ظاهرة رافقت تطور الاقتصادات، وبخاصة بلدان العالم النامي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويمكن اعتبار التضخم ظاهرة هيكلية في الاقتصادات الراهنة.

ويعاني الاقتصاد السوري تضخماً رافق المشروع التنموي السوري في بعض مراحله، أو نتج عن عوامل غير اقتصادية، وبخاصة في فترة الثمانينيات. ولقد تبين من استخدام نموذج اقتصاد قياسي، بأسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، أن التضخم في سورية يفسر، في الأجل الطويل، بشكل أساسي بثلاثة متغيرات هي:

1 – السياسة النقدية للدولة، التي يعبر عنها بنسبة العرض النقدي M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP.

2 – مؤشر الركود الاقتصادي.

3 – مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات.

4 – الناتج المحلي الإجمالي GDP.

وتعتبر هذه النتيجة متوافقة تماماً مع النظرية الاقتصادية ومع نتائج الدراسات السابقة.

وقد تبين أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة تتكامل تكاملاً مشتركاً مع مؤشر التضخم المعتمد (الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI)؛ بمعنى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات المفسرة من جهة ومؤشر التضخم من جهة ثانية.

كما تبين أن هناك علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى مؤشر التضخم. ومن ناحية ثانية، فإن هناك علاقة متجهة من الرقم القياسي للأسعار إلى مؤشر السياسة النقدية (في الأجل القصير فقط) وإلى مؤشر الركود الاقتصادي (في الأجلين القصير والطويل).

وتشير النتائج إلى أن التضخم في سورية، خلال فترة الدراسة، كان تضخماً بضغط الطلب Demand Pull-Inflation وبخاصة في فترة الثمانينيات؛ حيث قامت الحكومة بتمويل إنفاقها في مرحلة الأزمة من خلال طبع النقود بكميات كبيرة

(التمويل بالعجز). كما يمكن وصف التضخم، وبخاصة في فترة التسعينيات، بأنه تضخم بدفع التكلفة الناجم عن ارتفاع أسعار المستوردات.

وتوحي هذه النتائج بأنه على راسمي السياسات الاقتصادية التركيز على تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تردم الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، على الرغم من احتمالات أن يترافق هذا النمو بالتضخم. ويبقى التأكيد أن معدلات تضخم مقبولة مترافقة مع النمو الاقتصادي ضرورية. ويدعم النتائج ما ورد في جدول (6)، حيث إن السببية متبادلة بين مؤشري التضخم والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل والقصير.

وكذلك، توحي النتائج بأن على راسمي السياسة النقدية في سورية انتهاج سياسة نقدية رشيدة تأخذ بعين الاعتبار العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل بين السياسة النقدية ومعدل التضخم.

المراجع

إلياس نجمة (2005). المسألة الاقتصادية في القطر العربي السوري، محاضرة مقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة، دمشق.

حمد بن سلمان البازعي (1998). تحليل إمكانية التكامل المشترك بين أسعار الصرف الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي العربية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 90: 271–294.

حمد بن سلمان البازعي (1997). الانتقال الدولي للتضخم، دراسة للعلاقة بين معدلي التضخم السعودي والأمريكي، **مجلة الإدارة العامة**: الرياض، معهد الإدارة العامة، 37 (1): 47–74.

خالد بن حمد عبد الله القدير (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز–الاقتصاد والإدارة**، 18 (1): 3–21.

خالد بن حمد عبد الله القدير (2005). تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**: 21 (2).

رمزي زكي (1987). **التاريخ النقدي للتخلف**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: سلسلة عالم المعرفة.

سمير الخوري (1997). **تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي: دراسة تطبيقية عن مصر**. واشنطن العاصمة: معهد صندوق النقد الدولي.

سمير عيطة (2002). رؤية في السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد السوري، الجزء الأول. صحيفة تشرين، دمشق، 2 آب/أغسطس: 8

صندوق النقد الدولي (2003). التضخم - تحقيق التوازن السليم. مجلة التمويل والتنمية، واشنطن العاصمة، 40 (2): 10.

علي كنعان (2002). النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات إصلاحه. دمشق: دار الرضا للنشر.

علي كنعان (2003). المالية العامة والإصلاح المالي في سورية. دمشق: دار الرضا للنشر.

قدري جميل (2001). الأسعار والأجور. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة (الملف السابع، الأسعار والأجور). دمشق، 24 نيسان/أبريل.

محمد رياض الأبرش (1995). التضخم في سورية. محاضرة مقدمة في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثامنة عشرة، دمشق.

مصرف سورية المركزي (1991). النشرة الربعية. دمشق.

المكتب المركزي للإحصاء (1972-2005). المجموعة الإحصائية السورية.

ناجي التوني (2002). استهداف التضخم والسياسة النقدية. سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

نبيل السمان (د. ت.). الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، د. ن..

وزارة المالية (2004). بيان الحكومة إلى مجلس الشعب لمناسبة عرض الموازنة العامة للدولة للعام 2005. دمشق، غير منشورة.

Aghevil, B & Rodriguez. C. (1979). Trade, Prices, and output in Japan: Asimple monetary *model. International Monetary Fund Staff Papers,* 26.

Engle, R. F. & C. W. J. Granger (1987),Cointegration and error correction: representation, Estimation and testing. *Econometrica*, 55:251-76.

Fuller, W.A. (1996): *Introduction to statistical time series* (2nd Ed.). New York: John Wiley.

Granger, C.W. (1988). Some recent development in a concept of causality. *Journal of Econometrics*, 39: 199-211.

Herman J, Bierens (2003). Guided tour on VAR innovation response analysis. web site: http://econ.la.psu.edu/~hbierens/VAR.HTM

International Monetary Fund (1996). *World economic outlook*. ch6: The rise and fall of inflation-lessons from the postwar Experience. Washington D. C.: 100-131,

Jones, J.D. & Joulfaian, C. (1991). Fedral government expenditure and revenues in the early years of the American Republic: Evidence from 1729 to 1860. *Journal of Macroeconomic*, 13 (1): 133-155

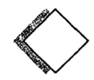
Osterwald-Lenum. (1992). A note with fractiles of the a symptotic distribution of the maximum likelihood cointegration rank test statistics: *Four Cases Oxford Bulletin of Economic and Statistics*, Vol. 54: 461-472.

Said, S.E. (1991). Unit root test for time series data with a linear time trend. *Journal of Econometrics*, 47: 285-303

Said, S.E. & D.A.Dickey (1984): Testing for unit roots in autoregresive moving average of unknown order. *Biometrika* 71: 599-607

قدم في: أبريل 2006

أجيز في: أكتوبر 2006



Determinants of Inflation in Syria During the Period 1970-2004

Imadeddin A. Al Mosabbeh *

The aim of the study is to measure the effect of several economic variables on inflation in Syria, by using co-integration and causality tests as a method. The variables are specified according to the economic literature that is used to document this field. This study concludes that there is a long term effect between the inflation determinants (economic deflation indicators and the monetary policy indicator) and the inflation in Syria. In addition, there are long and short causality terms related to the inflation determinants and the inflation indicator (CPI).

Key words: Inflation determinants, Economic deflation Indicators, Monetary policy, Syrian economy, Co-integration, Causality test.

* Department of Economics, Damascus University, Syria.

محددات التسرب الوظيفي للعاملين في التمريض في مستشفيات الصحة النفسية بالمملكة العربية السعودية دراسة تطبيقية

حنان عبدالرحيم الأحمدي*

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى الإسهام في إيجاد فهم أوسع للتسرب الوظيفي من خلال تعرف اتجاهات العاملين في مستشفيات الصحة النفسية بالمملكة العربية السعودية نحو التسرب الوظيفي والعوامل المؤثرة في هذه الاتجاهات. وقد تشكلت عينة الدراسة من (434) من العاملين والعاملات في تسعة مستشفيات للصحة النفسية اختيرت عشوائياً من مختلف مناطق المملكة. وتمثلت النتائج النهائية للدراسة بالكشف عن أن نسبة (37%) من العاملين في هذا القطاع لديهم توجه لترك المنظمة، وأن نسبة (15%) منهم لديهم رغبة بترك المهنة. وقد أظهرت نتائج الدراسة فروقاً في الرغبة في ترك المنظمة وفقاً للجنسية والمستوى التعليمي والعمر وسنوات الخبرة، بينما لم توجد فروق في الرغبة في ترك المنظمة وفقاً للجنس والمهام الوظيفية. أما عن الرغبة في ترك المهنة فلم تتغير باختلاف المتغيرات الشخصية والوظيفية. وتمثلت محددات الرغبة بترك المنظمة في المتغيرات التالية: عدالة المكافآت، الولاء التنظيمي، الجنسية، مهام الوظيفة، الراتب. أما محددات الرغبة بترك المهنة فهي: عدالة المكافآت، و العلاقات والمكانة الاجتماعية. وقد اختلفت محددات الرغبة في ترك المنظمة وترك المهنة بين السعوديين وغير السعوديين مما يؤكد أن جزءاً مهماً من ظاهرة التسرب الوظيفي في القطاع الصحي يرتبط باعتماد هذا القطاع على العمالة الوافدة.

* أستاذ الإدارة الصحية المشارك، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية.

المصطلحات الأساسية: التسرب الوظيفي، الرغبة في ترك العمل، الولاء التنظيمي، الرضا الوظيفي، مستشفيات الصحة النفسية، التمريض، القوى العاملة في القطاع الصحي.

مقدمة:

يعد التسرب الوظيفي للعاملين في القطاع الصحي من أهم التحديات التي تواجه المنظمات الصحية وبخاصة في دول الخليج العربي نتيجة لاعتمادها الكبير على العمالة الوافدة في مختلف التخصصات ونقص الكوادر الوطنية المؤهلة. وتشير الدلائل إلى أن لارتفاع معدلات التسرب الوظيفي انعكاسات سلبية عديدة، قد يكون أهمها التكلفة المالية الناتجة عن خسارة الكوادر المؤهلة وتكلفة استقطاب وتدريب عاملين جدد لإحلال المتسربين (Jones, 1990; Price & Muller, 1981). وفي ظل المتغيرات التي تواجهها الأنظمة الصحية اليوم، والاهتمام المتزايد باحتواء التكاليف والمسؤولية المالية، فإن استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة والمحافظة عليها وتقليص معدلات التسرب الوظيفي ينبغي أن يكون من أولويات هذه المنظمات. وعلى الرغم من عدم توافر إحصاءات دقيقة لتسرب العاملين في القطاعات الصحية في مختلف دول العالم، فإن الإحصاءات في الولايات المتحدة تقدر نسبة التسرب الوظيفي بين العاملين في التمريض في مستشفيات الرعاية طويلة المدى بـ 50%، كما تقدر تكلفة التسرب الوظيفي بما يعادل أربعة مليارات دولار (AACN, 2005). ونظراً لاعتماد القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية على العمالة الوافدة، فإن تكلفة التسرب الوظيفي قد تكون أكبر مما هي عليه في البلدان الأخرى؛ لأن الاستقطاب غالباً يتم خارج المملكة، بالإضافة إلى تكلفة الوقت الذي يتطلبه استقطاب العاملين الأجانب وتدريبهم وتأهيلهم وتكيفهم مع بيئة العمل في المملكة. وتشير الدلائل إلى أن التسرب الوظيفي لا يمثل فقط عبئاً مالياً على المنظمات الصحية، وإنما له انعكاسات سلبية على جودة الرعاية، وعلى الروح المعنوية للعاملين الذين لم يتركوا العمل نظراً لاضطرارهم للقيام بجهود مضاعفة لتعويض العمل المتضرر نتيجة لتسرب زملائهم (Price & Muller, 1981). وتختلف مستشفيات الصحة النفسية - بطبيعة الحال - عن غيرها من المنظمات الصحية؛ إذ إنها غالباً تعتبر أحد أشكال الرعاية طويلة المدى التي تقدم خدماتها لفئة لها احتياجاتها ومتطلباتها الخاصة. وقد وجدت الدراسات أن العاملين في هذه المستشفيات في مختلف دول العالم يتعرضون لدرجات كبيرة من الضغوط النفسية

التي قد تصل إلى حد الإعياء والاحتراق المهني الذي ينعكس على الرضا الوظيفي والرغبة في ترك العمل (Cameron et al., 1994; Depp et al., 1983). وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تعرف محددات التسرب الوظيفي بين العاملين في مستشفيات الصحة النفسية بهدف وضع التوصيات المناسبة لتحسين بيئة العمل وظروفه وتقليص معدلات التسرب الوظيفي في هذا القطاع.

مشكلة الدراسة:

يمثل الاعتماد الكبير على القوى العاملة الوافدة وبخاصة في مجال التمريض أهم المشكلات التي تواجه القطاعات الصحية في المملكة العربية السعودية، لما له من انعكاسات سلبية على استقرار القوى العاملة ومعدلات التسرب الوظيفي. ويمثل العاملون بالتمريض الصف الأول من القائمين على رعاية المرضى في القطاع الصحي؛ إذ بدون الكوادر التمريضية المؤهلة لن تتمكن المنظمات الصحية من القيام بدورها وتحقيق أهدافها. ويعد التمريض في مجال الصحة النفسية عملاً فنياً متخصصاً وعلى درجة من الصعوبة والتعقيد؛ لأنه يتضمن التعامل مع مرضى يعانون اضطرابات نفسية وعقلية، والتفاعل مع معاناتهم بشكل يومي. ويتسم هذا العمل بالعلاقة الخاصة التي تربط العاملين بالتمريض مع هؤلاء المرضى، وهي علاقة وثيقة وعميقة وخاصة للغاية، تتضمن مواجهة مواقف إنسانية صعبة ومؤثرة وسلوكيات مضطربة أو غير طبيعية قد تكون عدوانية في بعض الأحيان. وعلى الرغم من هذه الظروف فإن العمل التمريضي في مجال الصحة النفسية – كغيره من المهن الصحية – يقتضي التزام معايير الجودة والمسؤولية والكفاءة وحسن استخدام الإمكانات المتاحة وما يرتبط بذلك من ضغوط وقيود مهنية. ويترتب على العمل في ظل هذه الظروف الصعبة في مستشفيات الصحة النفسية زيادة تعرض العاملين بالتمريض إلى الإعياء النفسي، والإرهاق في العمل، وربما الاحتراق المهني؛ مما قد ينعكس سلباً على علاقتهم واتجاهاتهم نحو المرضى (Hannigan et al., 2000). وتؤكد ذلك عدة دراسات وجدت أن العاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية يظهرون درجات أعلى من الضغوط النفسية، ودرجات أقل من الرضا الوظيفي، ولديهم توجه أقوى لترك العمل مقارنة بزملائهم العاملين في أنماط أخرى من المنظمات الصحية (Cameron et al., 1994; Depp et al., 1983).

وتعاني المنظمات الصحية في المملكة العربية السعودية قلة في الأيدي العاملة

المواطنة واعتماداً مفرطاً على العمالة الوافدة، لذا تبرز أهمية تعرف اتجاهات العاملين في هذه المستشفيات نحو ترك العمل والعوامل المؤثرة في هذه الاتجاهات. وبالنظر للدور الذي تقوم به مستشفيات الصحة النفسية في منظومة الخدمات الصحية في المملكة، ونظراً لعدم توافر أية دراسات لاتجاهات العاملين في هذه المستشفيات، تسعى هذه الدراسة إلى تعرف اتجاهات العاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية في المملكة العربية السعودية نحو التسرب الوظيفي والعوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات وذلك بهدف وضع الاستراتيجيات المناسبة لتقليص التسرب الوظيفي بين العاملين في هذه القطاعات.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – تحديد اتجاهات التسرب الوظيفي لدى العاملين في التمريض في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان، بما في ذلك اتجاهاتهم نحو ترك العمل في منظمة معينة إلى منظمة أخرى أو ترك مهنة التمريض التي يمارسونها نهائياً.

2 – تحديد مدى اختلاف اتجاهات التسرب الوظيفي وفقاً لبعض الخصائص الشخصية والمهنية، ومنها الجنس والجنسية والمستوى التعليمي والعمر وعدد سنوات الخبرة.

3 – تعرف العوامل المؤثرة على اتجاهات العاملين إلى التسرب أو البقاء في هذه المنظمات أو ترك المهنة نهائياً.

4 – تقديم التوصيات المناسبة لتقليص معدلات التسرب الوظيفي بين العاملين في هذه المستشفيات.

أهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في تطوير فهمنا للتسرب الوظيفي ومحدداته بشكل عام، وللعاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية على وجه التحديد، وذلك يحقق عدة مزايا:

أولاً: إن التركيز على العاملين في هذه المستشفيات تحديداً يجنبنا التعميم الخاطئ الذي ينتج من الدراسات التي لا تميز بين الأنماط المختلفة للمنظمات الصحية.

ثانياً: عينة هذه الدراسة شملت العاملين في تسعة مستشفيات للصحة النفسية والإدمان في مختلف مناطق المملكة ومن فئات متنوعة من حيث الجنس والجنسية والخبرة الوظيفية والمستوى التعليمي وطبيعة العمل؛ مما يعزز من مصداقية النتائج وقابليتها لأن تعمم على مجتمع الدراسة.

ثالثاً: إن الإطار النظري لهذه الدراسة شمل العلاقة بين الرغبة في ترك العمل والمهنة وعدة متغيرات مهمة هي: الولاء التنظيمي، رضا العاملين عن مختلف جوانب العمل، والخصائص الشخصية والمهنية.

رابعاً: تسهم هذه الدراسة في إيجاد فهم أوسع للتسرب الوظيفي، وتعرف اتجاهات العاملين في مستشفيات الصحة النفسية بالمملكة العربية السعودية، وتسد ثغرة قائمة في هذا الموضوع في ضوء ندرة الدراسات العربية المتعلقة بموضوع التسرب الوظيفي في القطاع الصحي بشكل عام أو في مستشفيات الصحة النفسية بشكل خاص.

خامساً: في ظل الاعتماد القائم على القوى العاملة الوافدة في القطاعات الصحية في المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج العربي، فإن دراسة المتغيرات المرتبطة بالتسرب الوظيفي تسهم في دعم استراتيجيات القوى العاملة، وتحسين بيئة العمل، وتقليص معدلات التسرب الوظيفي، بين العاملين في هذا القطاع من مواطنين ووافدين.

أسئلة الدراسة:

1 – ما اتجاهات العاملين في مستشفيات الصحة النفسية نحو التسرب الوظيفي ممثلاً بترك العمل في المنظمة التي يعملون بها حالياً، أو ترك المهنة التي يمارسونها نهائياً؟

2 – هل توجد فروقات جوهرية في اتجاهات العاملين نحو التسرب الوظيفي وفقاً لخصائصهم الشخصية والمهنية؟

3 – ما محددات الرغبة في ترك المنظمة بين العاملين في مستشفيات الصحة النفسية؟ وهل تختلف هذه المحددات بين السعوديين وغير السعوديين من العاملين في هذه المستشفيات؟

4 – ما محددات الرغبة في ترك المهنة بين العاملين في مستشفيات الصحة النفسية؟وهل تختلف هذه المحددات بين السعوديين وغير السعوديين من العاملين في هذه المستشفيات؟

الإطار النظري

يعرف التسرب الوظيفي بأنه "الاستقالة الاختيارية للعاملين، التي لا تشمل الطرد أو الاستغناء عن الخدمة" (زهير الصباغ، 1983). وتميز الأدبيات بين التسرب الوظيفي ونية ترك العمل (Intention to leave) التي تشير إلى الخروج المتوقع للعاملين من المنظمة، أو احتمال إنهاء الفرد لعمله في منظمة ما بمحض إرادته (Lucas et al., 1993). ويشمل التسرب الوظيفي انتقال العاملين من منظمة إلى أخرى أو تركهم للعمل في مجال معين نهائياً. ويعد التسرب الوظيفي عملية متعددة المراحل تبدأ بوجود الاتجاه نحو ترك العمل، ثم اتخاذ قرار تركه، وتنتهي بالسلوك الفعلي أي الخروج من المنظمة أو المهنة (Irvin & Evans, 1995). ويتأثر التسرب الوظيفي بعدد من العوامل الوظيفية والاجتماعية، أهمها الرغبة في ترك العمل، فرص التقدم الوظيفي، عبء العمل، عدم الرضا عن العلاقة مع الزملاء واحتمال التعرض لمخاطر في العمل (Alexander *et al.*, 1998)، ضغوط العمل، وحدة جماعة العمل (Lucas *et al.*, 1993)، وأنماط القيادة (Hyrkas, 2005; Leveck & Jones, 1996; Morrison *et al.*, 1997; Mcknees-Smith, 1999). وتشير الدلائل إلى ارتفاع معدلات التسرب الوظيفي بين العاملين في مجال الرعاية المباشرة للمرضى (Larson & Lakin, 1999). كما تزيد الرغبة في ترك العمل لدى الموظفين الذين يشعرون بتدني تقدير المجتمع لما يقومون به من عمل (Hatton & Emerson, 1998).

وتشير الدلائل إلى وجود علاقة وثيقة قد تكون سببية بين الرضا الوظيفي والرغبة في ترك العمل (Agho, 1993; Blegen, 1993; Irvine & Evans, 1995; Lucas *et al*., 1993; Lynn & Redman, 2005; Parasuraman, 1989)، وهذا يعني أن تدني مستويات الرضا الوظيفي يؤدي إلى تدني قدرة المنظمة على التمسك بالقوى العاملة فيها والمحافظة عليها. ويشير (زهير الصباغ، 1983) إلى أن للتسرب الوظيفي عدة أسباب: تنظيمية، شخصية، واقتصادية. وتشمل الأسباب التنظيمية عدم الرضا عن أحد العناصر التالية أو كلها: الأجور، ظروف العمل، الإشراف، الزملاء، فرص التقدم الوظيفي، السياسات والإجراءات، الصلاحيات، تصميم العمل، الأمان في العمل، العلاقات والاتصال. أما الأسباب الشخصية فتشمل: القيم، المبادئ، الاتجاهات، الدوافع، القرارات، الاحتياجات، المسؤولية الأسرية. وتشمل الأسباب الاقتصادية

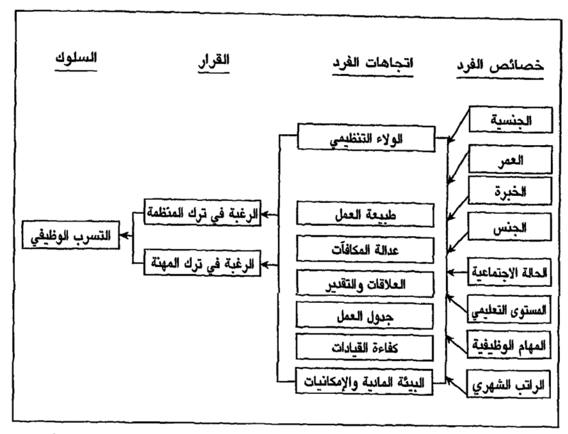
التضخم، البطالة، هيكل القوى العاملة، والتعويضات. كما يرى (زهير الصباغ، 1983) أن للتسرب الوظيفي آثاراً سلبية وإيجابية للمنظمة وللفرد المتسرب وللأفراد المحتفظين بعملهم.

كما بحثت الدراسات تأثير الولاء التنظيمي على الرغبة في البقاء في العمل، وقد وجد (Kim *et al*., 1996) عدة متغيرات تؤثر على الرغبة في البقاء بين العاملين في القطاع الصحي، وهي: الولاء التنظيمي، والرضا الوظيفي، والفرص الوظيفية، وتحقيق التوقعات، وفرص الترقية، إلا أن الولاء التنظيمي يعد أهم هذه المتغيرات في التأثير على الرغبة في ترك العمل.

وترتبط الخصائص المهنية والشخصية بالرغبة في ترك العمل ومن ثم التسرب الوظيفي، ومن هذه المتغيرات العمر وعدد سنوات الخبرة، فكلما تقدم العاملون في العمر وزادت خبرتهم الوظيفية زادت درجات رضاهم الوظيفي، وقلت احتمالات تركهم للعمل (Benedict *et al*., 1989; Coward *et al*., 1995; Price & Mueller, 1981). كما تزيد درجات الرضا الوظيفي لدى الإناث عنها لدى الذكور، ولدى المتزوجين مقارنة بغير المتزوجين (Coward *et al*., 1995; Dunkin *et al*., 1994; Hinshaw & Atwood, 1983)، و توجد علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي والرضا الوظيفي (Hinshaw & Atwood, 1983; Price & Mueller, 1981)، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على اتجاهات التسرب الوظيفي.

وبالنظر إلى ما سبق فإن الإطار النظري لهذه الدراسة يعتمد على النموذج الذي طوره (Alexander *et al*., 1998). ووفقاً لهذا الإطار، ترتبط الرغبة في ترك العمل مع عدة متغيرات مهمة هي: الخصائص الشخصية والمهنية، والولاء التنظيمي، والرضا الوظيفي، لذلك يضع الإطار النظري للدراسة أهمية لرضا الأفراد عن مختلف جوانب العمل وولائهم التنظيمي بوصف ذلك مؤثراً أساسياً في الرغبة في ترك العمل إلى جانب الخصائص الشخصية والمهنية.

وتشمل المتغيرات – كما هو موضح في شكل (1) – ما يلي: خصائص الفرد (الجنس والجنسية، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المهام الوظيفية، الخبرة، الراتب الشهري)، واتجاهات الأفراد بما فيها الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي عن مختلف جوانب العمل (طبيعة العمل، عدالة المكافآت، العلاقات والتقدير، جدول العمل، كفاءة القيادات، البيئة المادية والإمكانات).



شكل (1) – الإطار النظري للتسرب الوظيفي بين العاملين في مستشفيات الصحة النفسية

الدراسات السابقة

التسرب الوظيفي في القطاع الصحي:

تطرق عدد من الدراسات الأجنبية إلى موضوع التسرب الوظيفي بين العاملين في القطاع الصحي، ومن ذلك الدراسة التي قام بها (Bjorvell & Brodin, 1992) في أحد المستشفيات الجامعية في السويد، التي وجدت أن نصف العاملين بالتمريض يرغبون في ترك العمل. كما وجدت الدراسة أن مستويات الرضا الوظيفي لدى الراغبين في ترك العمل تتدنى عن خمسة جوانب: التعاون، تعقيد العمل، مساعدة الرؤساء، كفاية الوقت المتاح لتقديم الرعاية. كما وجدت الدراسة أن لمشرفي التمريض دوراً كبيراً في دعم العاملين، وأن توافر الدعم في المنظمة يسهم في تخفيض معدلات التسرب الوظيفي.

بحثت دراسة أخرى أجراها (Fisher *et al.*, 1994) في ثمانية مستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية تأثير عدة عوامل على الرغبة في البقاء في المنظمة، وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين الرغبة في البقاء والرضا الوظيفي، وأن الرضا

الوظيفي أهم محددات الرغبة في البقاء، وأن تأثيره يفوق تأثير العديد من المتغيرات الأخرى كتوافر فرص أخرى للعمل ووجود مسؤوليات عائلية وعدالة الأجر.

وفي دراسة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، قام (Lucas *et al.*, 1993) باختبار إطار نظري لتفسير محددات التسرب الوظيفي بين العاملين في التمريض في أربعة مستشفيات حكومية وخاصة. وينظر هذا الإطار النظري إلى التسرب الوظيفي بوصفه عملية متعددة المراحل و متعددة المتغيرات تشمل: الخصائص الشخصية وخصائص المنظمة، التي تمثل مؤثرات مهمة في اتجاهات الأفراد وسلوكهم. تتضمن المرحلة الأولى من هذا الإطار المؤثرات التالية: العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، التخصص، المناوبات. وتضمنت مؤثرات المرحلة الثانية: وحدة جماعة العمل وضغوط العمل، بينما تضمنت المرحلة الثالثة نوعين من الرضا الوظيفي: المهني والتنظيمي، و تضم المرحلة الرابعة مؤثراً واحداً وهو التسرب الوظيفي المتوقع (potential turnover)، ويمثل التسرب الوظيفي الفعلي المتغير الوحيد في المرحلة الخامسة والأخيرة. وقد أثبتت الدراسة أن هذا الإطار النظري يسهم في تفسير اتجاهات التسرب الوظيفي إلى حد كبير، مما يستدعي الاهتمام بالمتغيرات التي تضمنها، وبخاصة الرضا الوظيفي بوصفه أحد أهم محددات التسرب بين العاملين.

وأجرى (Taunton, 1997) دراسة على العاملين بالتمريض في أربعة مستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لبحث العلاقة بين الممارسات القيادية للمديرين والرغبة في ترك العمل بين العاملين بالتمريض. وجدت النتائج أن تقدير المديرين وتفهمهم، ووحدة جماعة العمل، والرضا الوظيفي، والرغبة في البقاء في العمل، تؤثر جميعها في قدرة المنظمة على الاحتفاظ بالعاملين وتقليص التسرب الوظيفي.

كما قامت (McNeese-Smith, 1999) بإجراء دراسة نوعية لعينة من العاملين بالتمريض في عدد من المستشفيات الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى أن بعض سلوكيات قيادات التمريض تمثل مؤثرات إيجابية، تسهم في تعزيز الرضا الوظيفي للعاملين، وتقلص الرغبة في ترك العمل، ومن هذه السلوكيات: تمكين الآخرين من التصرف بحرية، أن يكون القائد نموذجاً يقتدي به الآخرون، تشجيع الجرأة والحماسة للعمل، تحدي الأنظمة التقليدية والأوضاع القائمة، وإيجاد رؤية مشتركة.

وفي دراسة لعدد من الأقسام التمريضية في أحد المراكز الطبية الأكاديمية

بالولايات المتحدة، قام (Shader *et al*., 2001) بدراسة على عينة من 908 من العاملين بالتمريض بهدف تحديد العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي وتوقعات التسرب الوظيفي. وجدت الدراسة أن زيادة احتمالات التسرب الوظيفي ترتبط بارتفاع مستويات ضغوط العمل، وتدني وحدة جماعة العمل وترابطها، وتدني مستويات الرضا الوظيفي. بينما وجدت أن استقرار جدول العمل وانخفاض الضغوط يؤديان إلى تقليص التسرب الوظيفي. وقد حددت الدراسة عدة محددات للتسرب الوظيفي، وهي: ضغوط العمل، الرضا الوظيفي، وحدة جماعة العمل، ساعات العمل اليومية، ساعات العمل الإضافية في العطل الأسبوعية، عدم وجود فرص للتعلم، والرغبة في الانتقال إلى بلد أو مدينة أخرى.

في مالطا قام (Borda & Norman, 1997) بدراسة متعمقة للأدبيات وجد فيها أن تدني مستويات الرضا الوظيفي يعد من أهم العوامل المسببة للرغبة في ترك العمل بين العاملين بالتمريض، و أن الرغبة في ترك العمل من أهم محددات التسرب الوظيفي؛ إذ تعمل بوصفه متغيراً وسيطاً يؤثر في العلاقة بين الرضا الوظيفي والتسرب الوظيفي. ووجدت الدراسة أيضاً عدة متغيرات أخرى تؤثر على الرغبة في ترك العمل، ومنها: عدد سنوات الخبرة، توافر فرص بديلة للعمل، الالتزامات العائلية. بينما قد تفرض الالتزامات العائلية على الفرد البقاء في المنظمة بسبب موقعها الذي يتيح له فرصة الوفاء بهذه الالتزامات.

وسعت دراسة أخرى للعاملين بالتمريض في تايوان قام بها (Yun Lu, 2002) إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الرغبة في ترك العمل والولاء التنظيمي والرضا الوظيفي لعينة مكونة من 2197 من العاملات بالتمريض في المستشفيات. وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي والتسرب الوظيفي.

وفي تايلاند قام (Tzeng, 2002) بدراسة تأثير دافعية الفرد والرضا الوظيفي على الرغبة في ترك العمل. شملت الدراسة 648 من العاملين في التمريض في ثلاثة مستشفيات حكومية. أظهرت نتائج الدراسة أن محددات الرغبة في ترك العمل هي: الرضا الوظيفي العام، والرضا عن الأجور، وفرص الترقية والتنظيم الإداري والمستوى التعليمي، وعمر أصغر الأطفال.

ووجد (Bartram *et al*., 2004) في دراستهم لعينة مكونة من 157 من العاملين في التمريض في المستشفيات الأسترالية الخاصة، أن الدعم الاجتماعي الذي يقدمه

الرؤساء أو الزملاء يساعد على تخفيف ضغوط العمل، ويزيد في الوقت ذاته من معدلات الرضا الوظيفي، كما وجدت الدراسة أن تمكين العاملين بالتمريض وتعزيز شعورهم بأهمية دورهم وتأثيرهم، وتعزيز شعورهم بالكفاءة والاقتدار وتحليهم بالرغبة في تحقيق الذات، تمثل عوامل إيجابية تخفف من ضغوط العمل وتزيد من الرضا الوظيفي؛ مما ينعكس بدوره على معدلات الدوران الوظيفي. كما وجدت دراسة قامت بها (Sourdif, 2004) لبحث محددات الرغبة في البقاء في العمل لدى عينة من الممرضات العاملات في المستشفيات الكندية، أن غالبية الممرضات يرغبن في البقاء في عملهن الحالي، وأن أهم محددات الرغبة في البقاء في العمل هي: الرضا في العمل، والرضا عن الإدارة.

وفي الأردن بحثت (Al-Ma'aitah *et al.*, 1999) ظاهرة التسرب الوظيفي وعلاقتها بالاحتراق والرضا الوظيفي بين العاملين بالتمريض من الإناث والذكور بهدف تعرف مدى الاختلاف بين الجنسين فيما يتعلق بهذه المتغيرات. شملت الدراسة (479) ممرضاً وممرضة يعملون في المستشفيات الحكومية والخاصة، وأظهرت عدم وجود اختلافات جوهرية بين الإناث والذكور فيما يتعلق باتجاهات التسرب الوظيفي أو الاحتراق.

وفي المملكة العربية السعودية أجرى (Bin Saeed, 1995) دراسة لبحث محددات التسرب الوظيفي للعاملين بالتمريض في المستشفيات العامة في مدينة الرياض. شملت الدراسة 488 ممرضاً وممرضة، في ثلاثة مستشفيات تابعة لوزارة الصحة، وتوصلت إلى أن أكثر من نصف هؤلاء يبدون الرغبة في ترك العمل. ولم تجد الدراسة فروقات جوهرية في الرغبة في ترك العمل وفقاً للحالة الاجتماعية، بينما كانت هناك فروقات جوهرية في الرغبة في ترك العمل وفقاً للمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والقدرة على التكيف مع البيئة السعودية. ووجدت الدراسة أن الرغبة في ترك العمل تزيد مع تقدم المستوى التعليمي ومع عدم التكيف مع بيئة المجتمع السعودي، ومع زيادة ضغوط العمل، في حين تتدنى الرغبة في ترك العمل مع الشعور بالمتعة في العمل. كما وجدت الدراسة أن عدم تقدير الرؤساء، وتدني مستوى الإشراف، ونقص فرص التقدم الوظيفي، وعدم الرضا عن الراتب الشهري، وصعوبة التواصل مع المرضى، من أهم أسباب الرغبة في ترك العمل. من جانب آخر فقد أشار (66%) من الراغبين في ترك العمل إلى أن الأسباب العائلية من أهم أسباب رغبتهم في ترك المنظمة.

دراسات التسرب الوظيفي في مستشفيات الصحة النفسية:

سعت عدة دراسات إلى تعرف العوامل التي تدفع الممرضين إلى البقاء في عملهم واتجاهاتهم نحو ترك العمل في مهنة التمريض بمجال الصحة النفسية. في دراسة لمحددات التسرب الوظيفي للعاملين بالتمريض في المصحات النفسية التابعة للقطاعات العسكرية في الولايات المتحدة، قام (Alexander, *et al.* 1998) بإجراء استقصاء على عينة مكونة من 1106 من الممرضين؛ وذلك لفحص تأثير المتغيرات التالية على الرغبة في ترك العمل، وهي:

1 – العلاقة مع المرضى ومدى كونها مصدراً للمتعة والحيوية.

2 – العلاقة مع الزملاء ومقدار الثقة المتبادلة فيما بينهم.

3 – عبء العمل ومدى تأثيره على رعاية المرضى وتلبية احتياجاتهم وجودة العمل.

4 – فرص التقدم المهني والوظيفي داخل المنظمة.

5 – الأجر والمكافآت ومدى تناسبها مع حجم المسؤولية والكفاءة وعبء العمل.

6 – الاستقلالية المهنية؛ وتعني حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل.

7 – مخاطر العمل؛ أي مقدار الجهد الجسمي والضغوط النفسية واحتمال التعرض للخطر.

8 – توافر الإمكانات اللازمة لأداء العمل.

9 – وضوح الدور؛ ويعني مدى توافر معلومات كافية عن المهام المطلوبة والمسؤوليات التي يكلف الموظف القيام بها.

أظهرت الدراسة أن الرغبة في ترك العمل هي أهم محددات السلوك الفعلي؛ أي ترك العمل فعلاً، كما وجدت علاقة بين الرغبة في ترك العمل وعدد من العوامل، منها: فرص التقدم الوظيفي، عبء العمل، عدم الرضا عن العلاقة مع الزملاء، وعن احتمال التعرض لمخاطر في العمل (Alexander *et al.*, 1998).

وفي دراسة ميدانية للعاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية والعقلية في فنلندا وجد (Hyrkas, 2005) أن الإشراف الإكلينيكي الفعال يسهم في تخفيف الشعور بالاحتراق الوظيفي، ويعزز الرضا الوظيفي، ومن ثم فإن تدني كفاءة الإشراف تزيد من معدلات عدم الرضا لدى العاملين في هذا المجال.

في دراسة شملت 27 مستشفى للصحة النفسية لـ1494 ممرضاً في اليابان وجد (Ito *et al.*, 2001) أن 44% منهم يبدون رغبة في ترك العمل، وأن 89% يخشون التعرض لهجوم أو اعتداء من قبل المرضى. حددت الدراسة أهم العوامل المؤثرة على الرغبة في ترك المنظمة، وهي: صغر السن، تدني مستوى الدعم من الرؤساء، تدني مستويات الرضا الوظيفي، توقع التعرض لاعتداء من قبل المرضى (Ito *et al.*, 2001).

وتنعكس معاناة العاملين في هذا المجال على أدائهم وعلاقتهم بالمرضى؛ إذ تشير نتائج دراسة للعاملين بالتمريض في وحدات الصحة النفسية في مقاطعة ويلز بالمملكة المتحدة إلى أن أكثر من نصف أفراد العينة يعانون إعياءً نفسياً وإرهاقاً في العمل، ويشعرون بالاحتراق المهني (Burnout) (Hannigan *et al.*, 2000). كما وجدت الدراسة أن نسبة 25% من العاملين يحملون مشاعر واتجاهات سلبية تجاه المرضى، ونحو 1 من كل سبعة عاملين لا يشعر بالرضا الوظيفي نهائياً (Hannigan *et al.*, 2000).

من الاستعراض السابق للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة والدراسات السابقة، نستنتج أن هناك عدة عوامل تؤثر بشكل إيجابي على معدلات التسرب الوظيفي، وهي: الرضا الوظيفي، الولاء التنظيمي، وحدة جماعة العمل وتماسكها، كفاءة القيادات، توافر فرص التقدم الوظيفي، العمر، الخبرة، المستوى التعليمي. كما تزيد معدلات التسرب الوظيفي نتيجة لعدد من العوامل، وهي: ضغوط العمل، عدم مرونة جدول العمل، احتمال التعرض للخطر. ويتأثر التسرب الوظيفي بعوامل شخصية خارج نطاق المنظمة، منها المسؤوليات والروابط العائلية التي تلزم الفرد بالانتقال أو عدم الانتقال للبقاء بقرب عائلته، وتقل معدلات التسرب الوظيفي لدى الإناث والمتزوجين. وتؤكد الدراسات السابقة أهمية توفير بيئة إيجابية في العمل لتحقيق الرضا الوظيفي الذي يعد أهم محددات التسرب الوظيفي، وأن تدني الرضا الوظيفي يؤثر سلباً على جودة الرعاية التمريضية.

كما تشير الدلائل إلى أن الوافدين يواجهون صعوبات متعلقة بالتكيف مع ثقافة المجتمع السعودي وبيئته، وأنهم يتركون العمل لأسباب متعلقة بارتباطاتهم الأسرية في بلادهم. ونظراً لندرة الدراسات العربية حول التسرب الوظيفي في القطاع الصحي وفي مستشفيات الصحة النفسية على وجه الخصوص، فإن هذه الدراسة تأتي لتسد ثغرة قائمة في المعرفة الراهنة حول هذا الموضوع. وبالاستفادة من نتائج الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد اتجاهات العاملين في

مجال التمريض في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان والعوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات. ونظراً لقلة المعلومات المتوفرة حول ظاهرة التسرب الوظيفي بين الوافدين العاملين في هذا القطاع، فإن هذه الدراسة تركز على الجنسية بوصفها أحد المتغيرات المهمة في تشكيل اتجاهات التسرب الوظيفي.

منهج الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

تعد هذه الدراسة استطلاعية – بطبيعة الحال – نظراً لعدم توافر دراسات سابقة حول موضوع التسرب الوظيفي في القطاع الصحي بشكل عام أو في مجال الصحة النفسية على وجه التحديد. وتتبع الدراسة المنهج المسحي الذي يعد مناسباً لطبيعة الدراسات التي تهتم بتقصي الآراء وتحديد الاتجاهات بهدف تشخيص مشكلة الدراسة وتحليلها. كما اتبعت المنهج المكتبي لدراسة الأدبيات السابقة ووضع الإطار النظري.

مجتمع الدراسة:

يبلغ إجمالي عدد مستشفيات الصحة النفسية والإدمان في المملكة العربية السعودية تسعة عشر مستشفى، ويتكون مجتمع الدراسة من ممرضين عاملين في هذه المستشفيات بلغ عددهم وقت إجراء الدراسة (2036) ممرضاً: (1022) سعودياً، و(296) سعودية، و(718) ممرضاً وممرضة من الجنسيات الأخرى (MOH, 1424H).

عينة الدراسة:

استخدم أسلوب العينة المتاحة أو الميسرة (Convenience Sample) من بين العاملين في 9 مستشفيات للصحة النفسية اختيرت عشوائياً من مختلف مناطق المملكة. وقد وزعت 900 استبانة بنسب متساوية (100 استبانة لكل مستشفى)، أجاب (434) فرداً منهم عنها (48,2%). وكان 13 من الاستبانات المسترجعة غير مكتمل ومن ثم لم تستخدم. وهكذا بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (421) استبانة؛ أي مانسبته (46,7%) من عدد الاستبانات الموزعة. وقد راوح عدد الاستبانات المسترجعة من كل مستشفى بين 19 و100 استبانة، كان أقلها من مستشفى الصحة النفسية في مدينة حائل، وأكثرها من مستشفى الصحة النفسية والأمل بمدينة الرياض.

جدول (1)
توزع أفراد العينة بحسب الخصائص الشخصية والمهنية

المتغيرات		التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	311	73,9
	أنثى	110	26,1
الجنسية	سعودي	208	49,4
	عربي	131	31,1
	أسيوي	57	13,5
	غربي	14	3,3
	أخرى	11	2,6
فئات العمر	أقل من 20 سنة	31	7,4
	من20 إلى أقل من 30 سنة	172	40,9
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	137	32,5
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	66	15,7
	50 سنة فأكثر	15	3,6
الحالة الاجتماعية	متزوج	323	76,7
	غير متزوج	98	23,3
المستوى التعليمي	معهد صحي	273	64,8
	كلية صحية	40	9,5
	بكالوريوس	54	12,8
	دراسات عليا	29	6,9
	أخرى	25	5,9
المهام الوظيفية	مهام التمريض	367	87,2
	مهام إشرافية	28	6,7
	أخرى	26	6,2
فئات الراتب الشهري بالريال	أقل من 2000	28	7
	من 2000 إلى أقل 4000	94	23,5
	من 4000 إلى أقل 6000	18	4,3
	من 6000 إلى أقل 8000	20	4,8
	8000 فأكثر	16	3,8
فئات سنوات الخبرة	أقل من سنة	38	9
	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	70	16,6
	من 5 إلى أقل 10 سنوات	120	28,5
	من 10 إلى أقل 15	86	20,4
	15 سنة فأكثر	107	25,4
المجموع	421		

خصائص أفراد العينة:

يبين جدول (1) توزع العاملين بمستشفيات الصحة النفسية بحسب الخصائص الشخصية والمهنية التي يعتقد أن لها علاقة بتسربهم الوظيفي من عملهم في مستشفيات الصحة النفسية. ويتضح من الجدول أيضاً أن الذكور يمثلون الغالبية العظمى في هذا القطاع، بنسبة (73,9%)، ومن حيث الجنسية فإن السعوديين يمثلون أكبر نسبة بين الجنسيات المختلفة (49,4%)، يليهم الجنسيات العربية بنسبة (31,1%)، ثم الجنسيات الآسيوية والأوروبية بنسب محدودة. ومن حيث العمر نجد أن الأغلبية تقع في الفئة العمرية (20 إلى 30 سنة)، وتشكل ما نسبته (40,9%) من إجمالي عينة الدراسة، يليها الفئة العمرية (30 إلى 40 سنة) بنسبة (32,5%)، أما أقل النسب فكانت للعاملين الذين تزيد أعمارهم على 50 سنة بنسبة (3,6%). كما يتضح من جدول (1) أن غالبية الذين شملتهم الدراسة من المتزوجين، وكانت نسبتهم (76,7%). ومن حيث المستوى التعليمي فإن خريجي المعاهد الصحية يمثلون الأغلبية بنسبة (64,8%). أما من حيث المهام الوظيفية فنجد أن معظم أفراد العينة يمارسون مهام التمريض بنسبة (87,2%)، بينما تمارس فئة قليلة منهم مهام إشرافية (6,7%)، و مهام أخرى بنسبة (1,9%). وفيما يتعلق بالراتب الشهري نجد أن معظم أفراد العينة يتلقون راتباً شهرياً يقل عن 4000ريال بنسبة (23,5%)، يلي ذلك فئة (4000 إلى 6000 ريال) بنسبة (4,3%)، أما أقل النسب فكانت للذين يحصلون على راتب يزيد على 8000 ريال بنسبة (3,8%). وفيما يتعلق بسنوات الخبرة نجدها لدى معظم أفراد العينة تراوح بين خمس سنوات ونحو عشر سنوات وذلك بنسبة (28,5%)، يلي ذلك فئة أمضت في العمل ما يزيد على 15 عاماً بنسبة (25,4%) من إجمالي أفراد العينة، أما أقل النسب فكانت لحديثي الخبرة الذين أمضوا ما يقل عن سنة في العمل، وذلك بنسبة (9%)، وهذا يدل على ارتفاع عدد سنوات الخبرة نسبياً لدى أفراد العينة.

أداة جمع المعلومات:

تم إعداد أداة خاصة بهذه الدراسة لجمع البيانات باللغتين العربية والإنجليزية؛ إذ إن العاملين في هذا المجال من جنسيات متنوعة، وقسمت هذه الأداة إلى أربعة أجزاء هي:

أولاً – مقياس الرغبة في البقاء في المنظمة والمهنة: وتقاس الرغبة في البقاء في المنظمة أو المهنة بالاعتماد على سؤال واحد لكل منهما. وتكون الاستجابة على هذا المقياس باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

ثانياً – مقياس الرضا الوظيفي: ويتضمن ستة مقاييس فرعية متعددة البنود (طبيعة العمل، عدالة المكافآت، العلاقات والتقدير، جدول العمل، كفاءة القيادات، البيئة المادية والإمكانات). وتكون الاستجابة على بنود هذا الجزء باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. وقيست درجة الثبات لهذا المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وبلغت 90%.

وتعرّف المتغيرات التي يتضمنها هذا المقياس على النحو الآتي:

1 – طبيعة العمل: درجة التحدي والتنوع في العمل وامتلاك المهارة للقيام به.

2 – عدالة المكافآت: الأجر ومقدار العمل و التقدير المعنوي وفرص الترقية.

3 – العلاقات والتقدير: العلاقات الجيدة مع الزملاء ومع المرضى والشعور بالتقدير والمكانة الاجتماعية.

4 – جدول العمل: ساعات العمل اليومية والمناوبات.

5 – كفاءة القيادات: قدرة الرؤساء على اتخاذ القرارات وأساليب التعامل مع المرؤوسين.

6 – البيئة المادية والإمكانات: البيئة المادية في مكان العمل والإمكانات المتوافرة لأداء العمل.

ثالثاً – مقياس الولاء التنظيمي: ويقاس الولاء التنظيمي بالاعتماد على أحد المقاييس التي سبق استخدامها لهذا الغرض، وهو (Organizational Commitment Questionnaire) (Porter *et al.*, 1974). وتكون الاستجابة على هذا المقياس باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، ويحدد مستوى الولاء التنظيمي بجمع درجات بنود المقياس، و تقاس درجة الثبات لهذا المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وبلغت 83,5%.

رابعاً – المعلومات الشخصية: الجنسية، الجنس، المستوى التعليمي، مهام الوظيفة، الحالة الاجتماعية، مستوى الدخل، العمر، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة فقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي جمعت من خلال الاستبانات باستخدام برنامج (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

– لقياس بعض المتغيرات الأساسية كالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي واتجاهات التسرب الوظيفي (سواء بترك المنظمة أو ترك المهنة) فقد استخدمت الإحصاءات الوصفية.

– لتحديد مدى اختلاف اتجاهات العاملين نحو التسرب الوظيفي وفقاً لخصائصهم الشخصية والمهنية، فقد استخدمت سلسلة من الاختبارات الإحصائية لقياس جوهرية هذه الفروقات، ومنها اختبار (ت) وتحليل التباين أحادي الاتجاه، وفي هذه الحالة أجري اختبار المقارنات البعدية (Shefe).

– لتعرف محددات التسرب الوظيفي فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج.

نتائج الدراسة

أولاً – الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي:

تشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في جدول (2) إلى أن العاملين في هذا القطاع يشعرون بدرجة عالية من الولاء التنظيمي؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الولاء التنظيمي (4,1) بانحراف معياري قدره (0,5). بينما يشعر العاملون بدرجة متوسطة من الرضا عن مختلف جوانب العمل؛ إذ كانت متوسطات درجات الرضا على النحو التالي: (3,1) عن البيئة المادية والإمكانات، و(3,2) عن ساعات العمل والمزايا المادية والمعنوية، و(3,5) عن كفاءة القيادات، و(3,7) عن طبيعة العمل، و(3,8) عن العلاقات والتقدير.

جدول (2)
اتجاهات العاملين نحو مختلف جوانب العمل

اتجاهات العاملين		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الولاء التنظيمي		4,0885	0,4967
الرضا عن جوانب العمل	البيئة المادية والإمكانات	3,0683	0,9436
	ساعات العمل	3,1686	1,2067
	المزايا المادية والمعنوية	3,2107	1,0049
	كفاءة القيادات	3,5164	0,9697
	طبيعة العمل	3,6591	1,2050
	العلاقات والتقدير	3,7895	0,7508

ثانياً – اتجاهات العاملين نحو التسرب الوظيفي:

لتعرف اتجاهات العاملين نحو التسرب الوظيفي المتمثلة بالرغبة في ترك المنظمة أو المهنة فقد رصدت استجابتهم لعبارتين:

– أخطط لترك العمل في هذه المنظمة خلال السنوات الخمس القادمة.

– أخطط لترك العمل في مهنة التمريض خلال السنوات الخمس القادمة.

جدول (3)
توزع العاملين بمستشفيات الصحة النفسية بحسب رغبتهم في ترك المنظمة أو ترك مهنة التمريض

المتغير		موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		5	4	3	2	1		
الرغبة في ترك المنظمة	تكرار	52	103	10	119	137	2,56	1,46
	نسبة	12,4	24,5	2,4	28,3	32,5		
الرغبة في ترك مهنة التمريض	تكرار	15	51	10	152	193	1,91	1,13
	نسبة	3,6	12	2,4	36	45,8		

تشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في جدول (3) إلى وجود نزعة لترك العمل في المنظمة لدى نحو (36,9%) من أفراد العينة. كما أن هناك توجهاً لترك المهنة نهائياً لدى نحو (15,7%) من أفراد العينة. وبلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للرغبة في ترك المنظمة لدى العاملين في مستشفيات الصحة النفسية (2,56) و (1,46) على التوالي. وبالنظر إلى النسب المئوية نجد أن نسبة (24,5%) من أفراد العينة كانوا موافقين، و(12,4%) كانوا موافقين تماماً، على ترك المنظمة خلال خمس سنوات. من ناحية أخرى، فإن المتوسط الحسابي للرغبة في ترك المهنة نهائياً بلغ (1,91) والانحراف المعياري (1,13)، وبالنظر إلى النسب المئوية نجد أن نسبة ضئيلة (3,6%) موافقة تماماً، ونسبة أكبر (12%) موافقة، على ترك المهنة نهائياً خلال خمس سنوات.

ثالثاً – اختلاف الاتجاهات نحو التسرب الوظيفي باختلاف الخصائص الشخصية والمهنية:

1 – الرغبة في ترك المنظمة:

لتعرف مدى اختلاف الرغبة في ترك المنظمة لدى العاملين في مستشفيات الصحة النفسية باختلاف بعض خصائصهم الشخصية والمهنية أجري تحليل التباين الأحادي الاتجاه المبينة نتائجه في جدول (4). ولتعرف مدى اختلاف اتجاهات العاملين نحو ترك المنظمة وفقاً للجنس والحالة الاجتماعية أجري اختبار (ت) والمبينة نتائجه في الجدول نفسه. تشير النتائج المبينة في جدول (4) إلى أن الرغبة في ترك المنظمة تختلف اختلافاً جوهرياً باختلاف المتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، المهام الوظيفية، الجنسية)، بينما لم يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية في الرغبة في ترك المنظمة وفقاً للجنس والحالة الاجتماعية.

لتعرف حيثيات الاختلافات في اتجاهات العاملين نحو ترك المنظمة، فقد أجري اختبار المقارنات البعدية (شيفيه) المبينة نتائجه في جدول (4). لو نظرنا في البداية إلى الاختلافات وفقاً للجنسية، نجد أن التوجه نحو ترك المنظمة يقل لدى السعوديين عنه لدى زملائهم العرب أو الآسيويين، بينما تزيد الرغبة في ترك المنظمة لدى الآسيويين عنها لدى العرب والغربيين. ولو قارنا اتجاهات العاملين نحو ترك المنظمة وفقاً لمستواهم التعليمي، نجد أن خريجي المعاهد الصحية أكثر استقراراً من زملائهم خريجي الكليات المتوسطة والجامعات الذين تزيد لديهم الرغبة في ترك المنظمة. أما من حيث طبيعة المهام الوظيفية، فنجد أن الرغبة في ترك المنظمة تقل لدى المكلفين القيام بمهام التمريض السريري عن زملائهم المكلفين القيام بمهام أخرى، بينما لاتوجد فروقات جوهرية في الرغبة في ترك المنظمة بين المكلفين القيام بمهام إدارية أو كتابية وغيرهم. ومن حيث العمر، فإن النتائج تشير إلى تدني الرغبة في ترك المنظمة لدى الفئة العمرية (20–30) عن زملائهم في الفئتين العمرية الأكبر (30–40) و (40–50). ومن حيث عدد سنوات الخبرة، نجد أن الرغبة في ترك المنظمة تزيد لدى الذين أمضوا (10–15) عاماً في العمل عنها لدى زملائهم الذين أمضوا زمناً أقل من عشر سنوات.

جدول (4)

نتائج اختبار التباين الأحادي واختبار (ت) للفروقات في الرغبة في ترك المنظمة وفقاً لبعض الخصائص الشخصية والمهنية

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف/ت	مستوى الدلالة	موقع الاختلاف
الجنسية	1 – سعودي	2,02	1,23			5+3+2
	2 – عربي	2,92	1,5			1
	3 – أسيوي	3,54	1,35	21,42	0,000	4+2
	4 – غربي	2,07	1,27			5+3
	5 – أخرى	3,82	1,08			4+1
المستوى التعليمي	1 – معهد صحي	2,25	1,35			3+2
	2 – كلية صحية	3,2	1,59			1
	3 – بكالوريوس	3,44	1,42	11,306	0,000	1
	4 – دراسات عليا	2,66	1,47			
	5 – أخرى	2,88	1,39			
المهام الوظيفية	1 – مهام التمريض	2,51	1,44			3
	2 – مهام إشرافية	2,93	1,68	3,165	0,014	
	3 – مهام أخرى	2,81	1,47			1
العمر	1. أقل من 20 سنة	2,55	1,5			
	2 – من20 إلى أقل من 30 سنة	2,24	1,32	4,58	0,001	4+3
	3 – من 30 إلى أقل من 40 سنة	2,8	1,54			2
	4 – من 40 إلى أقل من 50 سنة	2,97	1,49			2
	5 – 50 سنة فأكثر	2,2	1,37			
الخبرة	1 – أقل من سنة	2,23	1,42			
	2 – سنة إلى أقل من خمس سنوات	2,23	1,32			4
	3 – خمس إلى أقل من عشر سنوات	2,26	1,27	5,971	0,000	4
	4 – عشر إلى أقل من خمس عشرة سنة	3,07	1,53			3+2
	5 – خمس عشرة سنة فأكثر	2,79	1,53			
الجنس	ذكر	2,52	1,43	0,881–	0,379	–
	أنثى	2,66	1,54			
الحالة الاجتماعية	متزوج	2,56	1,5	0,134	0,983	–
	غ متزوج	2,54	1,34			

2 – الرغبة في ترك المهنة:

لتعرف مدى اختلاف الرغبة في ترك المهنة لدى العاملين في مستشفيات الصحة النفسية باختلاف بعض خصائصهم الشخصية والمهنية أجري تحليل التباين أحادي الاتجاه المبينة نتائجه في جدول (5). ولتعرف مدى اختلاف اتجاهات العاملين نحو الرغبة في ترك المنظمة وفقاً للجنس والحالة الاجتماعية فقد أجري اختبار (ت) المبينة نتائجه في الجدول نفسه. وكما يظهر من هذا الجدول فإن

الرغبة في ترك المهنة لم تختلف اختلافاً جوهرياً باختلاف أي من الخصائص الشخصية والمهنية محل الدراسة.

جدول (5)
نتائج اختبار التباين الأحادي واختبار (ت) للفروقات في الرغبة في ترك المهنة وفقاً لبعض الخصائص الشخصية والمهنية

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف/ت	مستوى الدلالة	موقع الاختلاف
الجنسية	1 – سعودي	1,97	1,14	0,697	0,594	–
	2 – عربي	1,79	1,11			
	3 – آسيوي	2,04	1,13			
	4 – غربي	1,86	1,17			
	5 – أخرى	1,91	1,22			
المستوى التعليمي	1 – معهد صحي	1,94	1,15	0,608	0,657	–
	2 – كلية صحية	1,65	1			
	3 – بكالوريوس	1,96	1,26			
	4 – دراسات عليا	1,93	1,19			
	5 – أخرى	1,92	0,7			
المهام الوظيفية	1 – مهام التمريض	1,91	1,12	0,36	0,967	–
	2 – مهام إشرافية	1,96	1,26			
	4 – أخرى	1,5	0,76			
العمر	1 –أقل من 20 سنة	2,55	1,5	0,035	0,998	–
	2 – من20 إلى أقل من 30 سنة	2,24	1,32			
	3 – من 30 إلى أقل من 40 سنة	2,8	1,54			
	4 – من 40 إلى أقل من 50 سنة	2,97	1,49			
	5 – 50 سنة فأكثر	2,2	1,37			
الخبرة	1 – أقل من سنة	1,76	1,15	0,654	0,624	–
	2 – سنة إلى أقل من خمس سنوات	1,89	1,16			
	3 – خمس إلى أقل من عشر سنوات	1,94	1,05			
	4 – عشر إلى أقل من خمس عشرة سنة	2,06	1,25			
	5 – خمس عشرة سنة فأكثر	1,84	1,11			
الجنس	ذكر	1,98	1,18	1,925	0,055	–
	أنثى	1,74	0,96			
الحالة الاجتماعية	متزوج	1,89	1,15	0,669–	0,504	–
	غ متزوج	1,98	1,08			

رابعاً – محددات التسرب الوظيفي في مستشفيات الصحة النفسية:

يقاس التسرب الوظيفي في هذه الدراسة من خلال قياس الرغبة في ترك المنظمة والرغبة في ترك المهنة نهائياً خلال السنوات الخمس القادمة. ولتعرف محددات التسرب الوظيفي (الرغبة في ترك المنظمة أو المهنة) بين العاملين في مستشفيات الصحة النفسية أجري تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج. وانطلاقاً من الإطار النظري للدراسة، فقد درس تأثير عدد من المتغيرات المستقلة على الرغبة في ترك المنظمة أو ترك المهنة. وشملت المتغيرات المستقلة ما يلي: الخصائص الشخصية (الجنس، والجنسية، والعمر، والحالة الاجتماعية)، والخصائص المهنية (المستوى التعليمي، المهام الوظيفية، سنوات الخبرة، الراتب الشهري)، والولاء التنظيمي، ورضا الأفراد عن مختلف جوانب العمل التي تشمل (طبيعة العمل، عدالة المكافآت، العلاقات والتقدير، جدول العمل، كفاءة القيادات، البيئة المادية والإمكانات).

1- محددات الرغبة في ترك المنظمة:

لتعرف محددات الرغبة في ترك المنظمة فقد أجري تحليل الانحدار المتعدد المتدرج للعلاقة بين الرغبة في ترك المنظمة وكل من الولاء التنظيمي، والرضا عن مختلف جوانب العمل. تشير نتائج تحليل الانحدار الوارد في جدول (6) إلى أن الرغبة في ترك المنظمة لدى العاملين في مستشفيات الصحة النفسية تتأثر بخمسة عوامل هي: عدالة المكافآت، الولاء التنظيمي، الجنسية، مهام الوظيفة، والراتب؛ إذ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والرغبة في ترك المنظمة؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.524)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2=0.274) وبلغت قيمة (F=31.443) عند مستوى دلالة (0,000).

جدول (6)
محددات الرغبة في ترك المنظمة بشكل عام

المتغير	معامل بيتا المعيارية	قيمة t	مستوى الدلالة
عدالة المكافآت	-0,195	-3,901	000
الولاء	-0,270	-5,779	000
الجنسية	0,220	4,669	000
مهام الوظيفة	0,097	2,229	0,026
الراتب	0,08	2,084	0,038
قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2
31,443	000	0,524	0,274

ولتعرف محددات الرغبة في ترك المنظمة لدى السعوديين تحديداً، فقد أجري تحليل الانحدار المتعدد المتدرج للبيانات الخاصة بالسعوديين فقط. تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في جدول (7) إلى أن الرغبة في ترك المنظمة لدى السعوديين تتأثر بعدة عوامل هي: الولاء التنظيمي، طبيعة العمل، مهام الوظيفة، والجنس؛ إذ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والرغبة في ترك المنظمة لدى السعوديين؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.502)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2=0.237)، وبلغت قيمة (F=17.083) عند مستوى دلالة (0,000).

جدول (7)
محددات الرغبة في ترك المنظمة لدى السعوديين

المتغير	معامل بيتا المعيارية	قيمة t	مستوى الدلالة
الولاء	0,425–	6,347–	0,000
طبيعة العمل	0,143–	2,211–	0,028
مهام الوظيفة	0,169–	2,731	0,007
الجنس	0,165	2,586	0,01
قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2
17,083	0,000	0,502	0,237

لتعرف محددات الرغبة في ترك المنظمة لدى غير السعوديين فقد كرر الإجراء السابق (تحليل الانحدار المتعدد المتدرج) لبحث العلاقة بين الرغبة في ترك المنظمة وكل من الولاء التنظيمي والرضا عن مختلف جوانب العمل للبيانات الخاصة بغير السعوديين. تشير نتائج تحليل الانحدار الواردة في جدول (8) إلى أن الرغبة في ترك المنظمة لدى غير السعوديين العاملين في مستشفيات الصحة النفسية تتأثر بخمسة عوامل، هي: الولاء التنظيمي، الراتب، عدالة المكافآت، طبيعة العمل، جدول العمل؛ إذ إن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والرغبة في ترك المنظمة لدى غير السعوديين؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.474)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2=0.206)، وبلغت قيمة (F=12.043) عند مستوى دلالة (0,000).

جدول (8)
محددات الرغبة في ترك المنظمة لدى غير السعوديين

المتغير	معامل بيتا المعيارية	قيمة t	مستوى الدلالة
الولاء التنظيمي	0,323–	4,407–	0,000
الراتب	0,173	2,800	0,006
عدالة المكافآت	0,25–	3,767–	0,000
طبيعة العمل	0,196	2,928	0,004
جدول العمل	0,166	2,363	0,019
قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2
12,043	000	0,474	0,206

2 – محددات الرغبة في ترك المهنة:

لتعرف محددات الرغبة في ترك المهنة نهائياً فقد أجري تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج للعلاقة بين الرغبة في ترك المهنة وكل من الولاء التنظيمي والرضا عن مختلف جوانب العمل. تشير نتائج هذا التحليل الواردة في جدول (9) إلى أن الرغبة في ترك المهنة تتأثر بعاملين، هما: العلاقات والمكانة الاجتماعية، وعدالة المكافآت؛ أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين والرغبة في ترك المهنة؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.211)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2=0.040)، وبلغت قيمة (F=9.731) عند مستوى دلالة (0,000).

جدول (9)
محددات الرغبة في ترك المهنة بشكل عام

المتغير	معامل بيتا المعيارية	قيمة t	مستوى الدلالة
العلاقات والمكانة الاجتماعية	0,258–	4,364–	0,000
عدالة المكافآت	0,120	2,041	0,042
قيمة F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2
9,731	0,000	0,211	0,040

ولتعرف محددات الرغبة في ترك المهنة لدى السعوديين تحديداً فقد كرر الإجراء السابق على البيانات المتعلقة بالسعوديين فقط. أظهرت نتائج تحليل الانحدار الواردة

في جدول (10) أن الرغبة في ترك المهنة بين السعوديين تتأثر بثلاثة عوامل، هي: كفاءة القيادات، عدد سنوات الخبرة، والعلاقات والمكانة الاجتماعية؛ أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات والرغبة في ترك المهنة بين السعوديين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.379)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2=0.131)، وبلغت قيمة (F=11.38) عند مستوى دلالة (0,000).

جدول (10)

محددات الرغبة في ترك المهنة لدى السعوديين

المتغير	معامل بيتا المعيارية	قيمة t	مستوى الدلالة
كفاءة القيادات	0,215–	2,592–	0,01
عدد سنوات الخبرة	0,173	2,648	0,009
العلاقات والمكانة الاجتماعية	0,183–	2,188–	0,030
قيمة F	**مستوى الدلالة**	**معامل الارتباط r**	**معامل التحديد R2**
11,38	0,000	0,379	0,131

ولتعرف محددات الرغبة في ترك المهنة بين غير السعوديين تحديداً كرر إجراء تحليل الانحدار المتعدد المتدرج على البيانات المتعلقة بغير السعوديين. أظهرت نتائج تحليل الانحدار الواردة في جدول (11) أن الرغبة في ترك المهنة لدى غير السعوديين تتأثر بعاملين، هما: الولاء التنظيمي وعدالة المكافآت؛ أي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذين المتغيرين والرغبة في ترك المهنة بين غير السعوديين، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (R=0.215)، وكانت قيمة معامل التحديد (R2=0.037)، وبلغت قيمة (F=5.131) عند مستوى دلالة (0,000).

جدول (11)

محددات الرغبة في ترك المهنة لدى غير السعوديين

المتغير	معامل بيتا المعيارية	قيمة t	مستوى الدلالة
الولاء التنظيمي	0,234–	3,02–	0,003
عدالة المكافآت	0,188	2,424	0,016
قيمة F	**مستوى الدلالة**	**معامل الارتباط r**	**معامل التحديد R2**
5,131	0,007	0,215	0,037

المناقشة

سعت هذه الدراسة إلى بحث التسرب الوظيفي بين العاملين بمستشفيات الصحة النفسية والإدمان في المملكة العربية السعودية من منظورين: الرغبة في ترك المنظمة، والرغبة في ترك المهنة. وعلى هذا الأساس حاولت الدراسة التمييز بين محددات الرغبة في ترك المنظمة وترك المهنة لدى كل من السعوديين وغير السعوديين العاملين في هذا القطاع. وقد شملت عينة الدراسة 421 من العاملين بالتمريض في تسعة مستشفيات للصحة النفسية في عدد من مناطق المملكة العربية السعودية.

وتعد هذه الدراسة استطلاعية – بطبيعة الحال – نظراً لعدم توافر دراسات سابقة حول موضوع التسرب الوظيفي وعلاقته بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي في القطاع الصحي بشكل عام أو في مجال الصحة النفسية على وجه التحديد. وقد اتبعت الدراسة نهج العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في مختلف أنحاء العالم من حيث سعيها لقياس الرغبة في ترك العمل وترك المهنة، ومن ثم إيجاد العلاقة بينها وبين عدد من المتغيرات الشخصية والمهنية والولاء التنظيمي والرضا الوظيفي.

وبالنظر إلى خصائص عينة الدراسة نجد أنها تعكس التكوين الثقافي والاجتماعي والديموغرافي لمجتمع الدراسة؛ إذ إن غالبية العاملين في هذا المجال من السعوديين والجنسيات العربية الأخرى، ويمثل الذكور نحو ثلاثة أرباعهم. كما يلاحظ صغر سن أفراد العينة؛ إذ إن أكثر من 75% منهم لم يبلغ أربعين عاماً، إضافة إلى تدني مستوى تأهيلهم وارتفاع عدد سنوات خبرتهم الوظيفية؛ إذ قضى نحو 46% منهم أكثر من عشر سنوات في العمل.

وبالنظر إلى اتجاهات العاملين نحو التسرب الوظيفي نجد أنه على الرغم من أن غالبية أفراد العينة يظهرون توجهاً نحو الاستقرار الوظيفي والاستمرار في العمل، فإن نسبة منهم مقدارها (37%) أبدت رغبتها في ترك المنظمة، و(15%) منهم أبدوا الرغبة في ترك مهنة التمريض نهائياً خلال السنوات الخمس القادمة. وتقل هذه المعدلات نسبياً عنها في دراسة (Bin Saeed, 1995) التي وجدت أن أكثر من نصف العاملين بالتمريض في المستشفيات الحكومية العامة في مدينة الرياض لديهم نية لترك العمل. ويدل ذلك على أن نية ترك العمل في مستشفيات الصحة

النفسية والإدمان أقل منها في المستشفيات العامة، لكنها تظل في مستويات مرتفعة نسبياً، وتمثل مؤشراً على معدلات التسرب الوظيفي في هذا القطاع؛ إذ إن الرغبة في ترك العمل تعد أهم محددات التسرب الوظيفي (Alexander *et al.*,1998).

من ناحية أخرى تشير نتائج الدراسة إلى أن الرغبة في ترك المنظمة تزيد لدى غير السعوديين ولا سيما الآسيويين والعرب، وهذا يؤكد أن جزءاً مهماً من ظاهرة التسرب الوظيفي يرتبط باعتماد هذا القطاع على العمالة الوافدة. وهذا ماتؤكده نتائج دراسة (Bin Saeed,1995) التي وجدت أن الرغبة في ترك العمل تزيد مع تعثر التكيف مع بيئة المجتمع السعودي، ومع تعثر التواصل مع المرضى.

وتزيد الرغبة في ترك المنظمة لدى الحاصلين على درجة البكالوريوس أو دبلوم الكلية الصحية عن زملائهم خريجي المعاهد الصحية. مما يؤكد أن زيادة المستوى التعليمي تزيد من القدرة على الاختيار، وتمثل دافعاً للبحث عن فرص عمل أفضل (Bin Saeed,1995; Hinshaw & Atwood, 1983; Price & Mueller, 1981).

ومن حيث طبيعة المهام الوظيفية لم تجد الدراسة فروقاً جوهرية بين العاملين في التمريض المباشر والعاملين في وظائف إشرافية أو غيرها، وهذا يخالف ما وجده (Larson &Lakin, 1999) من أن التسرب الوظيفي يزيد لدى المتعاملين بشكل مباشر مع المرضى. وفيما يتعلق بالعمر نجد أن نتائج الدراسة تختلف عما وجدته الدراسات السابقة؛ إذ إن الرغبة في ترك المنظمة تزيد مع تقدم العمر، وقد يكون التفسير المناسب لذلك هو أن نحو نصف عينة الدراسة من غير السعوديين، مما يعني أن ارتباطاتهم الاجتماعية والثقافية تجذبهم للعودة إلى أوطانهم مع تقدمهم في العمر، وهذا يتفق مع ما يشير إليه بعض الباحثين إلى أن الارتباطات الأسرية والاجتماعية من المحددات المهمة للتسرب الوظيفي (Bin Saeed, 1995; Borda & Norman, 1997). كذلك نجد أن الرغبة في ترك المنظمة تزيد مع زيادة عدد سنوات الخبرة، وقد يكون لذلك ارتباط بالتقدم في السن، أو أنه قد يكون مؤشراً على عدم قدرة الفرد على الاستمرار في العمل في هذا المجال لمدة طويلة. مهما كانت الأسباب، فإن ترك العاملين الأكثر خبرة للعمل يمثل خسارة للمنظمات الصحية بشكل عام وللمستشفيات النفسية على وجه الخصوص؛ لأهمية توافر الخبرة والتكيف والإلمام بطبيعة المجتمع وثقافته من أجل التمكن من التعامل بكفاءة مع الاحتياجات الخاصة لذوي الاضطرابات والأمراض العقلية والنفسية.

ولتعرف محددات التسرب الوظيفي أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أهم محددات الرغبة في ترك المنظمة هي: عدالة المكافآت، الولاء التنظيمي، الجنسية، مهام الوظيفة، والراتب الشهري.

وأخذاً بالاعتبار اعتماد مستشفيات الصحة النفسية على العمالة الوافدة فقد سعت الدراسة إلى تعرف محددات ترك المنظمة لدى السعوديين وغير السعوديين كل على حدة. فيما يتعلق بالسعوديين وجدت الدراسة أن ترك المنظمة يرتبط بأربعة عوامل هي: الولاء التنظيمي، طبيعة العمل، مهام الوظيفة، والجنس. أما غير السعوديين فيتركون العمل في المنظمة بتأثير متغيرات أخرى هي: الولاء التنظيمي، الراتب الشهري، عدالة المكافآت، طبيعة العمل، ساعات العمل.

وتؤكد هذه النتائج اختلاف محددات الرغبة في ترك المنظمة للسعوديين وغير السعوديين على الرغم من أن الولاء التنظيمي وطبيعة العمل يمثلان عاملين مشتركين لهما. ولاشك أن اشتراك هذين العاملين في التأثير على التسرب الوظيفي لجميع العاملين في هذا القطاع – بغض النظر عن الجنسية – إنما هو مؤشر واضح على أهمية هذين المتغيرين في تكوين اتجاهات التسرب الوظيفي. وقد أشار الباحثون في الدراسات السابقة إلى أن الولاء التنظيمي من أهم محددات التسرب الوظيفي (Kim *et al.*, 1996) مما يؤكد أن ارتباط الفرد بالمنظمة التي يعمل فيها يمثل عاملاً أساسياً في احتماله لمختلف ظروف العمل فيها وضغوطه. كما تتفق هذه النتائج مع ما توصل إليه (Lynn & Redman, 2005) بأن الوضع المادي والولاء التنظيمي من أهم العوامل المؤثرة في الرغبة في ترك المنظمة. كذلك تؤكد هذه النتائج أن طبيعة العمل في مستشفيات الصحة النفسية ودرجة التحدي التي يتضمنها ودرجة التنوع في العمل إنما هي من المؤثرات المهمة في اتجاهات التسرب الوظيفي للسعوديين وغير السعوديين. ويشير (Lynn & Redman, 2005) إلى أن الرضا الوظيفي أبرز العوامل المؤثرة في الرغبة في ترك المنظمة وترك المهنة لدى العاملين بالتمريض.

من ناحية أخرى، نجد أن التسرب الوظيفي لغير السعوديين يرتبط بالدوافع التي حملتهم على السفر خارج بلادهم من أجل طلب الرزق، لذلك نجد أن الراتب الشهري وعدالة المكافآت وساعات العمل تمثل عوامل أساسية في الرغبة في ترك المنظمة أو ترك المهنة.

وسعت هذه الدراسة إلى تعرف الرغبة في ترك المهنة نهائياً بوصفه أحد جوانب التسرب الوظيفي. وتشير النتائج إلى أن نحو (15%) من أفراد العينة يرغبون بدرجة أو بأخرى في ترك العمل نهائياً في مجال التمريض، إلا أن هذه الرغبة لم تختلف باختلاف أي من المتغيرات الشخصية أو المهنية التي شملتها الدراسة. وتشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج إلى أن هذه الرغبة تتأثر بشكل عام بعدالة المكافآت والعلاقات والمكانة الاجتماعية. وهذا ما أشار إليه (Lynn & Redman, 2005) من أن تدني الرضا الوظيفي هو أبرز أسباب الرغبة في ترك مهنة التمريض نهائياً.

ولاشك أن ترك العمل في مجال التمريض نهائياً يمثل خسارة كبيرة للاستثمار في رأس المال البشري في هذه القطاع، ويعزز الفجوة القائمة بين احتياج المنظمات الصحية إلى الممرضين والكفاءات المتوافرة في سوق العمل المحلي والعالمي. لذلك فقد سعت الدراسة إلى تعرف محددات الرغبة في ترك المهنة لدى السعوديين وغير السعوديين كل على حدة. أظهرت النتائج أن الرغبة في ترك المهنة نهائياً ترتبط لدى السعوديين بكفاءة القيادات وعدد سنوات العمل والعلاقات والمكانة الاجتماعية. كما نلاحظ أن الجوانب الإنسانية المتعلقة بالعلاقات والتقدير تمثل كذلك عاملاً مؤثراً بالنسبة للسعوديين، مما يؤكد أهمية الشعور بتقدير الآخرين وأهمية نظرة المجتمع من أجل الاستمرار في هذا العمل. وهذا ما تؤكده الدراسات السابقة من أن التسرب الوظيفي يزيد في التخصصات التي لا تحظى بمكانة عالية في نظر المجتمع (Hatton & Emerson, 1998). وتمثل كفاءة القيادات عاملاً مؤثراً مهماً في الرغبة في ترك المهنة بين السعوديين على وجه التحديد، مما يدل على أن الجوانب الفنية والإنسانية للإشراف ومقدار الدعم الذي تقدمه القيادات للعاملين في هذا القطاع يؤثران بشكل كبير على السعوديين أكثر من غيرهم. وقد أكدت الدراسات السابقة دور القيادات في اتجاهات التسرب الوظيفي واعتبر بعض الباحثين تقدير القيادات وتفهمها ووحدة جماعة العمل من العوامل المؤثرة في قدرة المنظمات على الاحتفاظ بموظفيها (Taunton, 1997). وقد أشار (Batram *et al.* 2004) إلى أن الدعم الاجتماعي الذي يقدمه الرؤساء والزملاء يساعد على تخفيف ضغوط العمل، ويعزز الرضا الوظيفي. ويتفق ذلك مع السلوكيات القيادية التي أوردتها (McNeese-Smith, 1999) بوصفها مؤثراً في الرغبة في ترك العمل، ومنها: تمكين الآخرين من التصرف بحرية، أن يكون القائد نموذجاً يحتذى به، تشجيع

الجرأة والحماسة للعمل، تحدي الأنظمة والأوضاع التقليدية القائمة، وإيجاد رؤية مشتركة. كما وجد (Bin Saeed,1995) أن تدني مستوى الإشراف وعدم تقدير الرؤساء يعد من أسباب الرغبة في ترك العمل لدى الممرضين في المستشفيات السعودية. و يعكس ذلك الاهتمام بكفاءة القيادات لدى السعوديين واعتباره من العوامل المؤدية إلى ترك المهنة أهمية هذا العنصر بالنسبة إلى السعوديين ورغبتهم في أن يكون فاعلاً في إيجاد بيئة تنظيمية مناسبة تعزز قدرة العاملين على العطاء، وتشجعهم على الاستمرار في العمل وارتباطهم به. وإذ إن القيادات تعد من أهم محركات الأداء في المنظمات الصحية، فإن من الأهمية تقويم دورها في تحقيق أهداف هذه المنظمات في المملكة وتوفير بيئة مناسبة تجذب القوى العاملة المواطنة ولا تنفرها. وقد وجد (Batram *et al.* 2004) أن تمكين العاملين في التمريض وتعزيز أهمية دورهم ورفع كفاءتهم وقدراتهم يحد من تأثير ضغوط العمل، ويرفع معدلات الرضا الوظيفي، مما ينعكس بدوره على التسرب الوظيفي.

من ناحية أخرى فإن غير السعوديين يتركون المهنة نهائياً لأسباب مختلفة ترتبط غالباً بالولاء التنظيمي وعدالة المكافآت. ولاشك أن هذه الدراسة بإبرازها لاختلاف محددات التسرب الوظيفي بين السعوديين وغيرهم إنما تنظر إلى الوافدين على أنهم إحدى الركائز المهمة التي يعتمد عليها هذا القطاع، وهي شريك في بنائه؛ لذلك فإن تحسين ظروف العمل لهم إنما هو محاولة للحد من الآثار السلبية للتسرب الوظيفي بينهم وانعكاساتها السلبية على مستويات الأداء والرعاية المقدمة.

الخلاصة، أن الدراسة الحالية أظهرت أن التسرب الوظيفي في مستشفيات الصحة النفسية إنما هو ظاهرة جديرة بالاهتمام، وأن جزءاً لا بأس به من هذه الظاهرة يرتبط باعتماد هذه المنظمات على العمالة الوافدة. من جانب آخر فإن التسرب الوظيفي يرتبط بشكل أساسي بالولاء التنظيمي والرضا عن مختلف جوانب العمل. وقد وجدت الدراسة أن محددات التسرب الوظيفي تختلف بين السعوديين وغيرهم، لذلك فإن أية محاولة للحد من ظاهرة التسرب الوظيفي لابد أن تأخذ بالاعتبار هذا الاختلاف.

وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الدراسة عدداً من المحددات التي ينظر إليها على أنها فرص لإجراء دراسات مستقبلية في هذا الموضوع. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة في أنها تسهم في فهم محددات التسرب الوظيفي بالتركيز على صورتين

من صوره – وهما ترك المنظمة أو ترك المهنة وعلاقتهما بعدد من المتغيرات، أهمها الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي – فإنها تعد خطوة أولى في فهم أسباب التسرب الوظيفي في هذا القطاع. ولعل من أهم محددات هذه الدراسة اعتمادها على مؤشرات عامة للتسرب الوظيفي وعدم شمولها لجميع الأسباب المحتملة للتسرب الوظيفي، ومنها مشقة العمل في هذا القطاع واحتمالات التعرض للمخاطر أو الضغوط النفسية المرتبطة به.

الآثار النظرية للدراسة:

على الرغم من الاعتماد الكبير في القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية على القوى العاملة الوافدة، فإن هناك نقصاً في الدراسات المعنية بالتسرب الوظيفي في هذا القطاع بشكل عام أو لدى العاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان على وجه التحديد. ومع تعدد الدراسات حول موضوع الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لدى الممرضين في المملكة، فإن القليل منها سعى لبحث العلاقة بين هذين المتغيرين واتجاهات التسرب الوظيفي، كما أن جميع هذه الدراسات أجريت في بيئة المستشفيات العامة دون المستشفيات المتخصصة في الصحة النفسية والإدمان. وإذ تختلف طبيعة العمل في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان وبيئته وظروفه بشكل كبير عن المستشفيات العامة، فلابد أن تتم دراستها بشكل مستقل. ونظراً لقلة الدراسات العربية حول اتجاهات التسرب الوظيفي وعلاقتها بالرضا الوظيفي والولاء التنظيمي للعاملين في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان، فإن هذه الدراسة تسهم في سد الفجوة المعرفية القائمة حول هذا الموضوع. كما تقدم الدراسة إضافة إلى أدبيات الإدارة الصحية بتسليطها الضوء على العلاقة بين اتجاهات التسرب الوظيفي وكل من الولاء التنظيمي والرضا الوظيفي والخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان. تسهم أيضاً في إبراز العلاقة بين التكوين الثقافي للقوى العاملة في هذا القطاع واتجاهات التسرب الوظيفي لدى كل من السعوديين والوافدين. وبناء على نتائج هذه الدراسة تبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات حول بيئة العمل في هذا القطاع بالتركيز على الجوانب التي أثارتها الدراسة، ومنها عدالة المكافآت والعلاقات والمكانة الاجتماعية والجوانب القيادية

وطبيعة العمل والسياسات الإدارية وأساليب تمكين العاملين ودورها في الارتقاء بأداء هذا القطاع.

الدلالات العملية للدراسة:

يعد توافر الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي من أبرز العوامل المؤثرة على معدلات التسرب والدوران الوظيفي، و تفعيل استراتيجيات المحافظة والتمسك بالعاملين في المنظمات الصحية. وإذ تواجه القطاعات الصحية الكثير من التحديات في سبيل استقطاب الكوادر البشرية المؤهلة بشكل عام وفي مجال الصحة النفسية على وجه التحديد، تقدم هذه الدراسة عدداً من المقترحات الملائمة لدعم توجهات توطين القوى العاملة وتفعيل استراتيجيات استقطاب الكفاءات العاملة في هذا القطاع والمحافظة عليها. وقد أبرزت هذه الدراسة عدداً من الجوانب التي ينبغي التركيز عليها في استراتيجيات تطوير بيئة العمل في هذا القطاع، وتعزيز الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي بما ينعكس على اتجاهات التسرب الوظيفي لدى العاملين بالتمريض في مستشفيات الصحة النفسية والإدمان. ولعل أبرز ما تشير إليه نتائج هذه الدراسة ضرورة تعزيز الشعور بالتقدير والأهمية والمكانة الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، وتوفير الظروف الوظيفية الملائمة لتشجيعهم على الاستمرار في العمل فيه، بما في ذلك عدالة المكافآت والأمن الوظيفي لغير السعوديين. كما تبرز أهمية رفع القدرات الفنية والقيادية للمشرفين وتفعيل دورهم في تحسين بيئة العمل، ودعم العاملين وتحفيزهم وتعزيز روح الفريق لما لذلك من تأثير إيجابي وبخاصة على الممرضين السعوديين. وتؤكد نتائج الدراسة أهمية تمكين العاملين، وتنمية قدراتهم من خلال برامج التدريب والتطوير وتوفير المناخ المهني وتعزيز النشاطات العلمية والفكرية و التواصل وتبادل الخبرات؛ مما من شأنه تطوير قدراتهم وتعزيز دافعيتهم للعمل، ومن ثم تقليص اتجاهات التسرب الوظيفي لديهم. وتمثل زيادة اتجاهات التسرب الوظيفي لدى الممرضين الأعلى تأهيلاً خسارة لمستشفيات الصحة النفسية لأهمية توافر الممرضين الذين يملكون الخبرة والتأهيل للتعامل بكفاءة مع الاحتياجات الخاصة لذوي الاضطرابات والأمراض العقلية والنفسية، لذلك تبرز الحاجة إلى توفير الأنظمة والحوافز والمكافآت الملائمة لتعزيز الرضا الوظيفي و الولاء التنظيمي بما يتناسب وتطلعات هؤلاء، ويحد من اتجاهات التسرب الوظيفي لديهم.

المراجع:

زهير الصباغ، (1983). التسرب الوظيفي بين العاملين وانعكاساته الإدارية: حالة واقعية. الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، العدد 38: 150.

Agho, AO. (1993). The moderating effects of dispositional affectivity on relationships between job characteristics and nurses job satisfaction. *Research in Nursing and Health*, 16:451-458.

Alexander, J., Lichtenstein R., Joo Oh H., Ullman E. (1998). A causal model of voluntary turnover among nursing personnel in long-term psychiatric settings. *Research in Nursing and Health*, 21: 415-427.

Al-Ma'aitah,R. Cameron, S., Horsburgh, M. & Armstrong-Stassen, M. (1999). Predictors of job satisfaction, turnover, and burnout in female and male Jordanian Nurses. *Canadian Journal of Nursing Research* 31(3): 15-30.

American Association of College Nursing (AACA) (2005). Nursing shortage (Fact Sheet).http://www.aacn.nche.edu/Media/FactSheets/Nursing-Shortage.htm

Bartram, T., Joiner, TA., Stanton P.(2004) Factors affecting the job stress and job satisfaction of Australian nurses: implications for recruitment and retention. *Contemp Nurse*, 17(3):293-304.

Benedict, MB., Glasser, J.H., & Lee, E.S. (1989). Assessing hospital nursing staff retention and turnover: A life table approach. *Evaluation & The Health Professions*, 12(1), 73-96.

Bin Saeed, K. (1995). Factors which influence nurses intention to leave the hospital, Riyadh City, Saudi Arabia. *Journal of King Saud University* (Administrative Sciences), 7 (2): 85-105.

Bjorvell, H., Brodin, B. (1992). Hospital staff members are satisfied with their job. *Scandinavian Journal of Caring sciences*. 6(1): 9-16.

Blegen, M.A., (1993). Nurses job satisfaction: a meta-analysis of related variables. *Nursing Research*, 42(1):36-40.

Borda, R.G., Norman, IJ. (1997). Factors influencing turnover and absence of nurses: a research review. *International Journal of Nursing Studies*, 34(6):385-394.

Cameron, S.J., Horsburgh, M.E., & Armstrong-Stassen, M. (1994). Job satisfaction, propensity to leave and burnout in RNs and RNAs: A multivariate perspective. *Canadian Journal of Nursing Administration*, 7(3): 43-64.

Coward, R.T., Hogan, T.L., Duncan, R.P., Horne, C.H., Hilker, M.A., & Felsen, L.M. (1995). Job satisfaction of nurses employed in rural and urban long-term care facilities. *Research in Nursing & Health*, 18: 271-284.

Depp, F.C., Arnold, E., Dawkins, J., & Selzer, N. (1983). Predicting tenure

decisions of psychiatric nursing assistants: Individual and work related factors. *Research in Nursing & Health*, 6: 53-59.

Dunkin, J., Stratton, T., Harris, T.R., Juhl, N., & Geller, J. (1994). A predictive model for retention of rural nurses. Unpublished manuscript, Grand Forks, The University of North Dakota Rural Health Research Center.

Fisher M.L., Hinson N., Dats C. (1994). Selected predictors of registered nurses intent to stay. *Journal of Advanced Nursing*, 20:950-957.

Hannigan, B., Edwards, D., Coyle, D., Fothergill, A. & Burnard, P. (2000). Burnout in community mental health nursing: findings from the all Wales stress study. *Journal of Psychiatric and Mental Health Nursing*, 7, 127-134.

Hatton, C., & Emerson, E. (1998). Organizational predictors of staff stress, satisfaction, and intended turnover in a service for people with multiple disabilities. *Mental Retardation*, 31(6), 388-395.

Hinshaw, A.S., & Atwood, J.R. (1983). Nursing staff turnover, stress, and satisfaction: Models, measures, and management. *Annual Review of Nursing Research*, 1, 133-153.

Hyrkas K.(2005). Clinical supervision, burnout, and job satisfaction among mental health and psychiatric nurses in Finland *Issues Mental Health Nursing*, 26(5):531-56.

Irvine D.M., & Evans M.G. (1995). Job satisfaction and turnover among nurses: integrating research findings across studies. *Nursing Research*, 44(4):246-253.

Ito, H., Eisen, S., Sederer, S., Yamada, O., Tachimori, H. (2001). Factors affecting psychiatric nurses intention to leave their current job. Psychiatric Services, 52:232-234.

Jones, C.B. (1990). Staff nurse turnover costs: Part II, measurement and results. *Journal of Nursing Administration*, 20(50): 27-32.

Kim, S.W., Price, J.L., Muller, C.W., Watson, T.W. (1996). The determinants of career intent among physicians at a US Air Force Hospital. *Human Relations*, 49: 947-976.

Larson, S., & Lakin, K. (1999). Longitudinal study of recruitment and retention in small community homes supporting persons with developmental disabilities. *Mental Retardation*, 37(4), 267-280.

Leveck, M.L., Jones, C.B. (1996). The nursing practice environment, staff retention, and quality of care. *Research in Nursing and Health*, 19:331-343.

Lucas, M.D., Atwood, J.R., Hagaman, R. (1993). Replication and validation of anticipated turnover model for urban registered nurses. *Nursing Research*, 42(1):29-35.

Lynn, M.R., Redman, R.W. (2005). Faces of the nursing shortage: influences on

staff nurses' intentions to leave their positions or nursing. *Journal of Nursing Administration*. 35(5):264-70.

McNeese-Smith, D. K. (1999). A content analysis of staff nurse descriptions of job satisfaction and dissatisfaction. *Journal of advanced nursing*, 29(6):1332-1341.

Ministry of Health (2004). Annual health report, 1424H. Saudi Arabia: Ministry of Health.

Morrison, R.S., Jones, L., Fuller, B. (1997). The relation between leadership style and empowerment on job satisfaction of nurses. *Journal of Nursing Administration*, 27(5):27-34.

Parasuraman, S. (1989). Nursing turnover: an integrated model. *Research in Nursing and Health*, 12:267-277.

Porter, L., Steers, R.M., Mowday, R.T., Boulian, P.V. (1974). Organizational Commitment, Job satisfaction, and turnover among psychiatric technicians. *Journal of Applied Psychology*, 59: 603-609.

Price, J.L., & Mueller, C.W. (1981). *Professional turnover: The case of nurses*. New York: SP Medical and Scientific Books.

Shader, K., Broome, M., Broome, C., West, M., Nash, M. (2001). Factors influencing satisfaction and anticipated turnover for nurses in an Academic Medical Center. *JONA*, 13(4): 210-216.

Sourdif, J. (2004). Predictors of nurses intent to stay at work in a University Health Center. *Nursing and Health Studies*, 6:59-68.

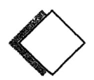
Taunton, R.L., Boyle, D.K., Woods, C.Q., Hansen, H.E., & Bott, M.J. (1997). Manager leadership and retention of hospital staff nurses. *Western Journal of Nursing Research*, 19: 205-222.

Tzeng, Huey-Ming (2002). The influence of nurses working motivation and job satisfaction on intention to quit: an empirical investigation In Taiwan. *International Journal of Nursing Studies* 39 867-878.

Yun Lu, Pi-Li Lin, Chiung-Man Wu,Ya-Lung Hsieh, And Yong-Yuan Chang (2002). The Relationships among turnover intentions, Professional commitment, and job satisfaction of hospital nurses. *Journal of Professional Nursing*, Vol 18(4): 214-219.

قدم في: مارس 2006

أجيز في: أكتوبر 2006



Determinants of Nurse Turnover in Psychiatric Hospitals in Saudi Arabia

Hanan A. Al-Ahmadi *

This study sought to identify determinants of turnover intentions among nurses in psychiatric hospitals in Saudi Arabia. The study sample consisted of (434) nurses working in 9 hospitals randomly selected from various geographic regions. Results show that (37%) of nurses have the intention to leave the institution, and (15%) have intentions to leave the profession in general. Differences in intentions to leave the institution were found according to nationality, education, age, and experience, while no differences were identified according to gender and job tasks. Furthermore, no differences in intentions to leave the profession were identified according to any of the demographic and professional characteristics. Determinants of intentions to leave the institution consist of the following: pay equity, organizational commitment, nationality, job tasks, and salary. Determinants to leave the profession consist of the following: pay equity, relationships at work, and social status. Differences were identified in determinants of intentions to leave the institution and profession for Saudis and non Saudis, indicating that part of the turnover problem is linked to the high dependency on expatriate workers in this field.

Key words: Turnover, Intention to leave, Institutional commitment, Job satisfaction, Psychiatric hospitals, Nurses, Health manpower

* Associate Professor of Health Administration, Institute of Public Administration, Saudi Arabia.

التباين المكاني والزماني
لسرعة الرياح في الأردن

علي أحمد غانم*

ملخص: استخدمت البيانات اليومية لسرعة الرياح لثماني محطات موزعة في الأقاليم الجغرافية المختلفة في الأردن خلال المدة الممتدة من 1977–2000 لدراسة تباينها المكاني والزماني، ومثلت نتائج العمليات الإحصائية بالجداول و الأشكال البيانية. ووجد أن الرياح النهارية أكبر سرعة من الرياح الليلية في معظم المحطات، وكانت أعلى المتوسطات عند منتصف النهار في محطة رأس منيف (7,2م/ث)، وأقلها في محطة وادي الريان (3,1م/ث). وفي معظم المحطات كانت سرعة الرياح أكبر في شهور فصل الصيف وبخاصة في شهري حزيران وتموز؛ حيث سجلت فيها أعلى المتوسطات باستثناء محطتي معان و الشوبك؛ إذ كانت أشد الرياح فيهما في شهور فصل الشتاء. وكانت متوسطات سرعة الرياح متذبذبة من سنة إلى أخرى، وإن كان أشدها قد حدث في فترة التسعينيات. وسجلت أكبر سرعات رياح في المناطق الجبلية مقارنة بالأغوار والبادية. ولاختلاف سرعة الرياح من محطة إلى أخرى وجد أن أفضل أوقات الحصول على أعلى كمية من الطاقة الريحية هو في النهار وفي فصل الصيف، وأن إنتاجية الطاقة متذبذبة، وهي ضعيفة إلى متوسطة في معظم المحطات.

المصطلحات الأساسية: الأردن، سرعة الرياح، التباين الزماني، التباين المكاني، النهار، الليل، الطاقة الريحية.

* قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، الأردن.

المقدمة:

يبحث هذا الموضوع في دراسة التوزع المكاني والزماني لسرعة الرياح السطحية في مناطق الأردن المختلفة جغرافياً. فهدف البحث هو دراسة الخصائص الإحصائية والجغرافية لسرعة الرياح في ثماني محطات، تمثل مناطق جغرافية مختلفة في الأردن، وتوضيح التوزع الزماني والمكاني للرياح اليومية والشهرية والفصلية والسنوية، بالإضافة إلى تقديم معلومات عن صلاحية تلك المحطات أو المناطق لإقامة مشروعات الطاقة الريحية.

ويتزايد الاهتمام بهذا الموضوع لإمكانية استغلال الرياح في توليد الطاقة الكهربائية. وتعد الطاقة الريحية من أهم أنواع الطاقة المتجددة التي تتصف بالاستمرارية وبأنها نظيفة لا تسبب تلوثاً أو ضرراً للبيئة (Hennessey, 1977). وللرياح السطحية أهمية أيضاً لتأثيرها على المزروعات، وتبخر الماء، وتركيز الملوثات في الجو، وتصميم المساكن، وراحة الإنسان.

واهتم الإنسان بتحديد اتجاه الرياح وحساب سرعتها منذ القدم، ويعود استخدام الطاقة الريحية إلى الحضارات القديمة الصينية والفارسية والمصرية، وحديثاً تستخدم الطاقة الريحية لإنتاج الكهرباء في كثير من دول العالم (محمود صفر، 1984). وفي الأردن نفذت مشروعات محطات لتوليد الطاقة الريحية في المناطق النائية، مثل منطقة جرف الدراويش في جنوب البلاد ومنطقة الإبراهيمية وإربد في شمالها.

وتتوقف إنتاجية الطاقة الكهربائية على سرعة الرياح بشكل رئيس، بالإضافة إلى كثافة الهواء وقطر مروحة مولد الكهرباء. فإن تزايد سرعة الرياح يزيد من إنتاجية الطاقة بشكل كبير؛ إذ تتناسب الإنتاجية طرداً مع مكعب سرعة الرياح. وبما أن سرعة الرياح في تغير دائم في أي مكان، فإن الطاقة المنتجة تتغير، وإن اختلاف متوسط سرعة الرياح السنوية بمقدار 10% يؤثر على إنتاج الطاقة بنحو 30% (Stewart & Essenwanger, 1978) . ولتذبذب سرعة الرياح من وقت لآخر خلال اليوم، فإنه يفضل إقامة مشروعات الطاقة الريحية واستخدامها في التطبيقات التي تحتمل تذبذب الطاقة كالمشروعات التي لا تحتاج إلى الطاقة على مدار اليوم مثل مشروعات ضخ المياه من الآبار الجوفية أو الإضاءة في الليل (زياد شقللي، 1988).

ولتفاوت سرعة الرياح من مكان لآخر، فإنه ليست كل المناطق تصلح أو ذات

جدوى اقتصادية لإنتاج الطاقة الريحية. لذلك فإن التخطيط لإقامة مشروعات الطاقة الريحية يتطلب القيام بعملية مسح شامل لخصائص سرعة الرياح وعناصر المناخ ذات العلاقة كدرجة الحرارة والرطوبة والضغط الجوي، في مختلف المناطق أو المناطق التي ستقام فيها مشروعات الطاقة الريحية، ومن الضروري أيضاً تدقيق بيانات الرياح والتأكد من صحتها.

ولأهمية الرياح فقد قام العديد من المتخصصين بدراسة و تحليل لبياناتها بطرق متباينة ومتكاملة. ومنهم من اهتم بإيجاد قرائن لسرعة الرياح لتسهيل تطبيق معلومات الرياح في مجالات الحياة (Smith, 1982). وقد كثرت الدراسات التي اهتمت بالتوزع المكاني للرياح (Stewart & Essenwanger, 1978; Tattelman, 1975; Zaremba & Carroll, 1999) وكذلك التوزع الزماني لها (Jong & Thomann, 1981; Justus et al., 1979)، وكلها ذات أهمية كبيرة، وتعد أساسية لفهم طبيعة الرياح في أي إقليم.

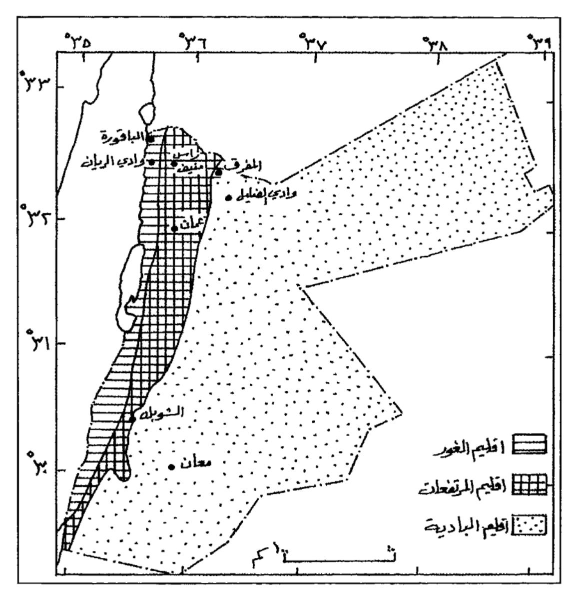
البيانات:

حُصلت البيانات اليومية لسرعة الرياح من دائرة الأرصاد الجوية الأردنية لثماني محطات. وجدول (1) يبين البيانات المستخدمة والموقع الجغرافي و ارتفاع المحطات المستخدمة في البحث، وهي ست محطات تقع في شمال الأردن: مطار عمان، والباقورة، ورأس منيف، ووادي الضليل والمفرق، ووادي الريان، في حين هناك محطتان في الجنوب هما الشوبك ومعان (شكل 1). ويظهر التركيز على المنطقة الشمالية؛ لأنها أكثر كثافة في السكان، ولوجود معظم محطات الأرصاد الجوية فيها مع وفرة بياناتها مقارنة بالمنطقة الجنوبية. و اختيرت المحطات المذكورة؛ إذ تزيد مدة بيانات سرعة الرياح المتوفرة في كل منها على 20 سنة، وتقل نسبة البيانات المفقودة عن 5%، بالإضافة إلى مراعاة التباين المكاني للمحطات المختارة لتمثل أقاليم الأردن الجغرافية المختلفة، الأغوار (الباقورة ووادي الريان)، الجبال (رأس منيف والشوبك) والبادية (المفرق ومعان ووادي الضليل وعمان).

وتشمل البيانات سرعة الرياح في أربعة أوقات، هي: منتصف الليل(الساعة 00:00)، والساعة السادسة صباحاً (الساعة 06:00)، ومنتصف النهار (الساعة 12:00) والساعة السادسة مساءً (الساعة 18:00). والقراءات لسرعة الرياح

مأخوذة من جهاز الأنيمومتر Anemometer المجهز في كل محطة على ارتفاع عشرة أمتارعن سطح الأرض. و تشمل البيانات السنوات من 1977–2000.

وقد راجعت البيانات ودققتها دائرة الأرصاد الجوية الأردنية قبل تخزينها؛ بحيث تقع قيم سرعة الرياح أو قيم أقصى سرعة ضمن مدى معقول ومقبول، وكذلك دققت حالة السكون لتكون سرعة الرياح واتجاهها متماثلين ويساويان صفراً. والبيانات مدونة في السجلات بوحدة العقدة، وحولت إلى وحدة متر/الثانية (م/ث) على اعتبار أن م/ث=0,515 عقدة.



شكل (1) – الأقاليم الجغرافية ومواقع محطات الأرصاد الجوية.

جدول (1)
موقع محطات الأرصاد الجوية في منطقة الدراسة وبياناتها

المحطة	الارتفاع (م)	درجة العرض دقيقة - درجة	خط الطول دقيقة - درجة	البيانات المفقودة (%)
الباقورة	170 -	32 38	35 37	2
عمان	772	31 59	35 59	0,4
وادي الضليل	580	32 09	36 17	0,1
معان	1069	30 10	35 47	0
المفرق	686	32 22	36 15	0
رأس منيف	1150	32 22	35 45	4,3
الشوبك	1365	30 31	35 32	0,4
وادي الريان	200 -	32 24	35 35	2,6

المنهجية:

لتحقيق أهداف البحث اتبعت منهجيات مناسبة لدراسة موضوع الرياح في 8 محطات في الأردن، ذات بيانات طويلة المدة نسبياً، وشملت المنهجية:

الاطلاع على ما أمكن من الأبحاث و الكتب التي عالجت موضوع الرياح في الأردن و غيرها من المناطق ذات الأهمية للإنسان. واتبع المنهج الوصفي حيث وصف تباين الرياح الزماني و اختلافها من مكان إلى آخر. و يصاحب ذلك تقديم ما أمكن من تفسير وتوضيح لأسباب تباينها بين المحطات.

واستخدم التحليل الإحصائي بأساليبه المناسبة لمعالجة بيانات سرعة الرياح من أجل تحقيق هدف البحث (Conrad, 1963; Justus et al., 1979; Storch & Zwiers, 1999; Stringer, 1972) ومن تلك الأساليب:

– حساب مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت لبيانات سرعة الرياح، مثل المتوسطات الحسابية، والمنوال، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف. وتقدم هذه البيانات وصفاً مختصراً للأعداد الكبيرة من البيانات المستخدمة في البحث.

– استخراج تكرارات سرعة الرياح اليومية و تباين توزعها الجغرافي في محطات الأرصاد الجوية لمنطقة الدراسة (Hennessey,1977; Thomann & Jong, 1978). وتوضيح ذلك بالجداول والأشكال البيانية.

– إن بيانات سرعة الرياح ذات توزع غير طبيعي، وهي ذات ميلان سالب؛

فالرياح القوية أو ذات السرعة العالية نادرة الحدوث و قليلة التكرار، بينما الرياح الخفيفة هي الأكثر شيوعاً و ذات تكرارات كبيرة؛ لذلك فإن مقارنة البيانات بين المحطات المختلفة تكون غير دقيقة، ولهذا حسبت المتوسطات المعياريةstandardized averages للبيانات لتحقيق مقارنة أفضل و أدق بين المحطات المدروسة. واستخدمت العلاقة (Davis & Ekern, 1977; Harouna & Carlson, 1994):

المتوسط المعياري= (م−م/)/ع

حيث إن م هي المتوسط الحسابي لشهر أو سنة،

و م/ هي معدل البيانات لشهر أو سنة من مدة الدراسة كاملة،

و ع هي الانحراف المعياري.

– واستخدمت المتوسطات المعيارية للحصول على قيم المتوسطات المتحركة moving averages للبيانات السنوية من أجل توضيح تباين تغير سرعة الرياح واتجاهاته في كل المحطات. واستخدمت المتوسطات المتحركة الموزونة binomial weights لمدة خمس سنوات، و تستخدم هذه المدة للتقليل من أهمية الذبذبات التي تحدث خلال أقل من خمس سنوات.

– وحسبت نسب الرياح القوية والمتطرفة وتكراراتها extreme ذات السرعة العليا، وكذلك حسبت فترات الرجوع return period لأعلى سرعة سجلت في كل سنة من سنوات الدراسة (Linacre, 1992). وقد مثلت نتائج العمليات الإحصائية بالجداول و الأشكال البيانية.

الرياح اليومية في منطقة الدراسة:

تختلف سرعة الرياح من وقت إلى آخر خلال اليوم (24 ساعة) وذلك بسبب تأثير العوامل الجغرافية المحلية، وأهمها التضاريس التي تؤثر في توزع الطاقة الذي بدوره يؤثر في توزع الضغط الجوي، كذلك فإن الجبال تعوق حركة الرياح. فإذا استثنيت العوامل المحلية تتكون دورة يومية منتظمة للرياح؛ فالمحطات المتشابهة في موقعها وطبيعتها تتشابه فيها حركة الرياح اليومية، و لاختلاف طبيعة المحطات تباينت الرياح فيها. ولوصف تغيرات الرياح اليومية في الأردن حللت بيانات سرعة الرياح خلال أربعة أوقات بحسب توقيت غرينتش (الساعة 00، 06، 12، 18) كل ست ساعات، وهي الأوقات التي تسجل فيها سرعة الرياح في محطات الأرصاد الجوية في الأردن.

وبشكل عام فإن أعلى المعدلات لسرعة الرياح سجلت في رأس منيف (7,2م/ث) ومعان (6 م/ث)، وأقلها سجلت في وادي الضليل ووادي الريان بمعدل (2,8م/ث). ويبين (جدول 2) تباين سرعة الرياح اليومية في محطات الدراسة الثماني. ويلاحظ أن أعلى المتوسطات لسرعة الرياح اليومية سجلت في منتصف النهار(الساعة 12) في ست محطات، في حين سجلت أعلى المتوسطات لمحطتي الباقورة (4,8م/ث) والشوبك (4,1م/ث) عند منتصف الليل (الساعة 00:00)، وقد كانت أعلى المتوسطات الساعة 12:00 في محطة رأس منيف (7,2م/ث) التي ترتفع (1150م) عن مستوى سطح البحر، بينما كان أقل المتوسطات عند منتصف الليل (الساعة 00:00) في محطة وادي الضليل (2.5م/ث) التي ترتفع (580م) عن مستوى سطح البحر. وكانت سرعة الرياح الليلية نحو (70%) من سرعة الرياح في النهار في معظم المحطات مثل الباقورة وعمان ومعان والمفرق.

وكانت قيم الانحراف المعياري متوافقة مع قيم متوسط سرعة الرياح. فكانت أعلى قيم للانحراف المعياري متوافقة مع أعلى المتوسطات في جميع المحطات؛ فأعلى متوسط لسرعة الرياح في محطة عمان (5,2 م/ث) يتوافق مع أعلى انحراف معياري (2,3 م/ث)، وسجلا في منتصف النهار.

جدول (2)
المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) لسرعة الرياح اليومية (م/ث) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة (إعداد الباحث).

الساعة (غرينتش)	00:00		06:00		12:00		18:00	
المحطة	م	ع	م	ع	م	ع	م	ع
الباقورة	4,8	3,4	4,4	3,1	3,4	1,8	3,6	2,5
عمان	3,9	2,2	4	2,1	5,2	2,3	3,9	2,1
وادي الضليل	2,5	1,6	2,7	1,6	3,9	2	2,7	1,5
معان	4,5	2,9	4,7	3	6	3,2	5,1	2,6
المفرق	3,7	2	3,9	1,9	5,5	2,3	5,1	2,6
رأس منيف	6,1	3,2	5,8	3,2	7,2	3,5	5,7	3,2
الشوبك	4,1	2	3,7	1,7	3,8	1,6	3,8	1,7
وادي الريان	3,1	1,7	2,8	1,3	3,1	1,4	2,8	1,3

ويتزايد التباين في سرعة الرياح في أقرب المحطات إلى المناطق الصحراوية الجافة التي تتصف بطول مدة صفاء الجو وارتفاع درجة الحرارة فيها؛ فيلاحظ من (جدول 3) أن أقل قيمة للمدى اليومي لسرعة الرياح (الفرق بين أقل متوسط لسرعة الرياح اليومية وأكبره) كانت في محطة وادي الريان (0,3 م/ث) والشوبك (0,4 م/ث)، ويتزايد المدى اليومي ليصل إلى (1,8 م/ث) في المفرق، و (1,5 م/ث) في معان. والمدى مثل الانحراف المعياري من مقاييس تشتت القيم، فأعلى القيم للمدى تدل على وجود تباين أكبر في سرعة الرياح اليومية، ويلاحظ أن المدى أكبر في محطات إقليم البادية (المفرق ومعان ووادي الضليل) مقارنة بالأقاليم الأخرى. ويظهر (جدول 3) أن أكثر القيم تكراراً حدثت في محطات عمان والمفرق ورأس منيف؛ حيث بلغت قيم المنوال The Mode (5,2 م/ث) في محطات عمان والمفرق ورأس منيف، وسجلت أقل قيم المنوال (1,6 م/ث) في محطة وادي الريان.

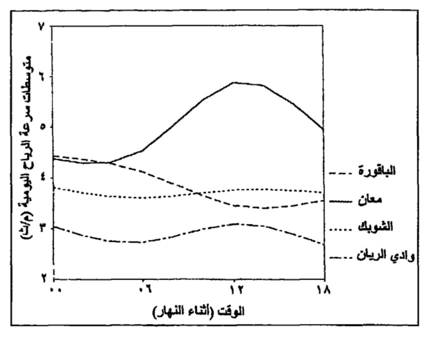
جدول (3)
قيم المدى والمنوال لسرعة الرياح المسجلة في منتصف النهار في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة (إعداد الباحث).

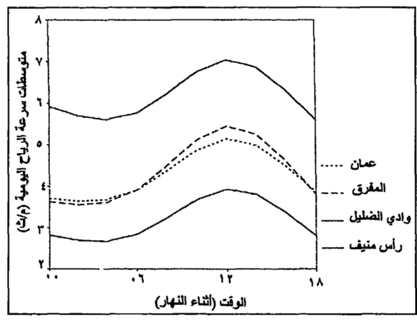
المحطة	الباقورة	عمان	وادي الضليل	معان	المفرق	راس منيف	الشوبك	وادي الريان
المدى	1,4	1,3	1,4	1,5	1,8	1,5	0,4	0,3
المنوال	2,1	5,2	4,1	3,1	5,2	5,2	3,1	1,6

إن لسرعة الرياح السطحية دورة يومية في معظم المحطات؛ فالسرعة القصوى سجلت في معظم المحطات عند الظهر (الساعة 12:00)، في حين حدثت أقل المتوسطات عند منتصف الليل (الساعة 00:00). فسرعة الرياح في النهار أكثر مما هي عليه في الليل في جميع المحطات باستثناء محطة الباقورة. ويظهر (شكل 2) أن أقل تباين في متوسطات سرعة الرياح هو في محطة الشوبك ثم في محطة وادي الريان.

وسجل أعلى متوسط للرياح في منتصف النهار؛ حيث يتزايد نشاط عمليات تيارات الحمل Convection الناتجة عن تعرض سطح الأرض للتسخين وكذلك طبقة الهواء المجاورة له، وأدى ذلك إلى تحرك الهواء وتزايد نشاط الرياح. والعكس يحدث في الليل؛ حيث سجلت المتوسطات المتدنية في معظم المحطات. ويعود ذلك إلى برودة الهواء في الليل بسبب فقدان الأرض للطاقة مما يزيد من قوة الاحتكاك ومن فعالية الاستقرار الجوي وبطء حركة الهواء. أما حدوث العكس في محطة الباقورة

حيث تقل سرعة الرياح في النهار وتنشط في الليل، فيعود إلى وقوعها في منطقة الأغوار المنخفضة، وفي المناطق المنخفضة يسود هواء بارد في الليل واستقرار سطحي فتزداد سرعة الرياح حيث يتحرك الهواء الدافئ فوق الهواء البارد نسبياً الذي تجمع على السطح، لتصل الرياح إلى أقصى سرعة لها خلال الليل.





شكل (2) – تباين سرعة الرياح اليومية في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة.

إن نسب تكرار الرياح القوية (أكثر من 10م/ث) منخفضة جداً في جميع المحطات، وأكثرها كان في محطة رأس منيف (13,5%) ثم محطة معان (7,6%). ويلاحظ من (جدول 4) أن أعلى النسب (أكثر من 40%) هي للرياح ذات المتوسطات الواقعة بين (2,5 – 5 م/ث) في جميع المحطات. ويوجد فرق كبير بين نسب تكرار المتوسطات العالية والمتوسطات المنخفضة في جميع المحطات باستثناء محطة رأس منيف التي تتقارب فيها نسب فئات السرعات المختلفة مقارنة بالمحطات الأخرى. ويلاحظ أن أكثر من (80%) من الرياح في محطات وادي الريان والشوبك ووادي الضليل والباقورة هي (أقل من 5 م/ث).

جدول (4)
النسب المئوية لتكرار سرعة الرياح (م/ث) في منتصف النهار في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة (إعداد الباحث).

السرعة	2,5 < 0	5 < 2,5	7,5 < 5	10 < 7,5	< 10
الباقورة	44,2	47,4	6,3	1,7	0,4
عمان	15,8	47,6	23,6	11,2	1,8
وادي الضليل	35	46,4	14	4,1	0,5
معان	11,4	44,1	20,7	16,2	7,6
المفرق	10,5	47,7	25,5	14,5	1,8
رأس منيف	9,2	30,2	19,5	27,6	13,5
الشوبك	31,1	56,9	9,1	2,5	0,4
وادي الريان	50,6	43,5	5,2	0,6	0,1

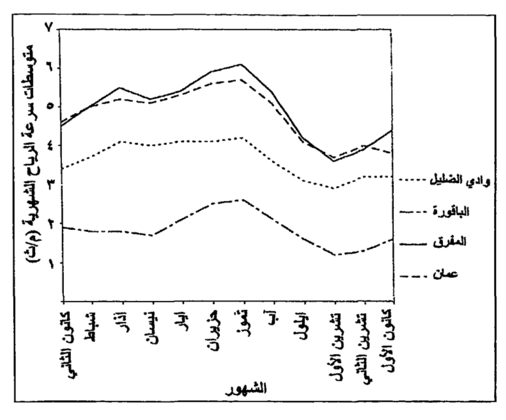
الرياح الشهرية في منطقة الدراسة:

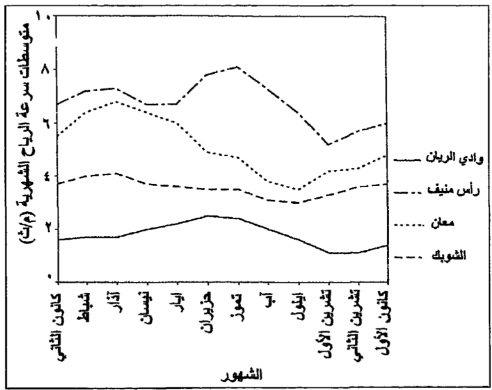
وتختلف سرعة الرياح من شهر إلى آخر في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة نتيجة لاختلاف الأحوال الجوية، ويظهر من (شكل 3) أن أعلى متوسطات سرعة الرياح كانت في شهر تموز في معظم المحطات، وكان أقلها في شهر تشرين الأول. وتتفاوت سرعة الرياح بين المحطات نتيجة لتأثرها بعوامل الموقع والتضاريس. ويبين (جدول 5) أن أكبر متوسطات سرعة الرياح كانت (8,1 م/ث)، وسجل في محطة رأس منيف التي تقع على ارتفاع (1150 متراً) عن مستوى سطح البحر، بينما سجل أقل المتوسطات (1,1 م/ث) في محطة وادي الريان التي تقع على (200 م) تحت مستوى البحر.

ويظهر (شكل 3) أيضاً أن أكبر تباين في متوسطات سرعة الرياح كان في محطة معان؛ حيث بلغ الانحراف المعياري (1,1 م/ث)، وراوحت متوسطات سرعة الرياح بين (3,5 م/ث) في شهر أيلول و (6,8 م/ث) في شهر شباط. وكان أكبر مدى فصلي لسرعة الرياح (الفرق بين أكبر متوسط شهري وأقله) في معان؛ حيث بلغ (3,3 م/ث). وكان أقل تباين في سرعة الرياح في محطة الشوبك حيث بلغ الانحراف المعياري (0,3 م/ث) وراوحت المتوسطات بين (3 م/ث) في شهر أيلول و(4,1 م/ث) في شهر آذار. وتتميز محطة معان بتناقص متوسطات سرعة الرياح في شهور نيسان وأيار وحزيران وتموز مقارنة بباقي المحطات التي تتزايد فيها المتوسطات في تلك الشهور؛ وربما يعود ذلك إلى وقوعها في الجنوب، ولتأثرها بصورة أكبر بالرياح الخماسينية التي تنشط في فصل الربيع.

جدول (5)
متوسطات سرعة الرياح الشهرية (م/ث) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة 1977–2000 (إعداد الباحث).

	وادي الريان	الضليل	المفرق	رأس منيف	الباقورة	عمان	معان	الشوبك
كانون الثاني	1,6	3,4	4,5	6,7	1,9	4,6	5,5	3,7
شباط	1,7	3,7	5	7,2	1,8	5	6,4	4
آذار	1,7	4,1	5,5	7,3	1,8	5,2	6,8	4,1
نيسان	2	4	5,2	5,7	1,7	5,1	6,4	3,7
أيار	2,2	4,1	5,4	6,7	2,1	5,3	6	3,6
حزيران	2,5	4,1	5,9	7,8	2,5	5,6	4,9	3,5
تموز	2,4	4,2	6,1	8,1	2,6	5,7	4,7	3,5
آب	2	3,6	5,4	7,3	2,1	5,1	3,8	3,1
أيلول	1,6	3,1	4,2	6,4	1,6	4,1	3,5	3
تشرين الأول	1,1	2,9	3,6	5,2	1,2	3,7	4,2	3,3
تشرين الثاني	1,1	3,2	3,9	5,7	1,3	4	4,3	3,6
كانون الأول	1.4	3.2	4.4	6	1.6	3.8	4.8	3.7
المعدل	1,8	3,6	4,9	6,7	1,9	4,8	5,1	3,6
الانحراف المعياري	0,6	0,5	0,7	0,8	0,4	0,7	1,1	0,3
المدى	1,4	1,3	2,5	2,9	1,4	2	3,3	2,1





شكل (3) – تغير سرعة الرياح الشهرية في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة

وللمقارنة بين متوسطات سرعة الرياح الشهرية في محطات الدراسة استخرجت المتوسطات المعيارية (شكل 4). ويظهر الشكل أن أكثر الشهور شدة في الرياح كان في فصل الصيف (حزيران وتموز) في معظم المحطات، وأضعفها كان في شهور فصل الخريف (أيلول وتشرين الأول) .

ويلاحظ من (شكل 3) تشابه نمط تغير متوسطات سرعة الرياح في جميع المحطات؛ فالرياح أكثر من المتوسط (الصفر) في النصف الأول من السنة (كانون الثاني – تموز)، وهي أقل من المتوسط في النصف الثاني من السنة (تموز – كانون الأول). ويمكن ملاحظة أن أقل المحطات تذبذباً حول المتوسط هي محطة الشوبك، بينما تشاهد التغيرات – التي تكاد تكون متشابهة – في بقية المحطات.

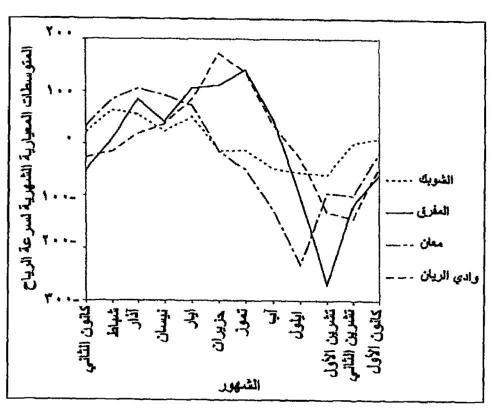
الرياح الفصلية في منطقة الدراسة:

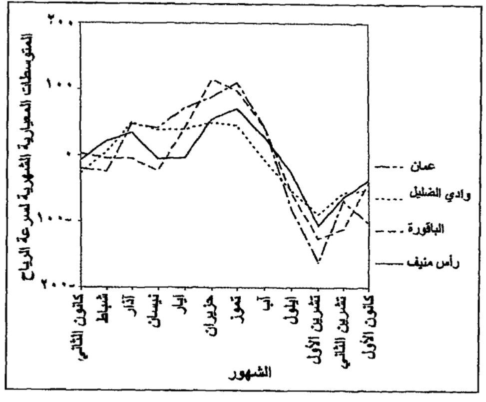
ولتعرف الرياح الفصلية قورنت متوسطات سرعة الرياح في شهر كانون الثاني الذي يمثل فصل الشتاء (الممتد من تشرين الثاني – آذار) بشهر تموز الذي يمثل فصل الصيف (الممتد من أيار – تشرين الأول). و(جدول 6) يوضح العلاقة بين الرياح في شهري تموز وكانون الثاني، التي تختلف بسبب اختلاف الخصائص المحلية لكل محطة (Linacre, 1992).

جدول (6)
العلاقة بين الرياح في شهري تموز وكانون الثاني في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة (إعداد الباحث).

المحطة	نسبة تموز /كانون الثاني	نسبة كانون الثاني / تموز
وادي الريان	1,49	0,67
عمان	1,25	0,79
الشوبك	0,93	1,07
معان	0,85	1,16
الباقورة	1,38	0,72
رأس منيف	1,21	0,82
المفرق	1,36	0,73
وادي الضليل	1,23	0,81

ويتضح من (جدول 6) أن أقوى الرياح سجلت في فصل الصيف في جميع المحطات باستثناء محطتي الشوبك ومعان الواقعتين في جنوب الأردن؛ ففي





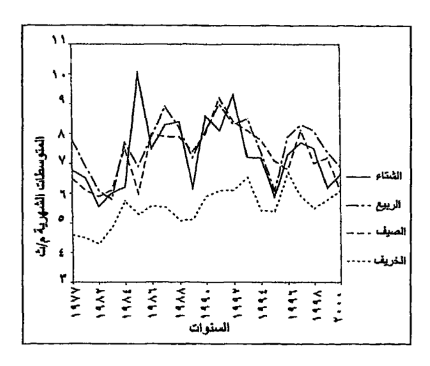
شكل (4) – منحنيات تغير المتوسطات المعيارية الشهرية في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة.

المحطات التي تزيد فيها نسبة متوسطات سرعة الرياح في شهري تموز/ كانون الثاني عن الواحد تعد الرياح أقوى في فصل الصيف. ويمثل ذلك النسب في المحطات الآتية: وادي الريان (1,49)، وعمان (1,23)، ورأس منيف (1,21)، والمفرق (1,36)، ووادي الضليل (1,23)، بينما أشد الرياح حدثت في فصل الشتاء في محطتي الشوبك ومعان؛ حيث زادت نسبة كانون الثاني/ تموز عن الواحد، وكانت (1,07) و(1,16) على التوالي. ويلاحظ أن نسب محطة الشوبك بين الفصلين متقاربة، ولا يوجد فرق واضح بينهما، لذلك فإن شدة الرياح فيها متقاربة في الفصلين : الشتاء والصيف.

ويمكن الاستدلال من ذلك على أن الرياح أقوى في فصل الصيف في المحطات الواقعة في شمال الأردن، بينما هي أقوى في فصل الشتاء في المحطات الواقعة في الجزء الجنوبي من البلاد. وقد لا يعود ذلك لاختلاف التضاريس وإنما للموقع الجغرافي من دوائر العرض؛ فالمناطق الجنوبية بعيدة عن تأثيرات البحر المتوسط في الصيف مقارنة بالمحطات الواقعة في الجزء الشمالي، وبخاصة أن أشد الرياح في فصل الصيف هي الرياح الشمالية أو الشمالية الغربية التي تهب في كثير من الأحيان من جهة البحر المتوسط.

ويبين (شكل 5) التغيرات الزمانية لمتوسطات سرعة الرياح لجميع المحطات، ويشاهد أنه لا يوجد نمط منتظم لتغير سرعة الرياح من خلال مدة الدراسة، ولكن يظهر أن متوسطات سرعة الرياح تتذبذب من سنة إلى أخرى، ويلاحظ وجود تشابه في اتجاه تغير سرعة الرياح في فصلي الصيف والربيع، وتتقارب متوسطاتها بعضها من بعض؛ حيث تسير خطوطها بشكل متماثل ومتقارب. أما في فصل الشتاء فإن التغير كبير التذبذب من سنة إلى أخرى، وتراوح متوسطاتها بين (5,5 م/ث - 10 م/ث). وأقل التغيرات في متوسطات سرعة الرياح حدثت في فصل الخريف؛ حيث تتقارب متوسطات سرعة الرياح لتقع بين (4,5 م/ث – 7 م/ث).

أما الاختلاف من فصل إلى آخر فيظهر بوضوح في (شكل 6)، ويشاهد في الشكل أن أقوى الرياح حدثت في فصل الصيف في محطات رأس منيف ووادي الضليل والباقورة، وكانت أشدها في فصل الربيع في محطتي معان والشوبك، وربما لأنهما أكثر تأثراً بحالات الخماسين التي تصاحبها رياح قوية نسبياً (نعمان شحادة، 1990). أما في فصل الخريف فإن الرياح أضعف في جميع المحطات.



شكل (5) – تباين متوسطات سرعة الرياح الفصلية خلال المدة (1997–2000) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة.

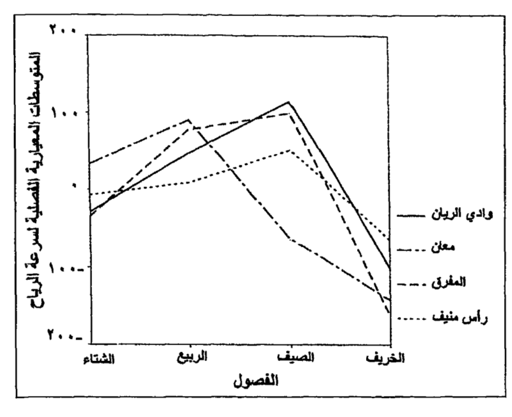
الرياح السنوية في منطقة الدراسة:

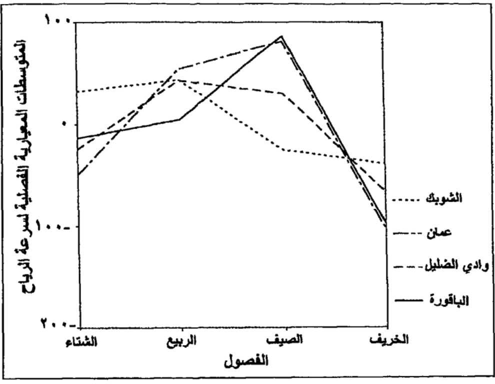
تتميز المتوسطات السنوية بكبر تباينها بين المحطات المختلفة وبخاصة المحطات التي يتباعد بعضها عن بعض، وتختلف فيها الخصائص الجغرافية من حيث التضاريس والموقع. ومن (جدول 7) نجد أن المتوسطات السنوية في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة تراوح بين (1,2 م/ث) في محطة وادي الريان و(9,2 م/ث) في محطة رأس منيف، وهما محطتان مختلفتان في الارتفاع، حيث يقع وادي الريان تحت مستوى البحر في حين تعد رأس منيف أكثر الأماكن ارتفاعاً في شمال الأردن. وإن التباينات في سرعة الرياح السنوية متفاوتة قليلاً، ولكن يلاحظ أن قيم معاملات الاختلاف متقاربة في جميع المحطات؛ فهي تراوح بين أقل قيمة (0,07) في محطة المفرق شبه الصحراوية وأعلى قيمة (0,21) في محطتي رأس منيف ووادي الضليل (جدول 7).

وتتقارب متوسطات الرياح في محطات البادية (وادي الضليل و المفرق ومعان وعمان). ويمكن عرض تكرار مختلف السرعات في أي محطة على النحو الذي يبينه (شكل 7) الذي يظهر تفاصيل تكرار الرياح بحسب سرعتها. ومن الأشكال البيانية للمحطات نلاحظ أن أكثر القيم تكراراً (المنوال The Mode) هي حالة السكون؛

جدول (7)
المتوسطات السنوية لسرعة الرياح (م/ث) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة خلال الفترة بين 1977–2000 (إعداد الباحث).

السنة	معان	المفرق	الشوبك	وادي الريان	راس منيف	الباقورة	وادي الضليل	عمان
1977	5,5	4,7	2,8	2,5	4,9	1,6	2,9	4,2
1978	5,3	5,2	2,9	2,4	5,2	1,9	2,1	4,4
1982	5,1	4,7	2,7	1,7		1,5	2,2	4,1
1983	4,5	5,1	3	1,8		1,3	2,5	4,2
1984	4,9	5,2	5,1	2		1,5	3,1	4,8
1985	5,6	5,1	4,3	2,2	7,9	1,5	3	4,6
1986	5,5	4,3	4,2	2,1	7,2	1,7	3,8	4,7
1987	5,8	4,8	4,2	1,8	7,1	1,6	4,1	4,6
1988	6,2	4,8	4,6	1,9	7,6	1,9	3,4	4,6
1989	6,2	4,3	3,9	1,8	6,9	2,1	3,2	4,9
1990	5,3	4,4	3,6	1,7	7,1	2,3	4,5	4,8
1991	5,6	5	3,7	1,6	8	2,1	4,8	5,2
1992	4,7	5,3	3,4	1,6	9,2	2,4	4,9	5,4
1993	4,8	5,5	3,5	1,7	7	2	4,3	6
1994	3,8	5,4	3,6	1,9		2,1	4	6,3
1995	3,4	5,2	3	1,5	7,2	1,6	3,3	5
1996	5,4	5,1	3,2	1,6	7,5	1,7	3,8	4,8
1997	6,2	4,9	3,5	1,4	7,9	2,1	3,9	4,8
1998	5,8	4,6	3,4	1,3	6,1	2	3,8	4,6
1999	4,9	4,7	3	1,2	4,4	2	3,9	4,1
2000	4,2	4,5	3,2	1,3	3,4	1,8	3,9	3,6
المتوسط	5,2	4,9	3,6	1,8	6,7	1,8	3,6	4,8
معامل الاختلاف	0,14	0,07	0,17	0,19	0,21	0,16	0,21	0,13





شكل (6) – منحنى تغير المتوسطات المعيارية الفصلية في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة.

(السرعة = صفراً) في محطتي الباقورة ووادي الريان، و 5 عقد (2,6 م/ث) في محطات الشوبك وعمان ووادي الضليل، و 10 عقد (5,2 م/ث) في محطات رأس منيف والمفرق ومعان. ويمكن ملاحظة التوزع المائل للبيانات، حيث إن تكرار سرعة الرياح المنخفضة كبير جداً، بينما تكرار السرعات العالية قليل. ويظهر أن المنحنى البياني عالي التفلطح kurtosis في معظم المحطات. وراوحت قيمه بين نحو (0,5) في محطات رأس منيف وعمان ووادي الضليل وأكبر قيمة (3,4) في محطة الشوبك.

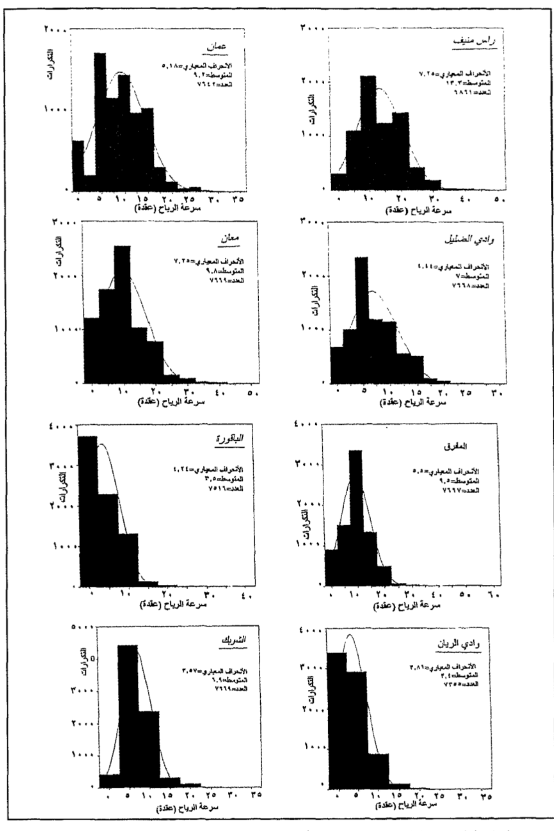
ولدراسة التغيرات الزمانية في كل محطة ثم مقارنتها بالمحطات الأخرى استخرجت المتوسطات المعيارية من المتوسطات السنوية. ويظهر (شكل 8) منحنى المتوسطات المعيارية ومنحنى المتوسطات المتحركة الموزونة في أربع محطات. ويلاحظ من الأشكال وجود تزايد في سرعة الرياح في فترة التسعينيات في محطتي عمان والمفرق لتبلغ أقصاها في عام 1993، حيث كانت الرياح أكبر من المتوسط، بينما كانت أقل من المتوسط في بقية السنوات.

وفي محطة الشوبك كان تغير سرعة الرياح عكس ما هو في محطة عمان. فكانت متوسطات سرعة الرياح عالية و أكبر من المعدل خلال الثمانينيات، وكانت أقل من المتوسط خلال التسعينيات. أما في محطة معان فكانت المتوسطات السنوية المعيارية أكثر تذبذباً، وهي بذلك تشبه محطة المفرق. وكانت أقل المتوسطات تذبذباً في محطة عمان وأكثرها تذبذباً في محطة معان.

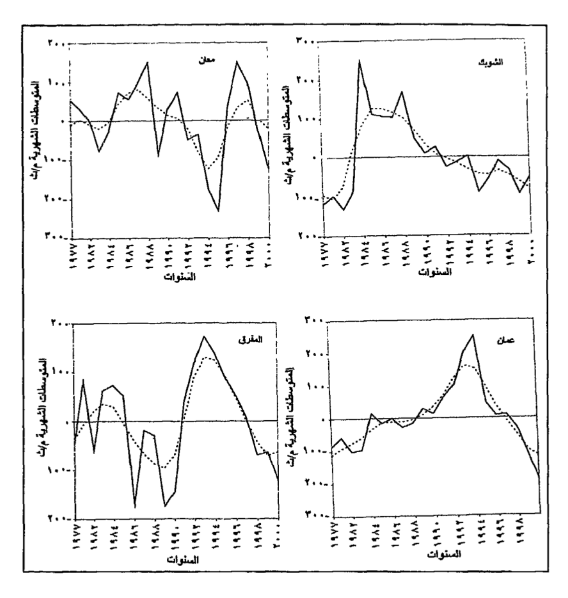
وقد تكون المتوسطات السنوية أقل المعايير دقة في وصف الرياح وبخاصة الرياح في المحطات التي تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تكون الفروق في الرياح كبيرة بدلالة ارتفاع قيم الانحراف المعياري فيها. ولكن المتوسطات السنوية تقدم معلومات مهمة عن طبيعة الرياح ومدى إمكانية استغلالها في توليد الطاقة، ويعتمد على المتوسطات السنوية في كثير من الأحيان وبخاصة عندما لا تتوافر البيانات الشهرية أو اليومية.

الرياح المتطرفة الشدة بمنطقة الدراسة :

إن شدة الرياح السطحية تختلف من سنة إلى أخرى ومن فصل إلى آخر ومن يوم إلى يوم ومن ساعة إلى ساعة. ومن خلال استعراض بيانات الرياح يلاحظ أن الرياح القوية نادرة الحدوث في كل المناطق بينما الرياح المتوسطة السرعة والضعيفة السرعة تمثل النسبة العظمى من الرياح، فبيانات الرياح ذات ميلان سالب بسبب كثرة تكرار الرياح الخفيفة وحالة السكون (شكل 7).



شكل (7) – تكرارات سرعة الرياح في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة.



شكل (8) – منحنيات تغير المتوسطات المعيارية (ـ) و المتوسطات المتحركة (.......) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة خلال المدة (1977–2000).

ويمكن تصنيف الرياح بحسب سرعتها باستخدام الانحراف المعياري (ع)؛ فكلما ابتعدت قيمة سرعة الرياح عن الانحراف المعياري زادت ندرة حدوثها. فالرياح التي تقع قيمتها بين (–ع ، +ع)هي قيم عادية، والتي تقع بين (2ع و3ع) هي قيم متطرفة، والقيم المتطرفة جداً هي التي تبتعد عن المتوسط أكثر من (3ع) (Conrad & Pollack, 1963; Stringer 1972). إن عدد حالات السرعات اليومية القصوى التي تزيد على ثلاثة انحرافات معيارية أو أربعة مبينة في (جدول 8).

ويلاحظ أن نسب سرعة الرياح التي تزيد على ثلاثة انحرافات معيارية أقل من 2% من مجموع الحالات اليومية خلال مدة الدراسة، وأن أعلى التكرارات كانت في محطة الشوبك (76 حالة) ومحطة معان (77حالة) وأقلها في محطة المفرق (24 حالة). أما الحالات التي زادت على أربعة انحرافات معيارية فهي أكثر ندرة (أقل من 0,5 %)، وكان أكثرها تكراراً في محطة معان (29 حالة) وأقلها تكراراً كان في محطة المفرق (5 حالات)، خلال مدة الدراسة، ويلاحظ أن نسبة الرياح المتطرفة الشدة كانت (0,1%) في خمس محطات تقع في الأغوار أو إقليم البادية.

جدول (8)

توزع الرياح القوية (م/ث) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة

(إعداد الباحث)

	المتوسط	الانحراف المعياري	+3ع*		+4ع**	
			التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الباقورة	1,8	1,2	61	,8	17	0,2
عمان	4,7	2,6	55	1,1	15	0,1
وادي الضليل	3,6	2,2	28	,4	13	0,1
معان	5,1	3,7	77	1,2	29	0,4
المفرق	4,9	2,7	24	0,5	5	0,1
رأس منيف	6,8	3,7	42	0,6	10	0,1
الشوبك	3,5	1,8	76	1	14	0,2
وادي الريان	1,8	1,9	48	0,7	26	0,4

*عدد القيم التي تزيد على ثلاثة انحرافات معيارية ونسبها.

** عدد القيم التي تزيد على أربعة انحرافات معيارية ونسبها.

أما أقصى السرعات فقد تفاوتت بشكل كبير من محطة إلى أخرى ومن سنة إلى سنة. ويلاحظ أن أقوى الرياح سجلت في محطة رأس منيف ثم محطة معان؛ ففي محطة رأس منيف ومحطة معان يتكرر في كل سنة رياح ذات سرعة أكبر من (18 م/ث) وتصل في بعض السنوات إلى (31 م/ث). أما في محطة الشوبك فلم تزد سرعة الرياح القصوى عن (20,6 م/ث) إلا في عام 1983؛ حيث وصلت إلى (24,2 م/ث). وكانت أقل القيم في محطة وادي الريان التي راوحت فيها سرعة الرياح القصوى بين (7,2– م/ث – 19 م/ث)، (جدول 9).

جدول (9)

الرياح القصوى (م/ث) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة خلال بعض سنوات الدراسة (المصدر: دائرة الأرصاد الجوية).

السنة	عمان	الباقورة	المفرق	معان	وادي الضليل	رأس منيف	الشوبك	وادي الريان
1982	12,9	13,4	15,5	24,7	15,5	–	12,4	7,7
1984	15,5	12,4	12,9	24,7	12,9	26,8	16,5	7,7
1986	16,5	12,9	13,9	23,7	13,9	23,7	20,6	21
1988	18,4	14,4	11,3	24,7	11,3	19,6	20,6	10,3
1990	12,4	15,5	14,9	20,6	14,9	22,7	13,4	7,2
1992	17,5	31	13,4	26,8	13,4	23,7	14,4	10,3
1994	20,6	20,6	13,4	19	13,4	19,6	14,4	10,3
1996	12,9	15,5	12,9	31	12,9	19	14,4	9,3
1998	15,5	10,3	15,5	23,7	15,5	19,6	12,4	8,2
2000	18	8,2	12,4	20,6	12,4	20,6	17	7,2

وفي الحقيقة، فإنه لا يوجد قيمة عظمى مطلقة لأقوى الرياح في أي مكان على الأرض، ويبقى الاحتمال وارداً في أن تأتي في السنوات القادمة رياح أكثر سرعة وأقوى من التي سجلت في الماضي. ولكن يمكن حساب احتمالات تكرار الرياح الأقوى إحصائياً بفترة الرجوع return period التي تختلف بحسب مدة البيانات، ويمكن حساب فترة الرجوع عندما تزيد مدة البيانات على 20 سنة (Linacre,1992). ففي هذه الدراسة كانت مدة رجوع الرياح الأقوى (36,1 م/ث وأكثر) هي 20 سنة؛ أي يوجد احتمال نحو (65%) أن تتكرر هذه القيم مرة كل 20 سنة (جدول 10).

جدول (10)

فترة الرجوع لأقوى الرياح في محطة معان (إعداد الباحث).

م/ث	تكرار تراكمي	احتمال الحدوث	فترة الرجوع
18,5	1	95	1,05
19,6	3	86	1,16
20,1	4	82	1,22
20,6	10	55	1,82
21,6	11	50	2,00
23,7	13	41	2,44
24,7	17	23	4,35
26,8	19	14	7,14
30,9	20	9	11,11
36,1	21	5	20,00

إنتاج الطاقة:

يمكن تسخير الرياح لتوليد الطاقة في أماكن كثيرة من العالم، ويمكن استغلال تلك الطاقة الكهربائية في ضخ مياه الآبار، وإضاءة المزارع والمشروعات الواقعة في المناطق النائية، ودعم الطاقة المستخدمة في الدولة (محمود صفر، 1984). والمشكلة الاقتصادية التي تواجه الطاقة الريحية ناتجة من تغير سرعة الرياح فصلياً وخلال اليوم، لذلك فإن إنتاج الطاقة متغير بتغير سرعة الرياح. ويمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق ربط محطات توليد الطاقة في مناطق مختلفة بعضها مع بعض؛ حيث تختلف أنظمة الرياح بين تلك المناطق. ففي بريطانيا مثلاً ربط أكثر من 18 مشروعاً للطاقة، يولد كل منها نحو (30 ميغا واط)، مما خفف من الاعتماد على حرق الوقود، ومن ثم قلل من التلوث الجوي بغازات ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت (Linacre & Geerts,1997).

إن جزءاً من الطاقة الريحية يمكن أن يستغل في توليد الطاقة، وتعتمد نسبة الطاقة الناتجة من طاقة الرياح على جودة الآلات المستخدمة. فاستخدام الآلات القديمة أنتج نحو (20%) من الطاقة ولكن باستخدام الآلات الحديثة رفعت هذه النسبة لتصل إلى نحو (60%) (Linacre,1992). وتتوقف الإنتاجية أيضاً على سرعة الرياح وكثافة الهواء وطول قطر مراوح المولدات الكهربائية.

وعلى الرغم من ضرورة البيانات اليومية فإن المتوسطات السنوية لسرعة الرياح تعطينا فكرة مبدئية عن كمية الطاقة التي يمكن الحصول عليها في أي مكان، وذلك بحسب المقياس التالي الذي يوضح العلاقة بين المتوسط السنوي لسرعة الرياح وإنتاج الطاقة (WMO-1981).

أقل من 4,5 م/ث	إنتاج ضعيف
4,5 – 5,4 م/ث	إنتاج هامشي
5,5 – 6,7 م/ث	إنتاج متوسط إلى جيد
أكثر من 6,7 م/ث	إنتاج ممتاز

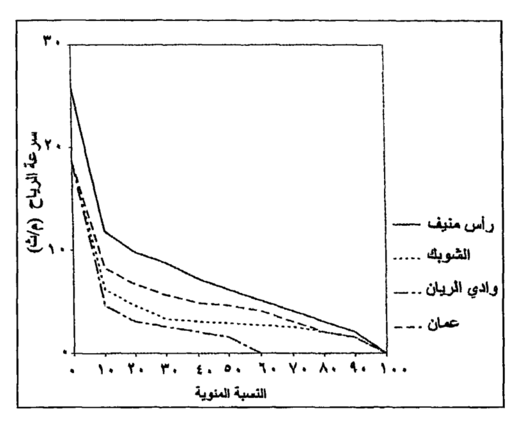
وبناء على هذه العلاقات فإن إنتاج الطاقة الكهربائية يختلف بين محطات

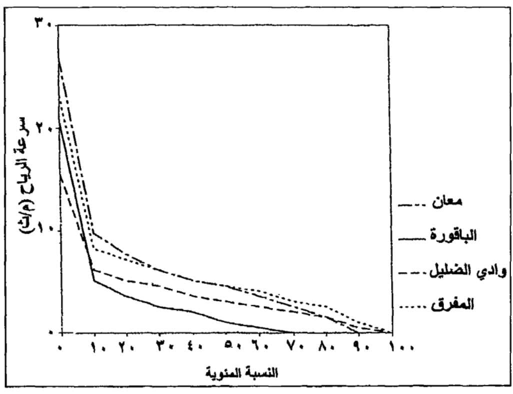
الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة؛ فإنتاج الطاقة ضعيف جداً في محطات الباقورة ووادي الضليل والشوبك ووادي الريان. والإنتاج يكون قليلاً أو هامشياً في محطات عمان ومعان والمفرق. أما رأس منيف فهي المحطة التي يعتبر فيها إنتاج الطاقة متميزاً. وعلى الرغم من ذلك فإن خصائص السطح في منطقة رأس منيف قد لا تسمح بإنشاء مشروعات لتوليد الطاقة نتيجة لوعورتها وصعوبة تركيب المولدات فيها.

أما إنتاج الطاقة الهوائية بحسب الفصول، فهي تتضح من (جدول 11). ويظهر من خلال نسب المتوسطات السنوية أن إنتاج الطاقة ضعيف في محطات وادي الريان ووادي الضليل والشوبك، وهامشي الإنتاج في محطات المفرق وعمان ومعان، أما محطة رأس منيف فهي ذات إنتاجية جيدة إلى ممتازة في كل الفصول. وبشكل عام إن الإنتاج يكون الأفضل في فصلي الشتاء والربيع في المحطات الواقعة في جنوب الأردن (معان، الشوبك) وفي فصل الصيف في باقي المحطات الواقعة في شمال البلاد.

جدول (11)
متوسطات سرعة الرياح الفصلية (م /ث) في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة (إعداد الباحث).

المحطة	الشتاء	الربيع	الصيف	الخريف
وادي الريان	1.6	2.00	2.3	1.3
وادي الضليل	3,5	4,1	4,00	3,1
المفرق	4,7	5,4	5,8	3,9
رأس منيف	6,6	6,9	7,7	5,8
الباقورة	1,8	1,9	2,4	1,4
عمان	4,5	5,2	5,5	4,00
معان	5,6	6,4	4,5	4,00
الشوبك	3,8	3,8	3,4	3,3





شكل (9) – نسبة سرعات الرياح في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة.

أما بالنسبة للإنتاج الشهري فهو الأفضل في شهور الصيف ولا سيما تموز، في كل المحطات باستثناء محطة معان التي يتفوق فيها الإنتاج في شهور فصل الشتاء ولا سيما شهر آذار (6,8 م/ث)، (شكل 3). وأفضل إنتاج هو في محطات رأس منيف وعمان والمفرق ومعان، أما باقي المحطات فإنتاجها ضعيف.

وتقدم البيانات اليومية معلومات أكثر تفصيلاً عن حالة الرياح في المحطات المدروسة، ويبين (شكل 2) أن سرعة الرياح ومن ثم إنتاج الطاقة يكون أكبر في النهار في كل المحطات باستثناء محطة الباقورة التي تعد أكثر إنتاجاً في الليل على الرغم من إنتاجها الضعيف.

ويظهر (شكل 9) أن هناك نسبة عالية لتكرار الرياح القليلة السرعة؛ حيث تقترب النسبة من (90%)، أما الرياح التي تصلح اقتصادياً لإنتاج الطاقة فهي قليلة النسبة، وتحدث بشكل متقطع خلال أيام السنة. ومما يضعف إمكانية استغلال الرياح لتوليد الطاقة في معظم المحطات حالة السكون (السرعة للرياح = صفراً)، ويلاحظ من (جدول 12) أن النسبة المئوية لحالات السكون مرتفعة في جميع المحطات باستثناء رأس منيف، وبخاصة في الليل (الساعة 6 مساءً إلى الساعة 6 صباحاً) وكانت أقل حالات السكون المسجلة في منتصف النهار (الساعة 12:00)، وكانت أقل المحطات تكراراً لحالة السكون هي رأس منيف وأكثرها محطة الباقورة ومحطة وادي الريان.

جدول (12)
النسبة المئوية لحدوث حالات السكون في محطات الأرصاد الجوية بمنطقة الدراسة في النهار (إعداد الباحث).

الساعة	المفرق	الباقورة	وادي الضليل	معان	عمان	وادي الريان	الشوبك	رأس منيف
00	77	84	72	54	60	94	60	15
06	54	78	52	58	45	79	39	15
12	12	47	10	15	8	43	6	4
18	42	81	43	25	37	76	50	13

والخلاصة أن إنتاج الطاقة من الرياح ممكن في بعض المناطق في الأردن. ولكن لا بد من ملاحظة أن أفضل الأوقات لإنتاج الطاقة في معظم الأماكن هو في أثناء النهار وفي فصل الصيف؛ حيث ترتفع سرعة الرياح في غالبية محطات الأرصاد الجوية. ولحسن الحظ أن إنتاج الطاقة ممكن، ويقدم فائدة كبيرة، ولا سيما أن الأماكن التي ترتفع سرعة الرياح فيها تقع في المدن الرئيسة أو القريبة منها، من مثل عمان وإربد والمفرق ومعان.

المراجع:

دائرة الأرصاد الجوية الأردنية. بيانات غير منشورة لسرعة الرياح اليومية 1977–2004.

زياد فائز شقللي (1988). **طاقة الرياح و استخداماتها**. دمشق: دار المعرفة.

محمود عزو صفر (1984). **المناخ والحياة**. الكويت: الإدارة العامة للطيران المدني، إدارة الأرصاد الجوية.

نعمان شحادة (1990). **مناخ الأردن**. عمان: دار البشير.

Conrad, V. & L. W. Pollack (1963). *Methods in climatology*. Second Edition. London: Harvard University.

Davis, B. L., & M. W. Ekern (1977). Wind fabric diagrams and their application to wind energy analysis. *Journal of Applied Meteorology*, 16: 522-531.

Harouna, S & R. E. Carlson (1994). Analysis of an Iowa aridity index. In relationship to Climate and crop yield. *Journal of Iowa Academic Science*, 14: 14-18.

Hennessey, J.P. (1977). Some aspects of wind power statistics. *Journal of Applied Meteorology*, 16: 119-128.

Jong, M. & G. Thomann (1981). Sampling wind data for mean wind speed distribution. *Journal of Applied Meteorology*, 20: 323-328.

Justus, C. G.; K. Mani & A. S. Mikhall (1979). Interannual and month to month variation of wind speed. *Journal of Applied Meteorology*, 18: 913-920.

Linacre, E. T. (1992). *Climate data and resources*. London: Routledge.

Linacre, E. & B. Geerts (1997). *Climates and weather explained*. London: Routledge.

Smith, S. G. (1982). An index of windness for the United Kingdom. *Meteorological Magazine*, 111: 232-248.

Stewart, D. A. & O. M. Essenwanger (1978). Frequency distribution of wind speed near the surface. *Journal of Applied Meteorology*, 17: 1633-1642.

Storch, H. & F.W. Zwiers (1999). *Statistical analysis in climate research*. London: Cambridge University Press.

Stringer, E. T. (1972). *Techniques of climatology*. San Francisco: W. H. Freeman Company.

Tattelman. P. (1975). Surface gustiness and wind speed range as a function of time interval and mean wind speed. *Journal of Applied Meteorology*, 14: 127-1276.

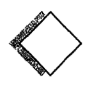
Thomann, G. & M. Jong (1978). *Wind power estimation in the great plains*. Wichita State University: WER-5, Wind Energy Laboratory.

WMO (1981). Meteorological aspects of the Utilization of wind as an energy Source. Geneva: *Technical Note* No. 175.

Zaremba, L. L. & J. J. Carroll (1999). Summer wind flow regimes over the Sacramento Valley. *Journal of Applied Meteorology*, 30: 1463-1473.

قدم في: فبراير 2006

أجيز في: أكتوبر 2006



Temporal and Spatial Variations of Wind Speed in Jordan

*Ali A. Ghanem**

Daily data of wind speed from eight stations distributed throughout different geographical regions in Jordan were used to study their temporal and spatial variations. The results obtained by the statistical methods were presented in tables and graphs. It was found that the diurnal winds were stronger than the nocturnal winds in most stations. The highest average at noon was (7.2m/s) in Ras Moneef station, and the lowest was (3.1m/s) in the Wadi Rayan station. Winds in summer were stronger, especially in June and July, in all stations, except in Maan and Shoubak stations where the winds were stronger during winter. Wind speed fluctuated from year to year, but it was stronger in the 1990's. Higher wind speed was recorded in the highlands than in the Ghor and the Badia. Due to the variations of wind speed, it was found that the best power amount could be obtained diurnally and in summer, but the amount was either low, or on the average in most stations.

Key words: Jordan, Wind speed, Temporal variation, Spatial variation, Diurnal, Nocturnal, Wind energy.

* Dept. of Geography, The University of Jordan, Jordan

مراجعات الكتب:

اجتماع

الدولة والمجتمع

دراسة سوسيولوجية نقدية في تاريخانية المجتمع المغاربي

تاليف: بوخريسة بوبكر
الناشر: دار طلاس للترجمة والنشر، دمشق، سورية، 2005، 180 صفحة
عرض: ملوك نوّار*

تمهيد:

صدر عن دار «طلاس» للترجمة والنشر بدمشق (سورية) في سبتمبر من عام 2005 مؤلف في «علم الاجتماع النقدي»، وهو من النوع المتوسط في حدود 180 صفحة، تحت عنوان: «الدولة والمجتمع، دراسة سوسيولوجية نقدية في تاريخانية المجتمع المغاربي»، للأستاذ: د. بوخريسة بوبكر، من جامعة عنابة، الجزائر.

وقد اشتمل هذا الكتاب، الذي عالج فيه المؤلف إشكالية «الدولة والمجتمع» في الفضاء الاجتماعي – التاريخي المغاربي، بين المنظرين «الأوروبيانيين» والعرب على خمسة فصول، نحاول تقديمها بشيء من الاختصار، على النحو الآتي:

يمهد الباحث بأن محاولته التي استهدف من خلالها طرق باب «تاريخانية المجتمع المغاربي» إنما هي وليدة إرهاصات... حيث يقع على عاتق باحثيه ومفكريه عبء رفع التحدي والمواجهة (الصدام) بغرض التأسيس لنظرية معرفة سوسيولوجية–تاريخية عن الفضاء الاجتماعي المغاربي.

ذلك أن على الباحث «الناقد» للتاريخ القديم أن ينظر إلى الوقائع التي سجلها

---

* قسم علم الاجتماع، جامعة بلجي مختار، الجزائر.

المؤرخون الأوروبيون ليس كما يراد منه أن يراها، ولا يكون ذلك إلا بتجاوز «الأطر المعرفية» التي أنتجتهم والتي هي وليدة أيديولوجيا، حضارة، وتاريخ مخالف لتاريخ مجتمعه ومقوماته. من هذا المنطلق فقد دأب الباحثون على اعتبار أن المجتمعات التاريخية (الأوروبية الغربية) هي التي تمتلك مشروعية تاريخية، وجودية وسياسية. وهي الأصل والمركز الحضاري والسياسي، وعلى الدول الحديثة أن تتبعها وتستند إليها لتكون فلكاً في مدارها؛ لأنها تفتقد إلى الشرعية والتاريخ ولا تمتلك مصيرها.

من هنا أيضاً، تتولد أفكار وأيديولوجيا الرسالة الحضارية للرجل الأبيض تجاه الشرق العربي – المسلم الذي يعيش الفوضى وغياب الدولة: بلا تاريخ ودون حضارة. ولذلك، لا نستغرب الخطاب الأيديولوجي الغربي المسيحي في الدوائر الرسمية وفي الجامعات، الذي ينشر مثل هذه المبادئ التي تشكل موجهاً للفكر في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ إذ انبرى مفكروها أو منظروها للتأكيد على رسالة الحضارة الغربية، في العالم المتخلف...

وإذا كان ذلك هو طابع الحوار (الصراع) بين الشرق والغرب، في العصور الوسطى والحديثة، فهو يكون مع العولمة (النظرية الجديدة، في الاقتصاد والسياسة التي مهد لها «فوكوياما» بمؤلفه «نهاية التاريخ») الوجه المتطور لأيديولوجيا الهيمنة والتفوق التي يرعاها المركز الجديد (أمريكا) ومهمة إنقاذية لهذه الدولة تجاه العالم العربي – الإسلامي الذي يتميز بـ «الاستبداد» و «التخلف»، والذي يفتقد ببساطة إلى مبادئ الحضارة: العقل، الديمقراطية، التي هي أدوات التقدم والحرية...

ولذلك لايستغرب المرء إقدام «الدولة القطب» من خلال مشروع الشرق الكبير على القيام بإعادة تشكيل خريطة الدول العربية التي قبلته على مضض. والهدف العلني هو تحقيق التقدم وتحرير الشعوب من أنظمتها الديكتاتورية في حين أن الغاية الأساسية هي اقتلاع جذور مقاومة الشعوب للأيديولوجيا الغربية المسيحية الجديدة التي تمثلها العولمة.

فقد لاحظ مخططو هذه السياسة الاجتياحية أن مقاومة الشعوب العربية لها تكمن في عامل رئيس هو الدين الإسلامي. وظل هو الترسانة التي تحطمت عليها محاولات التطبيع والمسخ لخصوصيات المجتمعات العربية الإسلامية. تمثل هذه العلامات وهذا الزخم الفكري والصراع قضية وجودية (Problématique Existentielle) وتاريخانية في الصميم ومصيرية أيضاً.

وفي هذا الإطار، تشكل هذه الدراسة، محاولة جدية تتناول بالتحليل موضوع التجمع السكاني في المجتمع المغاربي من خلال تجلياته التي تبدو في: القرية، المدينة والدولة في الفضاء المغاربي. وتتخذ هذه العناصر مفاتيح لفهم سيرورة التطور المجتمعي وعلاقة الجنس المحلي فيه بالعناصر الوافدة أو مدى عمق التأثير والتأثر بينها وبين غيرها ولا سيما القريبة منها من منظور تاريخي أو ديني.

فقد اعتاد، عالم الاجتماع الفرنسي الكبير «إ. دوركايم» (Emile. Durkheim) على تعريف السوسيولوجيا، بأنها: «التاريخ الذي يفهم بكيفية ما». بينما يعرفها عالم الاجتماع الأمريكي الشهير «ش. ر. ميلز» (Charl. Wghrit. Mills) بموضوعها. ففي مؤلفه الأساسي، الشهير «الخيال السوسيولوجي» (L'Imagination sociologique) يحدد «ميلز»، هذا الموضوع، بالكيفية التالية: «إن موضوع علم الاجتماع، هو بالتحديد، التنوع الإنساني؛ أين تدخل كل الأكوان الاجتماعية التي عاش فيها الأفراد، ويعيشون أو يمكنهم أن يعيشوا».

هذا التعريف، يركز على قابلية علم الاجتماع لتصور الوجود الإنساني من زوايا أخرى، وبخاصة التاريخ «...الذي عاش فيه الأفراد...» وكذلك السياسة «...التي يمكنهم أن يعيشوا فيها...». فليس علم الاجتماع لعباً تجريدياً، إنه لا يهتم فحسب، بأشياء الحاضر. وإقحام علم الاجتماع في الديمومة التاريخية، بالإضافة إلى اختصاصه العملي، يشكلان التركيبة الجوهرية لهذا التعريف.

ومن نافلة القول أيضاً، أن الاكتفاء بهذا الحد من التحليل والبحث فيما يتعلق بالمغرب العربي يعد قصوراً، إن لم يتم تجاوزه إلى المستوى العربي والإسلامي. فهناك أكثر من ضرورة منهجية وعملية تدفعنا إلى ذلك؛ لأن هذه المجالات هي بمنزلة مستويات وحلقات متداخلة ومتشابكة، وعلينا أخذها من الناحية الفكرية والبراغماتية بقدر من المسؤولية أكثر ممن حملوا ذلك على عاتقهم من الذين سبقونا بمثل الأعمال البحثية.

الفصل الأول – العوائق الأيديولوجية وموضعة المعرفة السوسيو – تاريخية:

تستوقفنا، في هذا السياق، ضرورة موضوعية ترتبط منهجياً ومفهمياً بتوظيف مصطلح الفضاء المغاربي، هنا. فاستعمال هذا اللفظ له دلالته لما يمتاز به من قيمة بيداغوجية وميثودولوجية. حيث إنه يشكل الإطار الإثنو–ثقافي أو السياج الذي يمتد من «بنغازي» شرقاً حتى «المحيط الأطلسي» غرباً.

كما أن المعطيات الثقافية والبنية الاجتماعية-الاقتصادية هي ذاتها، في امتدادها الجغرافي وتشابهها في بعدها الزمني، وهو ما يفسر إلى حد ما وجود المؤسسات والتقاليد نفسها واللغة ذاتها، التي هي لسان التواصل والاتصال بين الأفراد والجماعات والتجمعات المغاربية في هذا الفضاء.

ومن هنا، وبعد هذا كله، أليس بالإمكان التحدث الآن، عن إشكالية التزايد السكاني كمتغير مستقل، له دلالته في سبر غور تطور المجتمع المغاربي؟ أليس بإمكان الباحث الجريء، فعل ذلك سواء تعلق الأمر بالعنصر الأصلي (المحلي) أم بالوافدين المتعاقبين عليه؟

التجمع المغاربي وسياج الأطر المعرفية الجاهزة:

إن ما تعودنا على معرفته، من كثير من المؤرخين والرحالة الأوروبيين أن الفضاء المغاربي هو حيز جغرافي بدون عنوان أو اسم. والجزائر – على سبيل المثال لا الحصر – ليست معروفة أو معرّفة تاريخياً، بالنسبة لما يحيط بها من المجموعات الدولية.

وفي نظر غالبية هؤلاء، فهذا الحيز الجغرافي – «غير الثابت» – توجد به مجموعات بشرية في شكل قبائل تعيش بمناطق جبلية وسهلية أو صحراوية. ومن ثم فهي لا تتجاوز تكويناتها البشرية (المداشر والقرى) وامتدادها المكاني. ولم يكن بالإمكان، إذ اك، أن تشكل فضاءات مدنية كما كان شأن مدن دول القارة العجوز؛ أي أوروبا. وفي السياق نفسه، عدّت هذه الجماعات البشرية – بفعل عدم امتلاكها للغة مكتوبة أداة للتدوين والتأريخ والاتصال بغيرها من الأمم الأخرى – بلا تاريخ؛ لأن ذلك حال دون حفر مسارها الحضاري.

والنتيجة هي، أن اعتبر المجتمع المغاربي فضاء يفتقر إلى مفاهيم وظواهر التجمع البشري الأكثر بروزاً، وهي: المدينة، الدولة والحضارة. وبكلمة مختصرة لا تاريخ له. أي أنه حيز جغرافي توجد فيه جماعات بشرية غير قارة تعيش فيما بينها على الاقتتال من أجل تأمين المتطلبات الأساسية للعيش: الماء، الكلأ، والمأكل...

ومن البدهي والحال هذه، أن يُنعت السكان المغاربيون بكل الأوصاف؛ فهم مجموعات من الرعاة أحياناً ولصوص وقطاع طرق أحياناً أخرى. وبحسب آخر المصطلحات أو النعوت الاستعمارية الأوروبية (الإيطالية والفرنسية أو الإسبانية) فهم «أهالي» (Indigènes)، أي دون حقوق المواطنة.

وبحسب هذا المنظور فهم لا تاريخ لهم؛ وهو ما يفسر أيضاً عدم قدرتهم على تحقيق التوحد فيما بينهم وعجزهم عن الخلق والإبداع في ميادين: البناء، الصناعة والزراعة... وهو ما يؤكد، بحسب المؤرخين الأوروبيين، لماذا كان «تاريخ» الفضاء المغاربي تكراراً غير متناه من الاجتياحات منذ فجر البشرية، حتى أيامنا الحالية: انطلاقاً من قدوم الفينيقيين فالرومان... وانتهاء بالاحتلال الأوروبي في نهاية القرن التاسع عشر. ومن ثم «فقد لا يعجب أحدٌ» – بحسب قول أحدهم – «من الفقر الكبير الذي تتميز به عطاءات هؤلاء الناس المغاربيين وإسهاماتهم في حضارة أمم البحر المتوسط على الأقل».

إن العالم هو أوروبا، فهي المرجع في مفاهيم التجمع الإنساني والتاريخ، وهي المقياس الذي يستند إليه في رسم مستويات التحضر والتوحش أو البداوة. لقد وصل الأمر «بالعلّامة» ف. إنجلز (F. Engels) الذي لم ينبهر بما حققه، «الأمير عبدالقادر»، ضد الدخلاء الأوروبيين الفرنسيين، بل إنه أشاد بـ «هزيمة» الأمير ورحب باجتياح الجيوش الفرنسية لبقية البلاد من قبل الجنرال «بيجو»، معلقاً على ذلك بقوله: «في رأينا فإنه لأمْرٌ مبهجٌ أن يُقْبَضَ على القائد العربي». فمقاومة البدو ميؤوس منها.

وأضاف معلقاً على ذلك: «ومهما كان أسلوب قيادة الحرب التي قادها الجنود الغلاظ أمثال «بيجو» مستنكراً، فإن غزو الجزائر حدث مهم وبهيج من أجل الحضارة... وإذا أمكننا التأسف على حرية البدو المسلوبة، فإنه لا يمكن أن ننسى أن هؤلاء أنفسهم يشكلون أمة لصوص...»[1].

بمثل هذه الأفكار وشبيهاتها سجلت النرجسية الأوروبية أحداث الأمم غير الأوروبية وتاريخها. وعلى هذا الأساس لم يسجل في الفضاء المغاربي سوى تكوّن دويلات مجهرية تحمل، مع مرور الوقت، أسماء مدن هي عواصمها بالأساس. وفي هذه الصورة يتمظهر تطور مفهومات التجمع البشري الأساسية، وهي: القرية، المدينة والدولة في شمال إفريقيا من خلال «سياج» الأدبيات الاستعمارية (الفرنسية منها والإسبانية). وتحت وطأة النرجسية الأوربيانية (L'Europocentrisme): فالعالم هو أوروبا، والمعرفة والتاريخ هما أوروبا...

(1) F. Engles, *Northern. Star*, VOL XI, 1848, IN LEWIS S. Feuer, Marx and Engels, (Ed.,) (1969). Basic: *Writings and Philosophy*, LONDON: 488-489.

مما تقدم، يتجلى لنا بوضوح أن التعتيم المعارفي والتراجيدي المضروب حول أي وجود بشري في فضاء جيو – سياسي يجابه الحضارة الأوروبية الهرمة يحتاج إلى مجهود فكري وحفر علمي ومنهجي مثابر قصد فك السياج ونفض الغبار عنه.

إن الأمر لا يتعلق هنا، فحسب بعلم اجتماع معرفي مغاربي، يتناول بالنقد والتقويم المصادر المعرفية حول «المجتمع المغاربي»، وإنما يتعدى ذلك إلى ضرورة ولوج الوجود المغاربي من خلال الانغماس في التأمل والتفكير بصدده وتجاوز «عقبة» القوالب التفكيرية الجاهزة التي سميناها سابقاً، «سياج الأطر المعرفي الجاهزة». هذه الأخيرة تعود في غالبيتها إن لم نقل كلها إلى الجامعات الأوروبية التي هيمنت عليها، طيلة قرن من الزمن، النظرية المُمَرْكِسة (Théorie Marxisante) بمفاهيمها حيناً، والنظريات الفرويدية، الفيبرية أو الدوركايمية... أحياناً أخرى.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه إذا أمكن الاستعانة بتلك النظريات ومناهجها بوصفها أدوات بحثية في فهم سيرورة المجتمع المغاربي وتطوره من خلال بلورة مفاهيمه، فإن الموضعة (Objectivation) تتطلب منا ضرورة إخوائها من مضامينها الأيديولوجية الشمولية ونظرياتها الإثنو – مركزية. ذلك أن الموضوعية، في نهاية المسار، لا تبتعد كثيراً عن النظرة الشخصانية للمفاهيم والمعارف بالنظر إلى خلفيات الانتماءات الاجتماعية (أنطولوجيا المجتمع المغاربي وتاريخه تحديداً)... التاريخية والثقافية–اللغوية، وهي عقبة أولى...

الفصل الثاني – إشكالية الدولة المغاربية في نظرية المعرفة الغربية:

يمثل موضوع الدولة – بوصفه محصلة لتجربة المجتمع المغاربي في حقول علوم الاجتماع والسياسة والتاريخ – نقطة خلافية بين العديد من المنظرين الأوروبيين والمغاربيين؛ حيث ينظر المفكرون الأوروبيون الغربيون إلى هذه المسألة بالارتكاز على تجربة بلدانهم في إطار تطورها التدريجي باتجاه مرحلة الدولة الديمقراطية التي تعمل مبادئ العقل والعلم في مجال التنظيم والتسيير...

ومن هذه الزاوية، بحسب هؤلاء، فإن الفضاء الاجتماعي المغاربي لم يكن يتوفر على هذه العناصر؛ إذ يؤكد أغلبهم (HART, GELLNER)، أن الفضاء المغاربي كان ميداناً لتناحر القبائل التي لا تخضع لسلطة مركزية ولا لعاصمة قارة. وهم بهذا يروجون لفكرة أساسية تصور القبيلة المغاربية كوحدة منافية للدولة

تماماً. بينما يقدم آخرون مثل: (A.Ghautier) تفسيراً آخر لهذه الإشكالية، يتمثل في أن لهذه البلاد دائماً «أسياداً لأجانب»، ويكتفي أهلها بدور الظل الأبدي للمستعمر.

وفي الجهة المقابلة، يدافع كثير من الباحثين المغاربيين أمثال: ع. جغلول، ابن حسن، وحليم عبدالجليل على أن مقاربة البيئة المغاربية لا تستقيم من منظور النزعة الأوروبيانية النرجسية. ويؤكد هؤلاء، أن مفهوم الدولة المغاربية يتميز بتطور التنظيم الاجتماعي–السياسي والاقتصادي من مرحلة قبلية إلى مرحلة فوق–القبلية، ويقدمون أمثلة عن بناء الدولة المغاربية منذ (مسينيسا وكسيلة والكاهنة).

ومن هنا تبرز حتمية طرح هذا النقاش لاستخلاص معالم بناء الدولة المغاربية. ومن خلال منهج تطوري يؤكد خصوصية المنطقة جيو – سياسياً، حاول الكاتب توضيح: كيف أنها كانت بؤرة جذب للعديد من الإمبراطوريات الاستعمارية (الرومانية، العثمانية، الأوروبية الغربية الحديثة) التي عملت بلا هوادة من أجل تحطيم المحاولات الجنينية لبناء الدولة المغاربية وتطورها السليم عبر العصور، ثم استخلص معالم بناء الدولة المغاربية بإعمال معطيات التنظيم القبلي وآلياته المستنتجة من تجربة الدويلات المغاربية المتعاقبة في العصر القديم والعصور الوسطى خاصة.

الفصل الثالث – تكوين الدولة المغاربية بين الفوضى والنظام:

وعلى هذا الأساس، يبدو أنه ليس من الضروري إقامة مماثلة بين نموذج الدولة في أوروبا ونموذج الدولة في شمال إفريقيا لاستخلاص نتيجة مسبقة تؤكد غياب مفهوم الدولة عن هذه المنطقة، كما سبقنا إلى ذلك غيرنا من الأوروبيين.

إنما الحكمة والواقع المغاربي يتطلبان منا البحث في إشكالية الدولة المغاربية بتبصر وإعمال معطيات التنظيم القبلي وآلياته وخصوصياته والعلاقة الجدلية بين البادية والمدينة؛ التي مثلت دوماً المشهد الذي تتجلى من خلاله السلطة السياسية التي يبدو أن القبيلة البدوية كانت، هي دوماً، المؤسس والمقوض لها بصفتها تتمتع بنوع من الحرية في الانتساب لها أو التملص منها، بحسب ما تراه ملائماً للحفاظ على الجماعات والأفراد المنتمين لها ولتأمين مصادر العيش والحياة في أثناء الأزمات والكوارث الطبيعية.

وسوف نجد، في العصور الوسطى، فرصة لإظهار الدور الريادي للعصبية القبلية في بناء الدويلات المغاربية المتعاقبة. وهو ما ينفي فكرة تصور القبيلة

المغاربية بوصفها وحدة منافية للدولة تماماً. وعليه فإن تجربة المنطقة المغاربية في هذا الصدد ثرية على أكثر من صعيد...

الفصل الرابع – التفيئة الاجتماعية للمجتمع المغاربي التقليدي:

عرفت منطقة شمال إفريقيا تحولات عديدة من حيث بنيتها الاجتماعية– الاقتصادية خصوصاً في العصر الإسلامي وما تبعه، حيث أدى الاختلاط العرقي والديني إلى بروز أنماط وتفيئات اجتماعية، ثابتة نسبياً، يمكن التمييز بين مكوناتها على أساس المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا فإن أي جماعة مغاربية بالمعنى التقليدي لها لا يمكن فهمها، وليس بإمكانها أن تعي ذاتها بذاتها إلا باعتبارها نسقاً فرعياً للنسيج الاجتماعي الأكثر شمولية.

ولهذا فتجانس المجموعة، في نهاية الأمر، ليس واقعياً فحسب، بل هو وظيفي كذلك. وتسمية الجماعة العامة وأسماء فروعها التي تتوزع عليها تمكن المجموعة من الإشارة وتطبيق التمثلات المناسبة، التي تسهل عملية اندماجها آلياً في فضاء أكثر اتساعاً، وتنتمي له، زمنياً، بفعل التاريخ والأسطورة وتحولات البيئة، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لا تفقد الجماعة، على الرغم من ذلك، استقلاليتها النسبية أو بالأحرى خصائصها الذاتية. هذا الإحساس أو هذا الوعي الجماعي لا يمكنه الانفصال، إلا في صورة تجريدية عن الحياة الحقيقية أو تجربة الجماعة في المجال الاقتصادي والعسكري أو العمل[2].

الفصل الخامس – القرصنة والحركة المرابطية أو غياب الحكم المركزي:

مثلت معركة (Las Navas de tolosa) التي ينعتها العرب المسلمون بمعركة «العقاب» انهزاماً هيكلياً للنظام العربي – الإسلامي، وقد وقعت يوم 16 يوليو عام 1212م، وكانت كارثة على الحضارة العربية الإسلامية؛ حيث نقل على إثرها، ميدان المواجهة الإسلامية – المسيحية من جنوب أوروبا باتجاه منطقة شمال إفريقيا التي هي العمق البشري، الجغرافي والحضاري للأمة العربية – الإسلامية. وعلى إثر تلك المعركة، تجلى ضعف الدولة الموحدية ووهنها؛ إذ بدأت منطقتا المغرب الأدنى والأوسط تتجهان نحو التحرر من سلطة الموحدين ليوضع حد للوحدة الثانية.

هكذا تفتتت أجزاء الإمبراطورية الموحدية في منتصف القرن 13م إلى ثلاث

(2) Jacques Berque, L'Interieur Du Maghreb, PP. CIT, P: 353.

دويلات هشة وضعيفة، وهي: الإمارة الحفصية، وإمارة بني عبدالواد (تلمسان) وإمارة بني مرين في المغرب الأقصى. وفي هذا السياق، يقول المؤرخ ش.أ. جوليان: «لا يمكن اعتبارها (أي الدويلات الثلاث)... إلا دولاً من الدرجة الثانية، لم تظهر فيها دولة واحدة، لها حيوية وقوة شخصية الموحدين. كانت كل دولة منها تحاول أن تعيد لحسابها إمبراطورية الموحدين... إن تاريخ المغرب حتى نهاية هذه الممالك؛ أي حتى منتصف القرن 16م، إنما هو جهد باطل لإحياء الماضي...»[3].

كما كثرت الخلافات المذهبية، والنزوات الفردية، بين الإمارات العربية الإسلامية، المجهرية والمتقاسمة للأندلس على وجه التحديد، مثل: غرناطة، ملقا، إشبيليا وطليطلة، وكانت سبباً جوهرياً في خسارة ما تبقى من الإمبراطورية العربية - الإسلامية في شبه الجزيرة الإيبيرية، بالإضافة إلى فساد الأخلاق بين أفراد الأسر الحاكمة[4].

لقد أدت هذه المواجهات الصليبية مع المسلمين إلى استفاقة النزعة الشوفينية والقومية للإسبان والأوروبيين، عموماً، بخاصة باتجاه سكان شمال إفريقيا. ومثلت تلك الحرب، إذن، امتداداً لحروب صليبية أطلق عليها الإسبان اسم حرب الاسترداد (RECONQUISTA)؛ حيث لم تكن دويلات شمال إفريقيا بالنسبة للإسبان، نقطة الانطلاق لتهديد كيانها فحسب، وإنما كانت أيضاً البعد العسكري المالي والديني الذي حال دون الانكسار النهائي للحضارة العربية - الإسلامية على الرغم من هشاشة الإمارات المغاربية وتمزقها.

وهنا يجب الإشارة، إلى أن رجال الدين الإسبان، وكذلك العاملين بمحاكم التفتيش كانوا يبثون روح التعصب على الدوام. واضطهدوا المسلمين بالخصوص، مع سقوط غرناطة عام 1492م. لقد مثلت مملكة غرناطة أهم قاعدة في مواجهة الصليبيين الإسبان لكنها هوت شيئاً فشيئاً، على رأي الإسبان: «حبة حبة مثل حبات الرمانة» (Grano a Ggrano se ha de Comer la Granada).

وقد تضمنت وثيقة استسلام غرناطة، احترام تقاليد المسلمين وحماية ممتلكاتهم وديانتهم مع استقلال إداري ذاتي. لكن استمرت روح التعصب الديني المسيحي والنزعة القومية، وبخاصة لدى رجال الدين ومحاكم التفتيش التي نظمت

(3) CH. A Jupien, Histoire De L'Afrique Du Nord, T2, éd. Payot, Paris, 1952, P: 75.

(4) ش. أ. جوليان، تاريخ شمال إفريقيا، المرجع السابق، ص: 132.

حملات وحشية، ضد المسلمين، لحملهم على التخلي عن دينهم أو الرحيل عن إسبانيا باتجاه شمال إفريقيا[5].

الاستنتاجات – الموقع والدور الاستراتيجي للفضاء المغاربي:

ما يمكن ملاحظته، على مستوى المشهد السياسي، للإمبراطورية العربية – الإسلامية التضارب، والتداخل والتحالف بين دوائر السلطة السياسية والسلطة الدينية والروحية؛ حيث يجمع الحاكم أو الأمير بين السلطتين: السياسية والدينية؛ فهو أمير المؤمنين أو الخليفة. دون أن ننسى عنصر القبلية أو العصبية في امتلاك السلطة ومدى استحقاقها.

وفي هذا الإطار، نلاحظ تأثر دوائر الملك والسلطان في الإمارات المغاربية المتداولة على الفضاء الاجتماعي المغاربي، المباشر والواضح، بنظيراتها في المنطقة الشرق–أوسطية، على الرغم مما تحظى به من «استقلالية»، وتولى شؤونها قواد من البربر المسلمين: أي امتلاك البربر لمصيرهم في إطار الحضارة العربية الإسلامية.

وتتضح درجة هذا التأثر، من خلال التصدعات والاختلالات المترتبة على صراع الإسلام في الجهة الغربية (قرطبة) مع الإسلام في جهة الشرق؛ بالإضافة إلى المذاهب والنعرات القومية المتناحرة في منطقة الشرق الأوسط ذاتها. على هذا الأساس، يمكننا إدراك طبيعة الممارسات والمبادئ السياسية في المنطقة المغاربية، من خلال الارتكاز على طبيعتها العلائقية بالعواصم الفاعلة في مسار الحضارة العربية – الإسلامية مثل: بغداد، دمشق، القاهرة أو قرطبة.

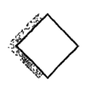
وقد كان القرن الثامن (8م)، بمنزلة نقطة قوة النظام السياسي العربي – الإسلامي ولحظة فرض ذاته التاريخية من خلال الإجهاز على النظام الإسباني المسيحي، حيث كان الجنود المغاربيون رأس الحربة وأساس إقامة الإمبراطورية الجديدة في شبه الجزيرة الإيبيرية. في حين كانت الهجمات الصليبية الأوروبية في القرن الـ 12م، على السواحل المغاربية بمنزلة إنذار لبداية النهاية...

وعلى الرغم من الانتصارات العسكرية التي حققها المسلمون – خصوصاً

(5) A. Benachenhou, Connaissance Du Maghreb, Sned, Alger, 1971, P: 105.

إبان القرنين الـ 14م، 15م، في منطقة فلسطين ودحر كيد الصليبيين، والتي توالت إلى أن بلغت أسوار مدينة فيينا (النمسا) – يسجل المؤرخون علامات السقوط الحر لمقومات النظام السياسي – الديني، وبخاصة في منطقة شمال إفريقيا وفي الفترة ذاتها، وبالذات إخراج المسلمين من إسبانيا واجتياح الجيوش الصليبية لمناطق ومدن من الشريط الساحلي المغاربي، واضعين بذلك حداً لتفوق النظام الإسلامي على النظام المسيحي مدة 8 قرون تقريباً.

وتبدأ مرحلة جديدة من التحرشات والهيمنة والسيطرة السياسية والاقتصادية، على الفضاء الجيو-سياسي والاجتماعي المغاربي، مثلما سيحدث كذلك بالنسبة للمنطقة الشرق-أوسطية. وهكذا سيدخل العالم العربي والإسلامي في سبات طويل عميق وثقيل مازلنا نعاني آثاره على مختلف الصعد، حتى اليوم...



اقتصاد

النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: معايير وقواعد مالية جديدة

تأليف: حازم الببلاوي.
الناشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط2005م.
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

شهد النظام الاقتصادي الدولي في العقود الأخيرة الماضية مجموعة من التحولات التي فرضت تداعياتها المتزايدة على طبيعته وملامحه، وبخاصة ما يتعلق بظهور معايير وقواعد مالية جديدة أصبحت أحد ملامح النظام الاقتصادي الدولي. ويناقش هذا الكتاب المعايير والقواعد المالية الجديدة للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وذلك في سياق ثلاثة محاور؛ تطرق الأول منها للنظام الاقتصادي غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، أما المحور الثاني فقد ناقش تطور الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين، وفي سياق المحور الثالث ناقش الكتاب المعايير الدولية للنشاط الاقتصادي والمالي. ووفقاً للمحور الأول، فإن فهم النظام الاقتصادي الدولي المعاصر مرتبط بالإلمام بالتطورات الاقتصادية والمؤسسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ صاحب نهاية هذه الحرب ثلاثة تحولات مهمة تركت آثارها على اتجاهات السياسات الاقتصادية اللاحقة والمؤسسات الدولية المنشأة، وقد تمثلت هذه القضايا في إعادة تعمير أوروبا مما خلفته الحرب من تدمير وما ترتب عليها من بزوغ مفهوم النمو الاقتصادي واستخدامه معياراً للتقدم، والمواجهة بين النظم الاقتصادية (نظام رأسمالي في الغرب يقوم على أساس اقتصاد السوق ونظام اشتراكي في الشرق يقوم على مبدأ التخطيط المركزي)، وظهور قضايا

* باحثة في مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

التنمية الاقتصادية في العالم الثالث بوصفها واحدة من المشكلات الرئيسة في عالم ما بعد الحرب؛ حيث انقسم العالم إلى شمال متقدم وجنوب متخلف.

وبهذا الصدد، يشير الكتاب إلى أن تلك الأوضاع الاقتصادية حددت ملامح أجندة القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة الاقتصادية، ومن أبرز تلك القضايا قضية النمو الاقتصادي التي احتلت مكانة مهمة في النظرية الاقتصادية وما ارتبط بذلك من دور ومسؤولية للدولة في الميدان الاقتصادي، كما غلب على التفكير الاقتصادي الأخذ بنموذج الاقتصاد المفتوح وإزالة القيود على حركات السلع والأموال؛ حيث ركز على إعادة إنعاش الاقتصاد العالمي في جو من حرية التجارة المتعددة الأطراف مع إزالة القيود على الصرف الأجنبي وحرية تحويل العملات، يضيف الكاتب أن قضية التنمية الاقتصادية فرضت نفسها بوصفها إحدى القضايا الرئيسة المطروحة على الساحة؛ بحيث احتلت دول العالم الثالث أهمية سياسية كبيرة في أثناء الحرب الباردة، كما زادت أهمية المساعدات الإنمائية التي مثلت جزءاً من السياسة الخارجية للكتلتين المتصارعتين.

وفيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية الدولية التي أنشئت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فقد ركز الكتاب على إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، هذا إضافة إلى تقديم تعريف بأهم الترتيبات التجارية التي عرفها العالم غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي ميثاق هافانا، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإنكتاد).

ويلاحظ بهذا الصدد أن الكتاب لم يتطرق لبعض القضايا المهمة مثل بعض الأزمات الاقتصادية الدولية، ومنها أزمة الكساد العالمي، وكذلك الإسهام الفعلي لبعض التحولات. فعلى سبيل المثال هل صاحب التركيز على قضايا التنمية في دول العالم الثالث تحقيق تنمية فعلية؟.

أما المحور الثاني فقد ركز على دراسة الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن العشرين؛ فعلى الرغم مما شهده العالم خلال الفترة من (1945–1970) من معدلات نمو عالية وغير مسبوقة؛ إذ استعادت أوروبا قوتها الاقتصادية، كما بدأ الصعود الآسيوي بوصفه أحد ملامح النظام الاقتصادي الدولي المعاصر – فإن الربع الأخير من القرن العشرين شهد مجموعة من الأزمات الاقتصادية على

المستوى العالمي، وقد ركز هذا المحور على مناقشة هذه الأزمات، والثورة التكنولوجية الحديثة، وكذلك تطور المؤسسات والسياسات؛ فأشار الكتاب إلى أن النظام الاقتصادي الدولي شهد في الربع الأخير من القرن العشرين مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي بدت مستعصية على السياسات القائمة، ومن أبرز هذه الأزمات أزمة نظام النقد الدولي، وأزمة النفط والفوائض المالية، وأزمة التنمية، وأزمة الإيديولوجية الاشتراكية. بحيث واجهت هذه الأزمات كلاً من الدول النامية والدول المتقدمة. وقد ظهرت هذه المشكلات على السطح في أزمات لموازين المدفوعات وعجز نظام النقد الدولي عن توفير السيولة اللازمة، أو في ظهور التضخم وترهل الأجهزة الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية الداخلية لمعظم الدول الصناعية، وفي الدول النامية؛ وقد تمثل ذلك في تراخي معدلات النمو وزيادة عبء المديونية وانتشار الفساد في الدول النامية ووقوع دول التخطيط المركزي في دائرة الجمود وتناقص مصداقية نظام الحكم والشعور باللامبالاة. وأشار الكتاب إلى أن التطور الأبرز الذي شهدته العلاقات الاقتصادية هو الثورة التكنولوجية الحديثة التي كان لها تأثير على المعطيات الاقتصادية للعالم؛ بحيث أهلت العالم للدخول في مرحلة جديدة. وقد أشار الكتاب إلى أن التغير في العلاقات الاقتصادية لم يقتصر على التغير العيني في ظروف الإنتاج وأساليب المواصلات والاتصالات ووسائلها وتغلغل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج؛ إذ شمل التغير أيضاً العلاقات المالية وأدواتها، ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية E-commerce.

وفيما يتعلق بتطور المؤسسات والسياسات، أدت التغيرات التي شهدها النظام الاقتصادي الدولي إلى تعديلات في شكل المؤسسات القائمة وأسلوب عملها وكذلك إلى تغير في السياسات الاقتصادية. فيما يتعلق بالتعديل في المؤسسات القائمة وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فإنهما انغمسا في قضايا الإصلاح الاقتصادي ومواجهة المديونية؛ فقد كان على صندوق النقد الدولي أن يواجه مشكلة نقص السيولة الدولية ومن ثم كان ظهور أصل مالي دولي جديد في التعديل الأول لاتفاقية بريتون وودز 1969 هو حقوق السحب الخاصة، وإن تضاءلت أهميته بعد التعديل الثاني في عام 1976 إلى العدول عن نظام ثبات أسعار الصرف ذاته. كما يضيف الكتاب إلى أنه ترافق مع هذا الأمر ظهور مؤسسات جديدة غير مقننة مثل مجموعة الدول السبع الصناعية التي أصبحت أكثر تأثيراً في أمور النقد والمعاملات الدولية ولا سيما العلاقات بين الدول الصناعية. وكذلك جولة أورجواي «الجولة

الثامنة لاتفاقية الجات»، هذا بالإضافة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية والتوسع في أنشطتها.

أما ما يتعلق بالتطور في مجال السياسات الاقتصادية فقد أشار الكتاب إلى أنه مع هذا التغير المؤسسي فقد أخذت السياسات المطبقة في التطور بدورها؛ حيث بدأ اقتصاد السوق في استعادة مكانته، وذلك بعد أن ظهرت بوادر الضعف على الأداء الاقتصادي في دول الرفاهية والتدخل في الدول الصناعية وكذلك بعد فشل العديد من تجارب التنمية الاقتصادية المعتمدة على المبالغة في دور الدولة، وهو ما أسفر عن ظهور مجموعة جديدة من السياسات الاقتصادية، منها الخصخصة والإصلاح الاقتصادي والاقتصادات الانتقالية، وهي أوضاع كلها تعبر عن استعادة دور السوق وتضييق دور الدولة في الاقتصاد. كذلك كان من أهم التطورات ظهور ترتيبات إقليمية للتعاون الإقليمي بين مجموعات متقاربة اقتصادياً، ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي. ويؤكد الكتاب أن التطور الاقتصادي والترابط المتزايد بين الاقتصادات المختلفة قد ساعد على ظهور قضايا جديدة مثل العولمة؛ حيث بدأ الاهتمام بعدد من القضايا التي وجدت لأول مرة اهتماماً عالمياً لم يتوافر لها في أي وقت سابق، وكان من بين هذه القضايا قضايا البيئة والتنمية البشرية.

وفي هذا الصدد، يلاحظ اقتصار الكتاب على عرض التطورات التي برزت دون أن يقوّم هذا الوضع الجديد، أأسهم التطور في المؤسسات والسياسات في تحسين بيئة الاقتصاد العالمي أم لا؟

أما المحور الثالث فقد ناقش المعايير الدولية للنشاط الاقتصادي والمالي، وركز على أن الحديث عن وجود نظام اقتصادي دولي يتطلب معرفة مدى وجود قواعد لجميع المشاركين في الحياة الاقتصادية الدولية ومدى جدية هذه القواعد وفاعليتها؛ إذ أشار الكتاب إلى أن مجال النشاط الاقتصادي والمالي شهد تطوراً نحو وضع منظومة من قواعد السلوك التي تستند إلى مفهوم الرضا الإرادي لأعضائها من الدول فيما يشبه علاقات أعضاء النادي؛ حيث يلتزم بموجبه هؤلاء الأعضاء مجموعة من القواعد السلوكية في علاقاتهم المتبادلة. فتحقيق حسن أداء القطاع المالي يتطلب مجموعة من الضوابط والمعايير، وأشار الكتاب إلى أن هذه القواعد والمعايير وإن كانت تتعلق بتنظيم أسلوب أداء مؤسساته فإنها أشبه بالتوجيهات للسلطات التشريعية في الدول المختلفة لتنظيم أداء القطاع المالي؛ إذ تخاطب

سلطات التشريع وواضعي السياسات في الدول المختلفة، وعادة ما يترتب على عدم التزامها توقيع جزاءات اقتصادية وسياسية على الاقتصاد القومي؛ ولذلك فإن هذه القواعد والمعايير هي أشبه بقواعد القانون الدولي العام.

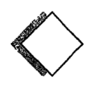
وفيما يتعلق بالجهود الدولية لوضع معايير للقطاع المالي، فقد أشار الكتاب إلى أنه لا توجد هيئة أو سلطة واحدة أو ترتيب محدد لإصدار المعايير الدولية للأداء المالي؛ فهذه المعايير تنشأ وتتطور بشكل تلقائي من خلال منظمات أو هيئات اكتسبت مصداقيتها وفقاً لظروف كل حالة. وبعض هذه الهيئات هي مؤسسات دولية عالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو منظمات دولية إقليمية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي. وقد أشار الكتاب إلى أن أهم التجمعات التي تقوم بهذا الأمر هو منتدى الاستقرار المالي، وفي الوقت الحالي يعد المنتدى إضافة إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من المصادر الأساسية لمتابعة وتطوير ونشر المعلومات عن المعايير الدولية لأداء القطاع المالي، الصادرة عن مختلف الجهات. وفي الوقت الحالي يتولى المنتدى وضع أهم المعايير الدولية في المجال المالي، وتوضع في إطار ثلاث مجموعات، هي سياسات الاقتصاد الكلي (وتشمل شفافية السياسات النقدية والتمويلية، وشفافية السياسات المالية، ونشر المعلومات)، والجوانب المؤسسية والبنية الأساسية للأسواق (وتشمل الإدارة السليمة للمؤسسات، والمحاسبة، والتدقيق، ونظم الدفع والتسويات، وانضباط السوق ونزاهته، والإفلاس)، والرقابة المالية والإشراف (الرقابة على البنوك، الرقابة على الأسواق، والرقابة على التأمين). أما فيما يتعلق بأهم الجهات الفاعلة في مجال إصدار المعايير والقواعد الدولية للنشاط الاقتصادي فهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ولجنة بازل للرقابة على البنوك، ولجنة المدفوعات والتسويات، وفريق العمل المالي لغسيل الأموال، والجمعية الدولية للرقابة على التأمين، والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، والمجلس الدولي لمعايير التدقيق والمراجعة، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق العمل لنظم تسوية الأوراق المالية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

وقد خلص الكتاب إلى أن الجانب الاقتصادي للتنظيم الدولي يتقدم بخطوات واسعة؛ حيث أصبح يغطي مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي تشمل نشر المعلومات المالية والنقدية، وأساليب إدارة المؤسسات، وقواعد المحاسبة والتدقيق، ونظم الدفع والتسويات، والرقابة على المؤسسات المالية وانضباط السوق، ويرجع

ذلك إلى العديد من العوامل، منها اتساع الأسواق العالمية وتداخلها، وهو ما يتطلب مجموعة قواعد واضحة، هدفها تحقيق الاستقرار، ومن ثم القدرة على التوقع للمتعاملين في السوق.

ويلاحظ بهذا الصدد أن الكتاب أشار إلى مفهوم الرضا الإرادي للدول الأعضاء في النظام الاقتصادي الدولي، لكن التساؤل هو هل توضع هذه القواعد برضا الدول النامية؟ وفيما يتعلق بالجزاءات هل توضع على اقتصادات الدول المختلفة على حد سواء على كل من الدول النامية والمتقدمة؟ وربما كان من الملائم أن يختتم الكتاب بفصل ختامي لتقويم هذا الوضع ومدى فاعلية هذه المعايير ودورها في أداء المهام التي وضعت من أجلها.

ويشكل هذا الكتاب قيمة علمية مهمة تسهم في إثراء المكتبة العربية.



سياسة

تطور السياسة الخارجية السعودية

تأليف: غريغوري كوساتش، يلينا ميلكوميان، ماجد بن عبدالعزيز التركي
مراجعة وتعليق: معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية، 2005
عرض: نيللي كمال الأمير*

تتعدد الاتجاهات النظرية التي تعرف السياسة الخارجية وأنماطها ومحدداتها داخلياً وخارجياً، حيث توجد بعض المحددات المهمة لأي سياسة خارجية للدولة وذلك بغض النظر عن موقع هذه الدولة من النظام العالمي ومدى قدراتها الإقليمية والدولية. ومن أهم هذه المحددات التي تؤثر في طبيعة السياسة الخارجية لأي دولة محدد القيادة السياسية، والمقدرات القومية، وغيرها من المحددات المهمة. أما على المستوى العملي والتطبيقي فإن دراسة سياسة خارجية لدولة ما تتأثر بخصوصيتها الثقافية والاقتصادية والجغرافية. وتأتي أهمية هذا الكتاب في هذا الإطار، نظراً لأنه يتعرض بالدراسة لتطور السياسة الخارجية لواحدة من دول الخليج المهمة وهي المملكة العربية السعودية، وذلك بدءاً من دراسة ملامح هذه السياسة مع تأسيس الدولة السعودية الحديثة في عشرينيات القرن الماضي وحتى السنوات القليلة الماضية. ومن ثم، ترجع أهمية هذا الكتاب أيضاً إلى حداثة البيانات التي تضمنها بالدراسة. من ناحية أخرى، يضاف إلى هذا الكتاب أنه طبعة عربية لكتاب قُدِّم باللغة الروسية (حيث اشترك في تأليف الكتاب مؤلفان روسيان ومؤلف سعودي)، وهو ما يرشد إلى قدر من الموضوعية في تحليل طبيعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

ينقسم الكتاب إلى ستة فصول كبرى، تناولت المجالات المتعددة للسياسة

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

الخارجية السعودية وأهم التطورات التي طرأت على كل مجال. ومن ثم، قسمت محاور الكتاب إلى الموضوعات الستة التالية: مبادئ السياسة الخارجية السعودية وأولوياتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقضية فلسطين في السياسة الخارجية السعودية، والمملكة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسعودية والعالم الإسلامي: الجانبان الداخلي والخارجي للمساعدات المالية، السياسة الخارجية السعودية والقضايا العالمية، وأخيراً، السياسة الخارجية السعودية: آلية صنع القرار.

كما سبقت الإشارة، فقد سعى الفصل الأول من الكتاب إلى دراسة مبادئ السياسة الخارجية السعودية وأولوياتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ حيث أكد قيام السياسة الخارجية السعودية على المبادئ الإسلامية، فهي تحدد طبيعة الدولة التي تطبق تلك السياسة وتوجهاتها العقائدية، كما أن التأويل العلمي في الدراسات السعودية لمبادئ السياسة الخارجية السعودية للمملكة يسوق الدليل على هذه الحقيقة.

وفي الوقت ذاته، فإذا كانت السياسة الخارجية لبلد ما تنبع من القيم الفكرية العليا التي تتمسك بها الطبقة الحاكمة، فإنه سيكون من الطبيعي أن تغدو تلك القيم مصدراً لشرعية أفعال هذه الطبقة ومصداقيتها فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للدولة وسلوكها دولياً. وفيما يخص المملكة العربية السعودية فتلك القيم مستقاة من الإسلام بصفته الأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية السعودية، ويحدد سماتها واتجاهاتها وأولوياتها. وتعود خصوصية هذه السياسة – بالدرجة الأولى – إلى قيامها على مجمل مبادئ وأصول ثابتة، أرسى بدايتها مؤسس الدولة السعودية الحديثة الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود. ومن هذا المنطلق، ترى الأبحاث التي درست ملامح السياسة الخارجية السعودية التي تطبقها المملكة أنها ذات منهج ثابت بالمطلق لا يتأثر بأي تأرجح أو تردد.

ويمكن القول: إن السياسة الخارجية السعودية تستهدف – بشكل خاص – تأمين التعاون مع الدول الأخرى، استناداً إلى الاحترام المتبادل، ومراعاة مصالح الطرفين. وهذا التوجه التنظيري المبدئي أضفى توصيف الدولة «الصديقة» على الدولة التي تحظى نواياها بالثقة. وبالعكس باتت الدولة «المعادية» هي تلك التي تضمر العداء للمملكة، وتسعى إلى إلحاق الضرر بسياستها، وتهدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة وحدة ترابها وأمنها.

من ناحية أخرى، فقد نشأ الاتجاه العربي الإسلامي، وظل محتفظاً بأهميته أولوية أساسية للسياسة الخارجية السعودية، إلا أن تحقيقه منذ عهد الملك عبدالعزيز لم يكن ممكناً من دون الاتصالات الثنائية القائمة على مصالح الدولة السعودية الجديدة والدول غير الإسلامية. وكانت بينها دول عظمى في عهد الملك السعودي المؤسس ودول أخرى تسعى إلى مكانة مماثلة.

يعد المجتمع الدولي أحد اتجاهات السياسة الخارجية السعودية. وفي هذا الإطار، تعمل المملكة العربية السعودية من خلال سياستها على الصعيد العالمي الشامل في إطار هيئة الأمم المتحدة، وتعلن تمسكها بميثاق الأمم المتحدة، وتعارض أي ممارسة لإضعاف هذه المنظمة الدولية أو التقليل من شأن القانون الدولي ومواجهتها بقوة السلاح، أو بلغة الإرهاب. وتنتمي المملكة العربية السعودية إلى الأسرة الدولية الموحدة وتؤكد انتماءها لها مهما اختلفت مصالح أعضاء هذه الأسرة؛ حيث تعلن أنها تؤمن بمبادئ الإسلام القائم على الحق والعدل، وترى أن الأمن الدولي والاستقرار السياسي مترابطان ترابطاً عضوياً، وينبعان من العدالة والتكافؤ الاقتصادي.

وعلى سبيل المثال، فإنه منذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين باتت أفغانستان في محط اهتمام السياسة الخارجية السعودية؛ ففي سنة 1979 دخلتها القوات السوفيتية، وبالنسبة للمملكة كان الاحتلال السوفيتي موجهاً ضد الطبيعة الإسلامية للشعب الأفغاني المسلم، وضد قيمه الحضارية. وكان ذلك يعني أن المملكة ستتخذ كل الإجراءات الضرورية – بما فيها المعونات المالية الضخمة – لإزالة الوجود العسكري السوفيتي في أفغانستان ونصرة حركة المجاهدين.

وبالمثل، فقد كانت المملكة خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين أيضاً تناصر الفلسطينيين بفاعلية في المواجهة ضد إسرائيل، إلا أنها أسهمت بنشاط أيضاً في تسوية النزاع الداخلي في لبنان في أكتوبر سنة 1989؛ حيث وقعت الأطراف المتحاربة اتفاقية حول المسألة اللبنانية بمدينة الطائف. ولا يقل عن ذلك شأناً دور المملكة في دعم حركة انفصال إريتريا عن إثيوبيا. وفي كل تلك الحالات كانت المملكة تتولى مهمة حامي مصالح الأقليات أو الجاليات الإسلامية. وخلال عقد التسعينيات وما تلاه كانت المملكة من المبادرين لتقديم الدعم والمساعدات المتنوعة – بما فيها من معونات مالية أو مساعدات سياسية – لمسلمي البوسنة وألبانيي كوسوفا والانفصاليين الشيشانيين في روسيا.

من ناحية أخرى، فقد درس الفصل الثاني من الكتاب قضية فلسطين في السياسة الخارجية السعودية، وفي هذا الإطار، فقد باتت المسألة الفلسطينية أو قضية فلسطين من أولويات السياسة الخارجية السعودية منذ نهاية العشرينيات من القرن العشرين وليس قبل تلك الفترة. وهذا أمر طبيعي من حيث ملابسات نشوء الدولة التي أسسها الملك عبدالعزيز، ومن حيث تطور الموقف في الداخل الفلسطيني. ويؤدي العامل الإيديولوجي دوراً معيناً في اهتمام مؤسسي المملكة المتزايد باطراد بالأحداث في فلسطين. والمقصود بالعامل الإيديولوجي هنا هو مقتضيات الإسلام والعروبة والمهمات المنوطة بالدولة التي تعتبر مهد الإسلام.

لقد أضافت العملية السلمية الشرق أوسطية – ومسرحها مدريد في سنة 1991 – إلى الموقف السعودي من القضية الفلسطينية ألواناً تكميلية ومهمة في العديد من جوانبها. والمملكة العربية السعودية وإن لم تكن من دول المواجهة مع إسرائيل فإنها أسهمت في عملية التسوية السلمية في مدريد بصفة مراقب، ورحبت بجميع المفاوضات العربية الاستراتيجية الثنائية التي جرت في إطار مؤتمر مدريد السلمي المتعدد الجوانب. وكان ذلك يعني أن المملكة كانت ترى أنه من الضروري تقديم كل الدعم الممكن للتحرك نحو السلام في الشرق الأوسط كونها واثقة تماماً من أن السلام بات خياراً استراتيجياً للعرب. وفي ذلك إشارة بالطبع إلى خطة الملك فهد في مؤتمر فاس التي يعتقد السعوديون أنها دخلت آنذاك مرحلة التنفيذ.

وما دام الموضوع يتناول الخيار الاستراتيجي للعرب، فذلك يعني أن السلام المبني عليه يجب أن يكون عادلاً وشاملاً يضمن تأسيس الدولة الفلسطينية على أرض فلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وعاصمتها القدس الشريف، كما يضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، وإعادة مرتفعات الجولان إلى سورية، وأطرت خطة الملك فهد بتفاصيل جديدة تقول: إن السلام في الشرق الأوسط ينبع من قرارات المجتمع الدولي واتفاقيات أوسلو ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ومن ثم، فإن إعلان مبدأ «الأرض مقابل السلام» أساساً لتسوية العلاقات مع إسرائيل لا يعني أبداً أن الدولة العبرية ستغدو عنصراً ريادياً في المنظومة الإقليمية للعلاقات الاقتصادية، وللعلاقات السياسية بالطبع. ولأسباب مفهومة تماماً تخشى المملكة منافسة إسرائيل، إلا أن قادتها يدركون تعذر المواجهة العسكرية والسياسية اللاحقة وعدم جدواها.

علاوة على ذلك، فقد درس الكتاب البعد العربي في السياسة الخارجية السعودية من خلال الفصل الثالث، المملكة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. فعلى الصعيد العربي تشكل الأقطار العربية الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجاورة للمملكة العربية السعودية أقرب حلقة من حلفائها وأكثر شركائها أمانة. فالبحرين وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان، من أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من التناقضات القائمة بينها ومعظمها حدودية كانت على مدار فترة ما بعد تأسيسه سنة 1981 السند الأمين للمملكة في المنطقة.

والسمات المميزة لهذا الكيان تقوم على العلاقات القبلية وحتى العائلية، بالإضافة إلى تشابه الأنظمة السياسية والاقتصادية، وكانت للمملكة مصلحة في إقامة أوثق العلاقات الممكنة مع جيرانها؛ لأن الأهمية الاستراتيجية المتعددة الجوانب لمنطقة الخليج تجتذب دوماً اهتمام الدول الكبرى بها، مما يعني في كل الأحوال أن الدولة السعودية يجب أن تعتبر هذه المنطقة العمق الاستراتيجي للمملكة.

وبعبارة أخرى، فعلى خلفية العلاقات الإقليمية والدولية للمملكة ينبغي أن ينظر إلى علاقاتها مع دول مجلس التعاون على أنها علاقات متميزة وتاريخية، بصرف النظر عن الصعوبات والخلافات في الآراء سابقاً وحالياً فيما يتعلق بقضايا الحدود والأمن والاقتصاد والسياسة. وفي ظل غياب الاستقرار حول منطقة الخليج تغدو هذه العلاقات النموذج الأمثل للتعاون شأنها شأن حزام الدول الصديقة الذي كانت تعتز به المملكة على حدودها في عهد الملك عبدالعزيز آل سعود.

وتشكل المساعدات الاقتصادية للأقطار الآسيوية والأفريقية – ولا سيما المكونات المالية لتلك المساعدات – أحد أهم العناصر في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. وهو ما أكده الكتاب من خلال الفصل الرابع، السعودية والعالم الإسلامي: الجانبان الداخلي والخارجي للمساعدات المالية. حيث يشغل تقديم المساعدات الاقتصادية المرتبة الرابعة في قائمة المهمات الاستراتيجية للسياسة الخارجية السعودية، وتأتي قبلها مهمات الأمن الخارجي، وتطوير التضامن مع أقطار المنطقة العربية الإسلامية، ودعم السلام والاستقرار الدولي. والحقيقة أن المملكة العربية السعودية تعتبر هذه المساعدات أنجح وسيلة لحل المهمات الأخرى لمنهجها السياسي في ميدان العلاقات الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة المساعدات الخارجية السعودية في عام 1978 بلغت 3,7% من الدخل الوطني السعودي. وشغلت المملكة هذه السنة المرتبة السادسة في العالم 3,7 مليار دولار من حيث الحجم المطلق للمساعدات الخارجية. وفي الوقت ذاته، بلغت حصة المساعدات الخارجية السعودية في سنة 1989 نحو 1,4% من الناتج الوطني الإجمالي 1,17 مليار دولار إلا أنها زادت في سنة 1990 إلى 3,6 مليار دولار (3,8% من الناتج المحلي الإجمالي) مما أهّل المملكة لاحتلال المرتبة الخامسة في العالم من حيث الحجم المطلق للمساعدات الخارجية بعد الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا على الترتيب. إلا أن المعادلة قد تبدلت في بداية التسعينيات وكانت الأسباب عديدة، منها بداية التحول الجذري في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وانقراض نظم الأحلاف الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

يتناول الفصل الخامس موضوعاً معاصراً داخل السياسة الخارجية السعودية ويتعلق بالسياسة الخارجية السعودية والقضايا العالمية. فقد سعت المملكة إلى احتلال مكانة أحد عناصر العالم المتعدد الأقطاب من خلال جهودها لصياغة مكانتها وتقويتها بصفتها أقوى حلقة في المنطقة العربية الإسلامية، ولرفع منزلتها الدولية على هذا الأساس.

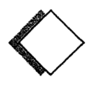
وقد انطلقت المملكة من أن مبادئ السلام، والعدل، وسيادة القانون في العلاقات الدولية التي أعلنها ميثاق الأمم المتحدة إنما تتوافق بالكامل مع تعاليم الدين الإسلامي الذي تقوم عليه سياسة المملكة. فنشاط المملكة في الأمم المتحدة ومؤسساتها إنما يعكس انتماء المملكة إلى المجتمع الدولي، وإقامة نشاطها على أساس الفهم المشترك بين الجميع لمبادئ السلام والعدل بما فيه الجانب الاقتصادي والمساواة في الحقوق.

أما آخر فصول الكتاب، وهو السياسة الخارجية السعودية: آلية صنع القرار، فقد شرح طبيعة صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي للمملكة العربية السعودية، حيث يقوم النظام السياسي في المملكة على وحدة العمل بين أبناء الأسرة الحاكمة آل سعود، وبين الأوساط الدينية، ممثلة بهيئة كبار العلماء. وتعود التقاليد الوطنية المتجذرة في هذا الائتلاف إلى منشئه في عهد الدولة السعودية الأولى في القرن الثامن عشر الميلادي، عندما باتت أفكار المصلح الإسلامي الشيخ

محمد بن عبدالوهاب الأساس الفكري والعقائدي لهذه الدولة، والدولتين الأخريين اللتين قامتا بعدها حتى الآن.

وفي النهاية يمكن القول إن السياسة الخارجية السعودية تتميز بالثبات والاستدامة. وقد حافظ أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود على مبادئ تلك السياسة منذ أن أرسى أسسها والدهم الكبير. ولم تتغير الطبيعة الإسلامية للسياسة الخارجية السعودية إلا أنها اكتسبت مضموناً يواكب المرحلة الراهنة من تطور منظومة العلاقات الدولية. كما أن الأساس الإيديولوجي للسياسة الخارجية القائمة على المبادئ الإسلامية حدد أولوية الاتجاه الإسلامي لنشاط المملكة العربية السعودية على الصعيد الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتدال أو الوسطية هي السمة المميزة للسياسة الخارجية السعودية، وينادي الزعماء السعوديون بحل جميع الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية. ومن أهم جهات عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية السعودية الملك وأسرة آل سعود الحاكمة التي تستمد سلطتها ومصداقيتها وشرعيتها من التقاليد التاريخية وأحكام النظام الأساسي، وتتمتع بصلاحيات محددة في هذا الميدان حكومة المملكة ووزارة الخارجية ومجلس الشورى وعلماء الدين من خلال هيئة كبار العلماء وغيرها من البنى السلطوية على صعيد الدولة كلها وعلى صعيد المناطق والأقاليم.

وختاماً، فإنه يلاحظ على صياغة الكتاب من خلال أجزائه المتعاقبة أنه لم ينسب الكلام فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية في المملكة العربية السعودية إلى مسؤول أو مؤسسة سياسية وإنما نسبه إلى المملكة بشكل عام، وهو ما يؤخذ على الكتاب. كما أنه ذكر بعض المفاهيم ولم يقم بتعريفها. وعلى سبيل المثال ماذا يعني مفهوم الدولة الصديقة، وكيف يمكن تحديده داخل السياسة الخارجية السعودية؟ وكذلك ماذا يعني في المقابل مفهوم الدولة المعادية؟ وإن كان ذلك بالطبع لا ينكر أهمية الكتاب الذي نجح في الإلمام بآخر المستجدات على الساحتين العربية والعالمية وطبيعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منها.



علوم سياسية

العالم العربي في ولاية بوش الثانية: الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقرار

إعداد: مجموعة من الباحثين (المجلس الاستشاري العربي).
الناشر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية - لندن - القاهرة - مايو 2005، 204 صفحات.
عرض: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

استهلت هذه الدراسة بمقدمة توضح أن منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها العالم العربي، تعد منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، لعدد من الاعتبارات، في مقدمتها ما تتمتع به من إمكانات اقتصادية ونفطية هائلة، تجعلها تؤثر بشكل أو بآخر على النمو الاقتصادي الأمريكي وضمان تفوقه، وعنصراً من عناصر الأمن القومي الأمريكي. وهذه المصالح وغيرها وعت لها مختلف الإدارات الأمريكية، إلا أنها اكتسبت زخماً كبيراً مع انتخاب بوش الابن رئيساً عام 2000، وتشكيل إدارة جديدة تميزت بتوجهاتها اليمينية المتطرفة وجنوحها الشديد للهيمنة على العالم من خلال استخدام القوة السافرة، ولا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي اتُّهِمَ إسلاميون متشددون (ينتمون إلى القاعدة) بارتكابها، فخلقت دافعاً إضافياً للاهتمام بتطورات الأوضاع في هذه المنطقة، وهو «مكافحة الإرهاب»، الذي أصبحت واشنطن تراه خطراً استراتيجياً جديداً على الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها.

وقد مثلت منطقة الشرق الأوسط المختبر الحقيقي لتوجهات هذه الإدارة، التي قامت بإسقاط نظام «صدام حسين» واحتلال العراق، وقدمت دعماً مطلقاً غير مسبوق لإسرائيل، وتدخلت بشكل سافر في شؤون دول المنطقة تحت دعاوى محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية والإصلاح. واتجهت هذه الإدارة لتكريس

* مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، مصر.

هيمنتها وانفرادها بقمة النظام الدولي، كقطب أعظم وحيد، والسعي لإعادة هيكلة العالم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ليتواءم والمصالح الأمريكية بالأساس.

وقد طرحت إعادة انتخاب بوش للمرة الثانية عدداً من التساؤلات حول السيناريوهات المحتملة لاتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في الولاية الثانية لإدارته، وهو ما حاولت هذه الدراسة استكشاف ملامحها.

ففي **الفصل الأول المعنون «طبيعة الإدارة الأمريكية ومنطلقاتها الفكرية والأيديولوجية»** تشير الدراسة إلى أنه يتردد وصف الإدارة الأمريكية الحالية باليمينية المحافظة نتيجة سيطرة أفكار ما يُعرف بتيار المحافظين الجدد على مراكز صنع القرار داخلها. وانعكس ذلك على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أعلنها بوش يوم 20 سبتمبر 2002 التي اعتمدت على سبعة منطلقات أساسية، أهمها: الالتزام الأساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطبية، وعدم السماح بظهور منافس للولايات المتحدة، وعدم صلاحية المفاهيم التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة مثل الردع والاحتواء، والاستبدال بها منطلقات أخرى مثل الهجوم الوقائي، إعادة صياغة مفهوم السيادة، بحيث يكون للولايات المتحدة الحق في التدخل في أي مكان وفي أي وقت للمبادرة بتدمير مصادر الخطر المحتمل، والتقليل من أهمية التزام القوانين والمعاهدات الدولية، والقيام بدور مباشر في الرد على التهديدات.

وقد أثبتت التطورات اللاحقة عزم الإدارة الأمريكية على تنفيذ بنود هذه الاستراتيجية كاملة، واستجابت لدعوات المحافظين الجدد، فجعلت من العراق وأفغانستان نقطة ارتكاز لتحقيقها على أرض الواقع، الأمر الذي فتح العديد من الملفات الساخنة التي لا تزال تلقي بظلالها القاتمة ليس على أمن هذه المنطقة واستقرارها فحسب بل العالم أجمع.

وتناول **الفصل الثاني من الدراسة قضايا الشرق الأوسط في ولاية بوش الأولى:**

احتلت منطقة الشرق الأوسط مركزاً مهماً في نطاق تطبيق استراتيجية السياسة الخارجية في الولاية الأولى لبوش نظراً لموقعها وأهميتها الاستراتيجية واحتوائها على أكثر بؤر الصراعات سخونة في العالم، ولضعف هذه المنطقة وهشاشتها؛ مما يساعد الولايات المتحدة على إبراز عناصر تفوقها الكاسح.

وفيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب، لم تؤد السياسة الأمريكية إلى القضاء على هذه الظاهرة، بل على العكس أدت إلى إذكائها. وفيما يتعلق بقضية الإصلاح السياسي والديمقراطي، فإن مبادراتها لم تلق الصدى المتوقع لعدم المصداقية وازدواجية المعايير. وفيما يتعلق بالعراق، فالثابت أن إدارة بوش الأولى وقعت في عدة أخطاء بدءاً من إعلانها الحرب دون موافقة الأمم المتحدة، ومروراً بفشلها في العثور على أسلحة الدمار الشامل، وانتهاء بالمأزق الذي بدأت تواجهه نتيجة تصاعد خسائرها البشرية والمادية هناك وغياب الرؤية المستقبلية لمرحلة ما بعد الحرب. وفيما يخص القضية الفلسطينية، وقفت إدارة بوش الأولى بلا تحفظ مع الاحتلال الإسرائيلي، وعلى الرغم من وعود بوش بالعمل على إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وقيام إدارته بوضع خارطة الطريق، فقد تجاهلت ذلك وباتت وعود إقامة دولة فلسطينية خلال عام 2005 مجرد أحلام. وإجمالاً أدت السياسات التي اتبعتها إدارة بوش خلال الولاية الأولى إلى زيادة حالة التوتر التي تشهدها المنطقة.

وقد تناول الفصل الثالث من هذه الدراسة «ولاية بوش الثانية... والسيناريوهات المحتملة»

فأوضح أنه على الرغم من تولي مزيد من العناصر المحسوبة على اليمين المحافظ العديد من المناصب الحيوية فيها، بما ينذر بمزيد من التشدد في السياسة الخارجية الأمريكية، فإن التحركات الأولى لها كشفت عن توجه تكتيكي مختلف نسبياً، يميل إلى المهادنة والعمل الجماعي ومحاولة إعادة بناء التحالف بين جانبي الأطلسي ورأب الصدع الذي أصاب العلاقات الأوروبية الأمريكية.

فقد تضمن خطابا «التنصيب» و«حالة الاتحاد» للرئيس بوش ملامح استراتيجيته المستقبلية، وذلك على النحو التالي:

1 - **قضية الإرهاب:** ركز عليها من جديد في خطاب «حالة الاتحاد» مؤكداً أهمية الاستمرار في الحرب ضد الإرهاب. وأكد الرئيس بوش في حوار أجرته معه صحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ 2005/1/17 طريقتين لكسب هذه الحرب؛ استخدام الاستخبارات الأمريكية والحلفاء، والعمل على نشر الحرية والديمقراطية في العالم والشرق الأوسط بشكل خاص.

2 - **قضية الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية:** وضعت ضمن أولويات اهتمامات ولاية بوش الثانية، انطلاقاً من قناعة الإدارة الأمريكية بالعلاقة بين غياب

الديمقراطية والحريات وانتشار العنف والإرهاب. والجديد في هذا المجال هو اتجاه أجهزة الإدارة الأمريكية لاتباع أسلوب ما يسمى بـ «الفوضى البناءة» بتشجيع قوى المعارضة ضد أنظمتها وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الإيجابي فيها.

3 - **الملف العراقي:** ظل هذا الملف يشكل حجر الزاوية في سياسة بوش الخارجية، وتتركز ملامح الاستراتيجية الأمريكية خلال الولاية الثانية في عدد من العناصر، من بينها محاولة إضفاء مسحة من الشرعية الدولية على وجود الولايات المتحدة في العراق، ودفع دول الجوار لضبط الحدود لمنع المتسللين، والحصول على تعهدات دولية واسعة لدعم جهود إعادة الإعمار، واستكمال المراحل السياسية والانتقالية في العراق، والسعي لتقليص الخسائر البشرية الأمريكية بسبب عمليات المقاومة، والتفكير في إعادة الانتشار لقوات التحالف، أو احتمال سحب بعضها، بعد استكمال تأهيل القوات العراقية البديلة.

4 - **القضية الفلسطينية:** تزامنت إعادة انتخاب الرئيس «بوش» لولاية ثانية مع وفاة الرئيس الفلسطيني «ياسر عرفات». وقد فتح ذلك مجالاً حول إمكانية دفع عملية القومية السلمية. واعترف بوش لأول مرة في خطابه أمام الاتحاد الأوروبي (فبراير 2005) بأن تسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني سوف تدفع بعملية الإصلاح في الشرق الأوسط وكسب «الحرب الشاملة على الإرهاب». إلا أنه يلاحظ أيضاً مماطلة «بوش» بشأن إعلان الدولة الفلسطينية والتهرب من الالتزامات التي قطعها على نفسه في هذا الصدد، والاتجاه لتطبيق سياسة توطين اللاجئين الفلسطينيين، لارتباطها بمفهوم «يهودية الدولة».

5 - **الملف الإيراني:** ترى الإدارة الأمريكية أن إيران بنظامها الإسلامي الحاكم وتوجهاتها الإقليمية تمثل عقبة كبيرة في طريق تنفيذ المخططات الأمريكية لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط (وهي النظرة نفسها لسوريا مع بعض الاختلافات). وقد عكست تصريحات مسؤولي الإدارة الأمريكية ومواقفهم خلال الشهور الأولى من الولاية الثانية لبوش توجهاً متناقضاً تجاه إيران يراوح بين التهدئة والتصعيد، بشأن ملف تخصيب اليورانيوم، ولم يستبعد الخيار العسكري في مواجهة إيران، مع ترك الفرصة للمفاوضات الأوروبية/ الإيرانية.

ثم تناول هذا الفصل طرح السيناريوهات المحتملة للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، فأشار إلى أن اتجاه تطور العلاقات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة سيتوقف على مجموعة من العوامل، من بينها:

1 – مدى إصرار واشنطن على المضي قدماً في سياساتها الانفرادية وتعزيز هيمنتها على المنطقة.

2 – مدى احتمالات نجاح المشروع الأمريكي في العراق، أو تحوله إلى مأزق لواشنطن.

3 – مدى وحدة الموقف العربي؛ فتباين مواقف الدول العربية وانقسامها بشأن كيفية التعاطي مع السياسات الأمريكية يُضعف الموقف العربي ويمنح واشنطن مجالاً للمناورة واللعب على وتر الانقسامات العربية، وقد خلصت الدراسة إلى السيناريوهات الآتية:

سيناريو الاستمرار: ويعني أن تواصل هذه الإدارة سياستها الانفرادية السابقة، غير عابئة بالدروس المستفادة من حصاد تجربتي أفغانستان والعراق، وفي هذه الحالة فإنه من المتوقع:

أ – أن تواصل الولايات المتحدة سعيها لتطبيق مشروع «الشرق الأوسط الكبير». فالتفكير بمنطق استراتيجي يؤكد أنه لا قطيعة بين الولاية الأولى والولاية الثانية لبوش. ويساعد على ذلك حدوث تحول نسبي في الموقف الأوروبي تجاه هذه المبادرة.

ب – أن تستمر الولايات المتحدة في سياستها غير المسبوقة في الانحياز لإسرائيل، وتنفيذ الوعود التي تضمنتها رسالة الضمانات التي كان قد منحها «بوش» لشارون عام 2004.

ج – أن تواصل واشنطن ضغوطها على الدول والقوى الإقليمية التي تصفها بـ «المارقة»، ولا سيما سوريا وإيران، والسعي لتغيير أنظمتها.

د – الاتجاه إلى توريط العرب في تحمل ذيول الأزمة العراقية وتداعياتها.

هـ – مواصلة الضغط على الدول العربية بدعوى نشر الإصلاح والديمقراطية.

سيناريو القوة الناعمة: ويتضمن استخدام أدوات وتكتيكات جديدة في تنفيذ السياسة الخارجية، كـ «حرب الأفكار»، و«العلاقات العامة الدولية»، و«الدبلوماسية الشعبية» والتظاهرات، والمساندة المالية لبعض منظمات المجتمع المدني. وهذا السيناريو لا ينفي كلية اللجوء لاستخدام القوة المسلحة التي ستظل في ظل سيطرة المحافظين الجدد خياراً قائماً.

ويدعم هذا السيناريو عدد من العوامل، في مقدمتها الحالة الاقتصادية للولايات المتحدة الناجمة عن كثرة الإنفاق العسكري ووجود حربين مستمرتين (العراق وأفغانستان).

سيناريو التحالف الجديد مع أوروبا: بعد فشل التحالفات الهشة التي بنيت خلال ولاية بوش الأولى، تعددت النداءات لبناء تحالف قوي على جانب الأطلسي، وثمة إشارات معتدلة صادرة عن الإدارة الأمريكية في ولايتها الثانية ترجح هذا السيناريو، منها إبداء الاستعداد الأمريكي للتعاون مع أوروبا في عدد من قضايا منطقة الشرق الأوسط (مكافحة الإرهاب، العلاقات السورية/ اللبنانية، التعامل مع الملف النووي الإيراني... إلخ) والإدراك الأمريكي المتزايد بأن التحديات الراهنة لا تستطيع قوة واحدة التعامل معها منفردة وأن الأجندة العالمية تتطلب مشاركة عالمية.

سيناريو التحول الإيجابي: ويتمثل في تبني الرئيس بوش سياسة جديدة أكثر توازناً وتحرراً من ضغوط المرحلة السابقة استناداً إلى الاستفادة من أخطاء الولاية الأولى وتأكيدات بوش رغبة الولايات المتحدة في التصالح مع حلفائها، غير أن هذا السيناريو يتجاهل استمرار سيطرة اليمين المحافظ المتحالف مع اللوبي اليهودي على مراكز صناع القرار.

وتخلص الدراسة في النهاية إلى أنه بصرف النظر عن هذه السيناريوهات، فإن هناك من يرى أن السياسات الأمريكية خلال المرحلة القادمة ستراوح بين نماذج سياسة الحرب الاستباقية، وسياسة العصا الغليظة، وسياسة الاحتواء، وسياسة الضغط المرن، وسياسة الفوضى البناءة.

واستخدام صناعة الفوضى البناءة، نابع من إيمان عقائدي لدى بعض من يصنعون السياسة الخارجية الأمريكية، بأن التغيير في حد ذاته لا يكفي، وأن الأوضاع الداخلية في المنطقة وثقافتها تحتاج إلى تحول شامل، لن يتأتى إلا بالتدمير «الخلاق»، الذي يعقبه إزالة الأنقاض، ثم وضع تصميم جديد لبناء مختلف.

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لن يحدث فيها تغيير جوهري يذكر؛ بما يعني استمرار السياسة ذاتها التي اعتمدها بوش تجاه هذه المنطقة خلال ولايته الأولى، وبصفة خاصة النزوع الشديد للهيمنة، وتنميط العالم بالنمط الأمريكي، في محاولة إعادة هيكلة المنطقة على النموذج الأمريكي، بما يسهل خضوعها للهيمنة الأمريكية.

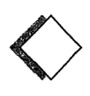
ومن هنا تقترح الدراسة وضع خطة عمل استراتيجية عربية تستند إلى عدة أسس من بينها: التحرك بشكل جماعي لمواجهة هذه الضغوط في إطار جامعة الدول العربية، وإيجاد مخرج عربي للعديد من الأزمات التي تشهدها المنطقة، وصياغة مبادرة عربية للإصلاح، وتعزيز التعاون والتنسيق مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

التعليق:

– إن التعديلات الجديدة سواء في تشكيل الحكومة وأجهزة المخابرات، تنبئ برغبة الرئيس الأمريكي في المضي قدماً في اتباع السياسات المحافظة نفسها في ولايته الثانية، **إلا أن بعض العوامل قد تعرقل الاندفاع في هذا الاتجاه من بينها:**

– الحالة الاقتصادية الأمريكية وبصفة خاصة عجز الموازنة وضخامة الدين، وكثرة الإنفاق العسكري، وتطورات الأوضاع في العراق، وإذا ما كان تزايد ضغوط المأزق الأمريكي الراهن فيه، سيؤثر على مسلسل التوجهات الأمريكية في العراق وفي المنطقة العربية، واللجوء إلى عرقنتها وأقلمتها؛ أي زيادة دور الأطراف العراقية والإقليمية في تحمل أعباء هذا المأزق.

– وسيتوقف الأمر في النهاية على طبيعة التطورات في المنطقة العربية ذاتها في المرحلة القادمة، وإذا ما كانت أنظمتها ستبتعد عن تهميش دورها عن عمد، وتنجح في استرداد ثقتها بنفسها، وتتجاوز مرحلة الكمون والاستكانة إلى مرحلة الفعل.



علم نفس

الصحة العقلية في العالم

تأليف: روبرت ديجا رليه وآخرون
ترجمة: إيهاب عبدالرحيم محمد
الناشر: المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، 650 صفحة
عرض: لطفي الشربيني*

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عام 2005 عن المشروع القومي للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، وهذا المشروع يهتم بإضافة ترجمة للكتب والمراجع الحديثة لما سبق من مشروعات للترجمة في مصر والعالم العربي، ومن المعروف أن الترجمة من اللغات العالمية مثل الإنجليزية والفرنسية يمكن أن تضيف إلى المعارف الإنسانية للقارئ العربي في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية بما يؤسس لإشاعة روح الاهتمام بالثقافة، والعلم، والتشجيع على التفكير العلمي، والتقارب مع الثقافات الإنسانية المعاصرة، والاطلاع على المنجزات الجديدة في حركة الثقافة الإنسانية والإبداع والفكر العالمي، ولعل هذا المرجع الذي نتناوله بالعرض والتحليل الموجز والذي يقع فيما يقرب من 650 صفحة من القطع المتوسط هو نموذج لمرجع مهم يمثل مادة علمية عظيمة الفائدة وجديرة بالترجمة إلى اللغة العربية.

وتعد المشكلات المتعلقة بالصحة العقلية، والسلوكية، والاجتماعية من أولويات البحث والاهتمام للجهات التي تهتم بالشؤون الصحية والإنسانية في مجتمعات العالم المتقدم والبلدان النامية على حد سواء، وقد شهدت العقود الأخيرة زيادة هائلة في انتشار الاضطرابات النفسية بصورة غير مسبوقة؛ مما أدى إلى قدر هائل

* استشاري الطب النفسي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

من المعاناة الإنسانية للمرضى وأسرهم، وأعباء هائلة في التكلفة المادية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاستخدام المفرط للخدمات الصحية وفقدان الإنتاجية.

والكتاب الذي نقوم بعرضه يتناول مشكلات الصحة العقلية في العالم.. ويبدأ بعرض للإطار العلمي لمفهوم الصحة التي لا تعني فقط غياب المرض ولكنها تعبر عن سياق أشمل من الحالة الإيجابية على المستوى البدني والنفسي والاجتماعي والروحي، ويتضمن الكتاب - الذي يعد بكل المقاييس من المراجع المهمة والحديثة - عرضاً لأهم الاضطرابات النفسية الشائعة الانتشار مثل اضطراب القلق النفسي، والاكتئاب، ومرض الفصام العقلي، وحالات الوسواس القهري، والاضطرابات النفسية للمسنين مثل مرض الزهايمر وعته الشيخوخة، وحالات التخلف العقلي في الأطفال، وبعض الأمراض العصبية مثل الصرع، والمشكلات السلوكية مثل إدمان الكحول والمخدرات وسلوك العنف والجريمة، والاضطرابات النفسية التي تصيب قطاعات معينة من المجتمع مثل المرأة، أو الأطفال والمراهقين، أو الشباب، أو المسنين.

ويضم الكتاب في فصوله التي تتناول المشكلات المتعلقة بالصحة العقلية والسلوكية، عدداً من القضايا الاجتماعية المهمة مثل مشكلة العنف وتهجير السكان، وبعض القطاعات في المجتمعات مثل النساء والأطفال والمسنين، ونوقشت هذه القضايا على ثلاثة مستويات هي الفرد، والمجتمع المحلي، ثم المجتمع الكبير بمفهومه الأكثر شمولاً، ونجد في أول فصول الكتاب استكشافاً للقوى الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية التي تسهم في زيادة المعدلات العالمية للمشكلات المتعلقة بالصحة العقلية وتفاقمها، مع التركيز على التفاعل بين الأحداث والمشكلات المحلية التي تبدو ظواهر معزولة وبين الظواهر العالمية التي يتأثر بها الأفراد والمجتمعات على مستوى العالم الواسع.

وفي عرض أهمية الاضطرابات النفسية والعقلية وضرورة وضعها في مقدمة أولويات الاهتمام في مجتمعات العالم المتقدمة والنامية على حد سواء يقدم الكتاب مجموعة من الإحصائيات والأرقام تؤكد أن العبء الناجم عن الاضطرابات العقلية الكبرى مثل الفصام العقلي، والاكتئاب، واضطرابات القلب، والخرف، يفوق ما تسببه الأمراض العضوية الأخرى، والدليل على ذلك حجم الحالات المرضية التي تتردد

على المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية وعيادات الأطباء من مختلف التخصصات في جميع مجتمعات العالم؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما يقرب من ثلث هذه الحالات هم لمرضى يعانون اضطرابات نفسية تسبب لهم المعاناة لفترات طويلة دون أن تكتشف وتشخص إصابتهم باضطرابات نفسية قابلة للوقاية والعلاج فيما لو اكتشفت مبكراً بما يوفر التكلفة المادية والمعاناة الإنسانية لسنوات طويلة.

وتتعرض أصول الكتاب إلى آثار بعض الظواهر على الصحة العقلية، ومن هذه الظواهر على سبيل المثال العنف الذي ينشأ عن القمع السياسي، والحروب الأهلية، واضطراب الصدمات النفسية التي تحدث بصورة واسعة النطاق نتيجة الحروب والصراعات في كثير من بقاع العالم، ويتناول موضوع العنف والآثار المترتبة عليه في هذا المرجع في إطار علاقته بالصحة العقلية وتفهم أسبابه بهدف توجيه القوى السياسية والاجتماعية إلى تجنب الإفراط في اللجوء إلى العنف في مختلف صوره، ومن ثم تجنب الآثار السلبية الناجمة عنه على المستوى الفردي والجماعي، وهذا مثال على مشكلة لا يمكن لقطاع الصحة النفسية حلها منفرداً دون التفاعل بين أطراف متعددة في المجتمع.

ومثال آخر على الظواهر التي يتناولها الكتاب في فصوله مشكلة تهجير السكان ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين في العالم، الذين يزيد عددهم على عشرين مليوناً، في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نتيجة للصراعات السياسية والعرقية، والكوارث الطبيعية، والظروف الاقتصادية؛ فتذكر الأرقام أن ما يقرب من الثلثين من الأفراد في مجتمعات اللاجئين يعانون اضطرابات نفسية، أهمها اضطراب الضغوط التالية للصدمة، ويؤكد ذلك العلاقة بين الصحة النفسية من جهة وبين اعتبارات أخرى تتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية، والسلام، والأمن، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، وفي هذا السياق أيضاً تتناول مسائل أخرى مثل الاحتياجات الإنسانية من الطعام، والسكن، والتعليم، والتوظيف، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن القضايا الخاصة التي يتناولها الكتاب في فصوله المعاناة الإنسانية الناجمة عن التفرقة بين الجنسين في بعض مجتمعات العالم، وبعض النقائص التي تعانيها فئات اجتماعية معينة مثل ممارسات التمييز وغياب العدالة في توزيع الموارد والخدمات الصحية، ومنها خدمات الصحة النفسية بصفة خاصة، كما يركز المؤلفون

على بعض السلوكيات التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصحة النفسية مثل ظاهرة التدخين، وإدمان المخدرات والكحوليات، والانحرافات السلوكية والجنسية، وأثر العادات والتقاليد على السلوك الإنساني في حالات الصحة والمرض.

ويتناول هذا المرجع بالإضافة إلى الاضطرابات النفسية بعض الظواهر التي تزايد انتشارها في مختلف المجتمعات في العالم بصورة متفاوتة، ومنها على سبيل المثال الهموم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بعض المجتمعات التي تلقي بظلالها على الحالة النفسية والصحية للأفراد، ومثال ذلك معاناة ما يقرب من ثلث سكان الأرض الفقر والجوع أو سوء التغذية، وانتشار الأمراض مع تدني مستوى الخدمات الصحية، وذلك بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن الصراعات السياسية والاجتماعية والحروب التي تنتشر في أماكن كثيرة من العالم، ومن الظواهر المرتبطة بهذه المشكلات ظهور فئات خاصة من ضحايا الصراعات العسكرية، والظلم الاجتماعي، والنزاعات العرقية، وأعداد كبيرة من اللاجئين ومجموعات المهاجرين نتيجة للكوارث الطبيعية أو بسبب صراعات وحروب من صنع البشر... وكل هذه المجموعات بحاجة إلى المساندة النفسية للتخفيف من المعاناة الإنسانية الجماعية والمساعدة على تضميد الجراح النفسية ومنع تفاقم المشكلات المتعلقة بالصحة النفسية لهذه المجموعات.

ويتضمن هذا المرجع – من خلال ما يحتويه من معلومات حول حجم مشكلات الصحة العقلية في مجتمعات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية – الكثير من الإحصائيات والأرقام التي تشير إلى الاتساع الهائل لانتشار الأمراض العقلية والأعباء المترتبة عليها، التي تمثل نسبة تصل إلى 15% من العبء الكلي للأمراض، وعلى سبيل المثال فإن مرض الاكتئاب يصيب 7% من سكان العالم، ويبلغ انتشار حالات القلق من 20% إلى 30% في مجتمعات العالم، وتضم اضطراب القلق العام، ونوبات الهلع، وحالات الوسواس القهري، واضطراب الضغوط التالية للصدمة، ويصيب مرض الفصام العقلي (الشيزوفرنيا) نسبة 1% من سكان العالم، كما أن حالات التخلف العقلي التي تسبب الإعاقة الذهنية تصل نسبتها من 8% إلى 10% بالنسبة للحالات عموماً، منها 2% إلى 4% حالات شديدة تتطلب الرعاية الكاملة والتأهيل المستمر، وتصيب حالات الخرف، ومنها مرض الزهايمر نسبة 5% من المسنين فوق سن 65 عاماً، وتزيد هذه النسبة إلى 20% من كبار السن الذين تتعدى أعمارهم 85 عاماً، وبالإضافة إلى ذلك فإن حالات الصرع – أكثر الأمراض العصبية

انتشاراً – تصيب نسبة 1% من مختلف الأعمار في بلدان العالم، وتشير بعض الدراسات إلى أن نسبة المرضى النفسيين تمثل ما يقرب من ثلث المرضى الذين يتوافدون على العيادات والمستشفيات، وتشير التقارير إلى توقع زيادة معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية على مدى العقود القادمة مما يتطلب وضع الصحة العقلية ضمن أولويات جدول الأعمال العام في كل مجتمعات العالم.

ويتمثل أحد الخطوط العريضة في هذا المرجع في ربط الاضطرابات النفسية بالعوامل الاجتماعية في مجتمعات العالم المتقدمة والنامية؛ – أي في كل من دول الشمال الغنية، ودول الجنوب الغنية –، وفي هذا السياق الشامل نوقشت العلاقة بين التخلف الحضاري ونقص الثروة من جهة، وبين مشكلات الصحة العقلية وزيادة معدلات انتشار الأمراض النفسية من الجهة الأخرى، وهناك أدلة تشير إلى علاقة ما بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من جانب وبعض الأمراض والاضطرابات والظواهر العقلية والسلوكية من جانب آخر، وفي هذا السياق تناول الكتاب إدمان المخدرات والكحول، وسلوك العنف، والاكتئاب، والانتحار، وتحديد بعض مؤشرات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين هذه الظواهر وبين التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التي تميز العصر الحالي في مختلف مجتمعات العالم.

ويتضمن الكتاب كذلك عرضاً لقضايا مهمة تتعلق بالسلوكيات الإنسانية وعلاقتها بالصحة، ومن ذلك معاناة الإنسان في البلدان منخفضة الدخل مختلف الأمراض التي تؤدي إلى الوفاة وتدني مستويات الصحة العامة من ناحية والمشكلات السلوكية مثل العادات الغذائية ونمط الحياة واستخدام مواد الإدمان أو انتشار سلوك العنف من ناحية أخرى، والمثال على ذلك عادة التدخين التي تؤدي إلى مشكلات صحية وآثار سلبية أخرى اقتصادية واجتماعية. ويتطرق الكتاب أيضاً في بعض فصوله إلى سلوكيات أخرى مثل النظافة الشخصية والسلوك الجنسي وحقوق الإنسان، وعلاقة كل هذه الأمور بالصحة البدنية والعقلية؛ حيث يتضمن دعوة إلى الاهتمام بمستوى التعليم وضبط الأدوار الاجتماعية وتعديل السلوكيات السلبية للوصول إلى وضع جيد ومتوازن من الصحة النفسية.

وفي الفصلين الأخيرين لهذا الكتاب الذي يعد بمنزلة تقرير شامل عن الصحة العقلية في العالم عرضت السياسات والأبحاث المستقبلية للخبراء والباحثين والممارسين ورجال الإدارة على المستويين المحلي والدولي، ومن خلال ذلك أمكن

التوصل إلى وجود أوجه محلية للقوة، ومشروعات واعدة واستجابات مبتكرة لمواجهة المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية في كل المجتمعات بما في ذلك البلدان ذات الموارد المحدودة، وهناك فرصة قائمة لتنفيذ برامج مختلفة ذات فائدة للنهوض بمستوى الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى النهوض بالصحة العقلية، ويتم ذلك من خلال منح الأولوية لمواجهة المشكلات النفسية واعتبار الصحة العقلية والسلوكية في مقدمة الأولويات، واعتبار أنه من حق المواطنين أن يتطلعوا إلى الحياة في ظروف ملائمة تتوافق مع المعايير الصحية والحق في حياة كريمة، وتوفير الطعام والمياه النقية، والمسكن المناسب، والأمن لكل إنسان من التعرض للاعتداء. ويؤكد التقرير أن هدف توفير هذه الحقوق الإنسانية الأساسية يجب أن يتحقق للجميع من خلال سعي من تتوافر لهم النوايا الطيبة في جميع أنحاء العالم.

ومن خلال مناقشة كيفية مواجهة المشكلات المتعلقة بالصحة النفسية في مختلف مجتمعات العالم تضمن الكتاب بعض الخطط المستقبلية الفعالة في هذا المجال، مثل تغيير مفاهيم المجتمع واتجاهاته نحو الأمراض العقلية وإزالة الوصمة المرتبطة بها، وضرورة الاهتمام بتطوير خدمات الصحة النفسية الحديثة وتقديمها لكل قطاعات المجتمع عن طريق تعزيز الاكتشاف المبكر للمشكلات النفسية، والتدخل لمواجهة الظواهر النفسية والسلوكية على المستوى الفردي والجماعي في التوقيت الملائم لتجنب المعاناة التي تترتب على زيادة انتشار الاضطرابات النفسية.

ختاماً، فإن هذا الكتاب يعد مرجعاً مهماً وتقريراً شاملاً عن الأمراض العقلية والاضطرابات السلوكية في البلدان المتقدمة والنامية في العالم على حد سواء، وهو - بكل المقاييس - جهد هائل في جمع هذا السيل من المعلومات القيمة التي تضمنها وتقديمها وصياغتها، ويجب الإشارة هنا إلى الجهد الكبير الذي بذله المؤلف ومجموعة العمل المشاركة له، كما يجب التنويه بالجهد الهائل الذي بذله المترجم ليضع بين أيدينا في النهاية هذا الكتاب الجيد والمفيد للقارئ المتخصص والعادي وكل من يطلب العلم والمعرفة. والكتاب يعد - بما يحتويه من حقائق ومعلومات - إضافة جيدة إلى المكتبة العربية.



التقارير:

مؤتمر حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية
التحديات المعاصرة والاستراتيجيات المطلوبة

إعداد: أحمد حلواني*

ذلك هو عنوان المؤتمر السنوي الذي أقامه مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان برعاية السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وشارك فيه خمسون باحثاً يمثلون مختلف الأقطار العربية من مغربه إلى مشرقه ومن مختلف الاختصاصات التي تدخل في مجالات حقوق الإنسان والعدالة الجنائية إضافة إلى حضور ومشاركة مكثفة تمثل مختلف الفعاليات السياسية والثقافية والأمنية من الأردن.

عقد المؤتمر في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية أيام 27، 28، 29 حزيران (يونيو) 2006م.

وشكّل من خلال رعايته والحضور المكثّف لحفل الافتتاح دليل اهتمام بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والوعي بمغزاها وانعكاساتها على بناء الشخصية وتحقيق الذات العربية الفردية والجماعية، وأن هذا الأمر أصبح من أبرز التحديات التي تواجه الحياة العربية المعاصرة في إطارها الحضاري المنسجم مع المفاهيم والمعطيات العالمية.

أكدت كلمات الافتتاح أن الجهل بمفهوم حقوق الإنسان يشكل في ثقله وخطورته من حيث نتائجه السلبية أزمة توازي عدم احترام الحقوق وانتهاكها.

وفي هذا المجال استعيدت المفاهيم التي رسخها عقد الأمم المتحدة بين أعوام 1995–2004م، الذي كرّس لموضوع التربية على ثقافة حقوق الإنسان، وكرّست في

---

* أستاذ علوم الإعلام والاتصال المساعد، جامعة دمشق، عضو اللجنة التنفيذية للجمعية العربية للعلوم السياسية، سورية.

ذلك العقد أنشطة متنوعة لتحقيق هدف التربية على ثقافة حقوق الإنسان في مجالات التعليم والتدريب والإعلام، واستذكرت الكلمات في الآن نفسه ما أكدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) 1994م، من أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان هو في حد ذاته حق من حقوق الإنسان إضافة إلى ما تضمنه دستور منظمة اليونسكو في توضيحه الهدف الذي يقف وراء تأسيس المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم والمتمثل بـ... (المساهمة في صون السلم والأمن الدوليين بالعمل والثقافة بغية ضمان احترام الجميع للعدالة والقانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية).

وفي هذا السياق أجمعت الأبحاث والمداخلات التي شكلت مدخلاً لمفهوم ثقافة حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية على أن ثقافة حقوق الإنسان تعني تلك القيم الراسخة في الوجدان الجمعي، التي تحرّك سلوك الأفراد نحو احترام حقوق الإنسان المتأصلة في الذات البشرية.

كما أكد الجميع أهمية الرابط الخلاق بين فكرة التربية على حقوق الإنسان وحق الأفراد في التربية والتعليم وبناء ذواتهم على تقاليد احترام قيم حقوق الإنسان ومبادئها، كما ورد في المادة (113) من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي نصت على حق كل فرد في التربية والتعليم وعلى وجوب توجيه التربية والتعليم إلى إنماء الشخصية الإنسانية وتنمية الإحساس بكرامتها وحمايتها.

وهو ما أكده الدكتور أسامة ثابت الألوسي الباحث المتخصص في القانون الدولي لحقوق الإنسان بقوله: ليس مهماً معرفة الفرد بحقوق الإنسان وإنما أن يمارس هذه المعرفة بمداها الكبير في التأثير على العقل والوجدان لتخلق الدافعية إلى تشكل اتجاهاته وتبني مواقف في السلوك تفضي إلى ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها.

ولقد شكل المؤتمر في ربطه بين العدالة الجنائية وحقوق الإنسان مجالاً واسعاً لمناقشات كبيرة بين رجال الحقوق والقانون ورجال الأمن والشرطة الجنائية وأساتذة علم الاجتماع والتربية. وفي هذا المجال يقول الدكتور الألوسي: تكتسب التربية على حقوق الإنسان في إطار هيئات العدالة الجنائية قدراً كبيراً من الأهمية للصلة الكبيرة بينهما، التي تظهر فيما يأتي:

أولاً: أن مكافحة الجريمة بأشكالها المختلفة، التي تنهض بمسؤولياتها هيئات العدالة الجنائية، إنما تفضي إلى الانتصار لحقوق الإنسان التي يتوجب أساساً على هذه الهيئات حمايتها، وعلى رأسها حق الأفراد في الحياة الحرة، وحماية الملكية الفردية، والسلامة الجسدية، وما إلى ذلك من حقوق.

ومن المتعارف عليه أن قيام هيئات العدالة الجنائية بمهامها يفضي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي عبر إشاعة الاستقرار وكفالة الطمأنينة العامة بما يعزز حق الأفراد والجماعات في الأمن المؤدي إلى تنمية عامة بحيث يشكل الأمن الأرضية الأساسية للتنمية بمختلف مجالاتها.

ثانياً: أن صلة هيئات العدالة الجنائية ومصالحها مع حقوق الإنسان بعد وقوع الجريمة تتجلى بدلالات أخرى، لها علاقة كبيرة أيضاً بحقوق الإنسان؛ حيث أقرّ القانون الدولي لحقوق الإنسان والدساتير الوطنية والتشريعات الجنائية مجموعة من القواعد، من أبرزها:

- المتهم بريء حتى تثبت إدانته.
- مبدأ شرعية الإجراءات الجزائية، وعدم التعسف في استخدامها.
- المساواة أمام القانون.
- احترام الكرامة الإنسانية للأشخاص الذين تقيَّد حريتهم.
- الحق في الدفاع عن النفس.
- حظر التعذيب.
- حق اللجوء إلى القضاء.
- الحق في محاكمة عادلة.
- لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص.
- شخصية العقوبة.
- عدم رجعية القانون الجنائي على الماضي.
- الحق في توكيل محام.
- علانية المحاكمة.
- استقلال القضاء.

- عدم جواز المحاكمة على جرم واحد مرتين.
- فصل المتهمين عن المدانين.
- حق المذنبين في إعادة تأهيلهم لدمجهم في الحياة الاجتماعية أعضاء نافعين بعد انتهاء مدة عقوبتهم.

ولم تقتصر محاور المؤتمر على المواضيع الفنية في مجال الحقوق الجنائية فقط، بل تعدتها إلى قضايا ومسائل أخرى.

وقد تحدث الدكتور حسن حنفي أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة عن امتلاك الجسد بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وعن الثنائية القديمة للفصل بين البدن والنفس، كما تحدث د. مسعود ضاهر من لبنان عن مفهوم الأمن الثقافي وحق الفرد في الثقافة، وتحدث كاتب هذا التقرير (د. أحمد حلواني أستاذ الإعلام في الجامعات السورية) عن الحق في الإعلام والاتصال معرجاً على حق المواطن العربي في حرية الانتقال داخل وطنه العربي الكبير دون قيد أو شرط، منتقداً الإجراءات المتخذة في إعاقة حق التنقل للمواطنين العرب معنوياً ومادياً.

كما قدم د. شروق كاظم سلمان من العراق والمحامي جمال بدر العواضي من اليمن والعقيد طايل المجالي والوزيرة السابقة أسمى خضر وأحمد جرادات والمحامية غصون رحال، من الأردن أبحاثاً عن دور المجتمع وترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، ومعايير إنصاف الضحايا ومتطلباته، وتفعيل الحياة الثقافية، والحد من ظاهرة الانحراف، مع توقف خاص عند حقوق الإنسان الفلسطيني في إطار العدالة الجنائية في ظل الاحتلال الإسرائيلي والأوضاع الخاصة التي تمر بها السلطة الفلسطينية. إضافة إلى أن موضوع الديمقراطية بقي موضوعاً مركزياً في إطار المشاركة السياسية والتنمية المستدامة، ونظرة الإسلام إلى حقوق الإنسان وريادته في هذا المجال، التي توقف عندها بشكل خاص د. محمد سعدو الجرف الأستاذ في جامعة أم القرى بمكة المكرمة موضحاً نظرية المقاصد في الإسلام.

أما موضوع المرأة وحمايتها من العنف فقد عرضه د. أحمد عبدالحليم عطية الأستاذ في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وقوَّم فيه الخطاب النسوي العربي، وصنَّفه بعدم ارتقائه إلى مستوى الفكر النسوي الغربي من حيث العمق والمعالجات الجادة لمشكلات النساء معتبراً أن منطق رد الفعل هو المنطق السائد في الخطاب النسائي العربي، في حين أن د. محمد أمين الميداني الأستاذ المحاضر في جامعة روبير

شومان بستراسبورغ بفرنسا قدم تصنيفاً ممنهجاً للمعايير الإقليمية لحماية المرأة والطفل من العنف في العالم العربي.

من الخليج كانت هناك مشاركات واسعة ومميزة من البحرين وقطر، في حين غاب الباحثون المشاركون من دولة الكويت بسبب الانشغال الطارئ في الانتخابات النيابية بعد أن كان برنامج المؤتمر مليئاً بمشاركات كويتية انصبت على تجارب الكويت المتقدمة في مجال حقوق الإنسان.

المشاركات البحرينية والقطرية تركزت على تقديم تجارب ميدانية ومقارنات بين التشريعات الدولية في مجال حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية وحماية المرأة والطفل؛ حيث قدمت الأستاذة مريم يوسف عرب الخبيرة في وزارة العدل القطرية رؤية تقويمية حول التشريعات الوطنية لحماية المرأة والطفل من العنف، وعرضت تجربة المؤسسة القطرية في هذا المجال.

وقدم المهندس عبدالنبي العكري من البحرين تجربة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، أما حالة السجون في البحرين ودور مركز الإصلاح والتأهيل في رعاية المسجونين وتأهيلهم، فقد قدمته د. سبيكة محمد النجار الأمين العام للجمعية البحرينية لحقوق الإنسان. ومن المغرب العربي كانت هناك مشاركات من المغرب والجزائر وليبيا؛ فقدم الدكتور بن داوود عبدالقادر معمر من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة وهران الجزائرية بحثاً عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر في ميزان العدالة الدولية بين الخيارات الأمنية وأطروحة الخطر الأخضر، وقد أوضح فيه تراجع مساحة الحماية الدولية للحقوق وحرية الدول والجماعات بتحول مجلس الأمن الدولي إلى مجلس للحرب، على حد قوله.

كما قدم أ. د. محمد المالكي الأستاذ في جامعة فاس مقاربة مغربية في معالجة انتهاك حقوق الإنسان على ضوء تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة. وقدمت د. فايزة يونس الباشا من جامعة الفاتح بليبيا مقاربة حول حقوق الإنسان في مؤسسة الإصلاح والتأهيل على ضوء المواثيق الدولية والتشريع الليبي.

أما مداخلة د. عبدالحسين شعبان رئيس الشبكة العراقية لثقافة حقوق الإنسان والتنمية والمفكر العراقي المعروف فقد جاءت من خلال بحث أكاديمي عن المحكمة الجنائية الدولية من منظور العدالة وحقوق الإنسان، ذكر فيه أهمية إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان مذكراً د. محمد بن خضراء ممثل الأمين العام لجامعة الدول

العربية في المؤتمر والمشارك في أعماله بضرورة إحياء هذا الموضوع في إطار جامعة الدول العربية.

وإذا كان من الصعب عرض مجمل القضايا والآراء والتجارب والأفكار التي طرحت في المؤتمر ضمن هذا التقرير فإن البيان الختامي حاول أن يقدم وقفة، مع أهم النقاط والمقترحات في:

1 – تعزيز حقوق الإنسان في إطار القضاء الجنائي من خلال تسعة عشر بنداً، ختمها في الحث على ضرورة توقيع الدول العربية على وثيقة الإعلان العالمي لاستقلالية القضاء.

2 – تعزيز حقوق الإنسان في إطار الأداء المهني لأجهزة الشرطة مع التركيز على ضرورة تعزيز تجربة الشرطة الأسرية والمجتمعية التي من شأنها تعزيز وتعميق الطابع الاجتماعي والإنساني للشرطة.

3 – تعزيز حقوق الإنسان في إطار مؤسسات الإصلاح والتأهيل.

4 – دور المجتمع المدني في تعزيز العدالة الجنائية وإشاعة الأجواء الديمقراطية وتوسيع هامش مشاركة المجتمع المدني في آلية صنع القرار وصياغة المستقبل.

5 – حقوق الإنسان في الاستراتيجيات المناهضة للعنف الأسري.

6 – التربية على ثقافة حقوق الإنسان لتحقيق العدالة الجنائية. وتضمن هذا البند اقتراح إصدار مجلة متخصصة لنشر الفكر القانوني وثقافة حقوق الإنسان وتفعيل الدور المدني مع حث وسائل الإعلام العربية على الاهتمام بهذه القضايا.

7 – حماية حقوق ضحايا الجريمة.

8 – حماية حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي الإنساني.

9 – الدعوة لتأسيس رابطة عربية للعدالة الجنائية، تستقطب جهود الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمحامين والمتهمين.

وأخيراً، فقد كان المؤتمر فرصة عربية لمشاركة اختصاصيين من ميادين الحقوق والأمن الجنائي وعلوم الاجتماع والسياسة والإعلام والاتصال وشرائح مختلفة من السياسيين والمثقفين في تفعيل هذا الجانب المهم في الحياة العربية؛ بحيث تواكب متطلبات الحياة الحضارية الإنسانية المعاصرة، وتضع الأسس العلمية لمتابعتها ونشرها في كل الصعد اللازمة.

التقارير:

مؤتمر (مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج)

المنامة: 10-11/9/2006م

إعداد: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

تحت رعاية الشيخ «خليفة بن سلمان آل خليفة» رئيس الوزراء بمملكة البحرين، نظمت وزارة الداخلية بالتعاون مع مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية مؤتمراً إقليمياً تحت عنوان «مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج». شارك فيه عدد من الباحثين والمتخصصين من دول مجلس التعاون الخليجي ودول عربية أخرى، قدموا 16 ورقة بحثية. ويجيء عقد هذا المؤتمر في وقت تتصاعد فيه أزمة الملف النووي بين إيران والمجتمع الدولي، وإعلان إيران عن نجاحها في تخصيب اليورانيوم، وبداية إنتاج الماء الثقيل، وهو ما يضع دول الخليج الأخرى في مواجهة عدد من التحديات والمخاطر تناولها هذا المؤتمر بشكل مفصل، وخلص إلى عدد من التوصيات.

وكانت الورقة الأولى بعنوان **(الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية)** وقدمها د. مصطفى علوي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة. وقوّمت الورقة الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، وخلصت إلى أن سجل الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي هو سجل مختلط بين النجاح والفشل؛ فالإنجازات التي تحققت هي إنجازات غير كاملة أو منقوصة. ومن مؤشرات النجاح التي توصلت إليها الورقة ازدياد عدد الدول أطراف المعاهدة الرئيسة في النظام الدولي لمنع الانتشار، وهي معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعام 1986؛ فقد وصل ذلك العدد إلى 187 دولة، وينقص حجمه 4 دول فقط عن حجم عضوية الأمم المتحدة، كما أن هناك 63 دولة فقط قد صادقت على البروتوكول الإضافي؛ أي أنه ما زال بعيداً عن العالمية.

وخلص الباحث إلى أن الضعف الأخطر في سجل الجهود الدولية لمنع

* مساعد وزير الخارجية الأسبق في جمهورية مصر العربية.

الانتشار النووي هو ذلك الذي يميز الشق الخاص من هذه الجهود بنزع السلاح النووي. فالمادة السادسة من معاهدة منع الانتشار - الخاصة بنزع السلاح النووي - لم تنفذ، والدول النووية عاقت تشكيل مجموعة للتفاوض حول هذه المسألة في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح.

أما الورقة الثانية، وقدمها د. وائل ناصر الدين محمد الأسد، مدير إدارة العلاقات متعددة الأطراف بجامعة الدول العربية، فكانت بعنوان (**الجهود الإقليمية لمنع انتشار الأسلحة النووية**). انطلق الباحث من فرض مهم، وهو أن «آلية المناطق الخالية من الأسلحة النووية (NWFZ) تعد أهم وأقدم الآليات الإقليمية التي تستخدم للحد من التسلح بين مجموعات من الدول في مناطق جغرافية محددة، وواحدة من أهم الإجراءات في بناء الثقة والأمن (CSBMs) على المستوى الإقليمي». واعتبر أن الفكرة الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حققت نجاحات في العديد من المناطق المختلفة (أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ومنطقة جنوب شرق آسيا، ومنطقة أفريقيا). كذلك أعلن رسمياً إخلاء بعض مناطق العالم غير المأهولة من الأسلحة النووية، ومن بينها القطب الجنوبي، والفضاء الخارجي، والقمر... وذهب المتحدث إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية من شأنها تعزيز الأمن الإقليمي، وعلى رأسها تعزيز الاستقرار الإقليمي وبناء الثقة. ودعا المتحدث إلى أهمية تشجيع المجتمع الدولي - من حيث المبدأ - التجمعات والمجموعات الإقليمية مثل منطقة الشرق الأوسط وغيرها، ولا يجب التخلي عن إقامتها على الأمدين المتوسط والبعيد.

أما الورقة الثالثة، وقدمها د. عبدالنبي الغضبان، مدير إدارة العلوم البيئية بمعهد الكويت للأبحاث البيئية. فكانت بعنوان (**آثار وتداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج**). حيث قارن د. عبدالنبي بين الآثار التي خلفتها كارثة «تشير نوبل» وبين احتمال أن تشهد أحد المفاعلات في المنطقة (محطة بوشهر) تسرباً مماثلاً، في هذه الحالة فإن التداعيات على منطقة الخليج ستكون شبيهة بما حدث في أوكرانيا.

وحذر المتحدث من خطورة حدوث تسرب إشعاعي في أي من المنشآت النووية الإيرانية على منطقة الخليج، وذلك لقربها من دول الخليج العربي، حيث يفصل الخليج العربي بين حدود جمهورية إيران الإسلامية والدول الخليجية. وعلى سبيل المثال تبعد منطقتا ميناء بوشهر والأهواز - المزمع إنشاء مفاعلات نووية بهما من نوع (VVER1000) - ما بين 50 و 200 كم عن دولة الكويت.

والورقة الرابعة تناولت (**التداعيات الاقتصادية لسياسة الانتشار النووي على منطقة الخليج**)، وقدمها الأستاذ أحمد النجار، الخبير الاقتصادي بمركز الأهرام. وأوضح أن هناك آثاراً وتداعيات اقتصادية متنوعة للانتشار النووي في أي منطقة؛ بحيث يمكن إسقاطها على منطقة الخليج وعلى باقي البلدان العربية التي أصبحت محاطة بدول نووية معادية أو صديقة أو محايدة، وإن كان من الضروري الإشارة إلى أن آثار الانتشار النووي وتداعياته في أي منطقة على الدول غير النووية فيها، يتوقف على نمط تفاعل هذه الدول مع قضية الانتشار النووي في منطقتها.

واعتبر المتحدث أن الآثار والتداعيات الاقتصادية للانتشار النووي بشقها الإيجابي علمياً وتقنياً وصناعياً وطبياً وفي مجال توليد الكهرباء، هي من نصيب الدول النووية وحدها. أما تكاليف الانتشار النووي وآثاره السلبية، فإن الدول النووية تتحمل تكاليف برامجها النووية، بينما تتحمل الدول غير النووية أعباء وتكاليف مضاعفة لتكثيف تسلحها التقليدي للحفاظ على قدرتها على الدفاع عن نفسها والحفاظ على مصالحها الوطنية في المناطق التي حدث الانتشار النووي فيها.

وتناولت الورقة الخامسة (**الآثار الأمنية للانتشار النووي على منطقة الخليج**) وقدمها د. صالح القلاب، عضو مجلس الأعيان الأردني. ورأى أن المماحكة الدولية حول امتلاك إيران لقدرات نووية في المجال العسكري أدت إلى إثارة القلق وعدم الاستقرار في هذه المنطقة؛ وذلك على الرغم من كل الرسائل الإعلامية التي تحرص طهران على إرسالها إلى عواصم دول هذه المنطقة كلما ارتفع منسوب التحديات المبادلة بينها وبين الولايات المتحدة.

وخلص القلاب إلى أن المشكلة مع الجارة التاريخية إيران ليس امتلاكها للأسلحة النووية ولا لتطلعها لدور تقول إنها تستحقه في الإقليم كله وفي مقدمته منطقة الخليج، لكن المشكلة تكمن في أنها – حتى قبل أن تصبح دولة نووية وحتى قبل استكمال مساعيها للعب دور إقليمي – لا تتورع عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، وهذا كله يجعل هذه المنطقة قلقة ومتوترة على هذا النحو، ويجعلها في حالة استنفار مستمر على حساب قضاياها الأخرى الملحة، والتي في مقدمتها قضية التنمية.

والورقة السادسة تناولت (**التداعيات السياسية لسياسة الانتشار النووي على المنطقة**)، وقدمها د. إبراهيم عثمان، المدير العام لهيئة الطاقة الذرية السورية؛ حيث

أشار إلى أنه كان من المتوقع أن يؤدي كشف بعض البرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط إلى البدء بحوار يعالج مشكلة أسلحة الدمار الشامل برمتها، ولكن ذلك لم يتحقق، وما زال الشرق الأوسط يشكل مجالاً خصباً لانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وذلك لأن إسرائيل لا تزال بعيدة عن متناول المساءلة والتفتيش، مما أدى إلى وجود شعور عميق بفقدان الأمن في هذه المنطقة. وأرجع ذلك إلى عملية الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا الانتشار النووي في المنطقة.

أما الورقة السابعة، وهي بعنوان **(القدرات النووية الإسرائيلية)**، فقدمتها المهندسة مها يوسف عبدالرحيم، رئيسة مكتب الضمانات – هيئة الطاقة الذرية السورية. حيث أشارت إلى أن الاستراتيجية النووية الإسرائيلية تعتمد على سياسة التعتيم، وتنطلق من مبدأ وجوب حماية وجود إسرائيل بوصفه هدفاً مطلقاً ما دامت تشعر أن وجودها في المنطقة معرض للخطر؛ وهو ما صرح به عضو الكنيست «إفرايم سينييه» في صحيفة هاآرتس عام 1998 عندما قال: «إن التعتيم النووي ما زال يشكل أقوى رموز الردع، وإن أي تدخل أو رقابة أجنبية تعني التجرد من الردع الوحيد الذي تمتلكه إسرائيل». وحذرت المتحدثة من أن استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وغياب الرقابة الدولية عن النشاطات النووية الإسرائيلية كافة، يؤديان إلى تعريض الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط إلى خطر محتم ناجم عن التسرب الإشعاعي من المواقع النووية الإسرائيلية وبخاصة مفاعل «ديمونة».

والورقة الثامنة – وهي بعنوان **(القدرات النووية الهندية والباكستانية)** – قدمها د. محمد السيد سليم، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والخبير في الشؤون الآسيوية؛ استعرض في البداية القدرات العسكرية لكل منهما، والعقيدة العسكرية النووية التي تنطلق منها الدولتان، وتناول تأثير امتلاك الدولتين للقدرات النووية على طبيعة التوازنات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، وعلى الصراع بين الدولتين حول كشمير، كما أن لها دلالات مهمة لدول مجلس التعاون الخليجي.

وذهب إلى أنه يمكن الاستفادة من الخبرة الهندية/ الباكستانية لامتلاك السلاح النووي عربياً، من زوايا عديدة، **أولها**، ضرورة أهمية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في امتلاك القدرات النووية. **ثانيها**، أهمية وجود قيادة علمية مدعومة سياسياً للبرنامج النووي، مع تطوير المقدرة الذاتية والإقلال التدريجي من الاعتماد

على الخارج. ثالثها، القدرة على مقاومة ضغوط الدول الكبرى للتأثير في مسارات البرنامج النووي.

وبحثت الورقة التاسعة (**البرنامج النووي الإيراني**)، وأعدها د. محمد السعيد إدريس، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، وأشار إلى أن الإشكالية الأساسية في أزمة الملف النووي الإيراني تتركز في الفجوة المتسعة بين موقف إيراني يرتكز على حق قانوني مطلق بامتلاك برنامج نووي للأغراض السلمية ويبدي استعداده لالتزام جميع مطالب الشفافية والتفتيش، ومواقف أخرى، قد تتباين بعض الشيء ترى أن المشكلة تتعلق بحقيقة الدوافع الإيرانية من الأنشطة النووية. هنا تحرص هذه المواقف على تجنب الحديث عن مسألة «الحق» الإيراني، وتركز على «الدوافع»، وتشكك في «النوايا» الإيرانية، ومن ثم أخذت الأزمة أبعاداً أخرى سياسية وغير سياسية منذ أن باتت معروضة على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 2003. وتوقع الدكتور إدريس أن تؤدي أية مواجهة محتملة بين الولايات المتحدة وإيران إلى تداعيات خطيرة على المستويين العالمي والإقليمي؛ بمعنى أن أصداءها لن تقتصر على المستوى الإقليمي فقط، بل ستمتد إلى المستوى العالمي.

وبحثت الورقة العاشرة (**الخيار النووي العربي**)، وقدمها د. أحمد سعيد نوفل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة اليرموك. ودعا في البداية إلى ضرورة إحياء الخيار النووي العربي وإعادة طرحه، وهذا لا يعد أمراً سهلاً، وإن كان بإمكان العرب التغلب على الصعوبات التي تعترض ذلك من خلال امتلاك الإرادة السياسية من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية، خصوصاً أن عامل الزمن ليس في صالحهم؛ إذ كلما مر الوقت أسهم ذلك في تقوية القدرات النووية الإسرائيلية التي لن يستطيع العرب اللحاق بها. ويرى الدكتور نوفل أن الحاجة تبدو ضرورية إلى اقتناع الدول العربية بخطورة التهديد النووي للأمن القومي العربي، في حال عدم امتلاك قوة ردع نووية عربية تستطيع من خلالها صد أي تهديد أو عدوان نووي قد يتعرض له أي قطر عربي. كما أن تهديد إسرائيل باستعمال السلاح النووي لن يكون موجهاً ضد دولة عربية دون غيرها، وإنما سيكون موجهاً ضد الجميع.

ودعت الورقة الحادية عشرة، التي أعدها د. مصطفى عبدالعزيز مرسي مساعد وزير الخارجية السابق، إلى إعادة التفكير في الأسس والخيارات من منظور وطني، انطلاقاً من الفرضين التاليين:

الفرض الأول الرئيسي يرى أنه ما لم يتم تقليص الدور الأمريكي تدريجياً وزيادة مساحة مسؤولية الأطراف الإقليمية وحجمها في تشكيل أمن الخليج، فإن ذلك سيجعل أي تصور لقيام صيغة ذاتية لتحقيق الأمن في الخليج، تشارك فيه جميع الدول المطلة على مياهه، يبدو مجرد صيغة نظرية. **والفرض الثاني** يرى أن الخروج من هذه الحلقة الخبيثة يتطلب بذل جهود جادة لتحسين العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران والعراق، تكون قادرة على اختراق حائط عدم الثقة.

وأشار الدكتور مصطفى عبدالعزيز إلى أن الوضع الإقليمي الخليجي الحرج الراهن أصبح يستوجب، بذل جهود مكثفة للبحث عن صيغة جديدة للتعايش والوفاق الإقليمي، لعدة أسباب، لعل في مقدمتها:

1 - أن استمرار طغيان البعد الدولي وتأثير أطرافه الفاعلة على تفاعلات العلاقات الإقليمية في منطقة الخليج، دون تحرك سياسي إقليمي مقابل، سيؤدي إلى استمرار حالة إشغال الأطراف الإقليمية بأعراض المرض دون التركيز على أسباب ظهوره واستمراره، وهو الجانب الاستراتيجي الأهم.

2 - إن اعتماد الأمن الإقليمي على موازين القوى العسكرية وحدها يخلق - عادة - دائرة مفرغة تستغلها أطراف خارجية، وثغرات جاذبة قد تغري بعض الأطراف الإقليمية بممارسة نوع من الهيمنة الإقليمية أو القيام بمغامرات لزعزعة استقرار المنطقة، في ظل غيبة آليات إقليمية مشتركة تحول دون ذلك. وطرح الباحث ثلاث آليات بوصفها نماذج مناسبة لبناء أطر السلام الإقليمي الخليجي.

وتناولت الورقة الثانية عشرة، وقدمها د. عادل محمد أحمد، الأستاذ بالمركز القومي للأمان النووي **(السيناريوهات المحتملة لتطور سياسات الانتشار النووي)** من بينها: بقاء الأوضاع النووية الراهنة في المنطقة على ما هي عليه دون تغيير، الاعتراف الواقعي الأمريكي بامتلاك إسرائيل الأسلحة النووية، تغير الأوضاع النووية في المنطقة بتطوير القدرات النووية الإيرانية، انتشار برامج نووية سلمية في المنطقة، حيث شهدت المنطقة بالفعل بدايات انتشار لعدة برامج نووية سلمية تتمثل في امتلاك محطات نووية لإنتاج الكهرباء، إضافة لاستخدامات سلمية أخرى.

وخلصت الورقة إلى أن التعامل مع سياسات الانتشار النووي في المنطقة بفعالية ينبغي أن يقوم على توليفة بين عدة خيارات، أهمها الخيار التكنولوجي، وذلك بدراسة كيفية تعظيم الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الدول العربية لدخول

النادي النووي السلمي الذي يعاد تشكيله الآن، والخيار الدبلوماسي من أجل التوصل إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتناولت الورقة الثالثة عشرة، وقدمها د. سامي الفرج، مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية بعنوان: (**ملامح استراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري الإقليمي**)، فأوضح أن هدفها الأعلى هو السيطرة على مخرجات أزمة الملف النووي الإيراني لصالح دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعالم أجمع، وذلك بأخذ زمام المبادرة الدبلوماسية الحالية لحلها بالتعاون والتنسيق مع أطراف الأزمة كلهم، ونحن من ضمنهم، وهذا يتحقق بالمشاركة الكاملة في البرنامج النووي الإيراني، بما يحقق المنفعة الاقتصادية الكاملة لدول إقليم الخليج (مجلس التعاون الخليجي، إيران، العراق، اليمن).

واقترح د. الفرج أن تطرح دول المجلس مبادرة لإنشاء منطقة مشتركة تجمعها في منظومة متكاملة دفاعية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية، تقوم على تحقيق المصالح المشتركة لها؛ بحيث تحقق توازناً استراتيجياً لها على المستويين الداخلي والخارجي. تسمى هذه المنظومة «نظام الأمن الخليجي الشامل» Gulf Comprehensive Security Regime (GCSR). وأن تقدم دول المجلس هذه الاستراتيجية على أنها جزء مساند لجهود دول التحالف الغربي السياسي والعسكري والاقتصادي في العراق، وتعمل بالتعاون مع هذه الدول.

وعرضت الورقة الرابعة عشرة، التي قدمها د. محمد عبدالسلام، الخبير في وحدة الدراسات العسكرية بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. (**المحددات الأساسية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط) (NWFZS)**، وتتمثل في التالي: المحددات المتصلة بالنطاق الجغرافي للمنطقة، المحددات المتصلة بالصراعات القائمة في الإقليم، المحددات المتصلة بالأوضاع النووية في الإقليم، المحددات الخاصة بمواقف القوى النووية الكبرى من إنشاء المنطقة. ويرى د. عبدالسلام أن إقامة (NWFZs) في إقليم الشرق الأوسط لم تتحرك خطوة رسمية واحدة تتجاوز بها مرحلة «ما قبل المفاوضات» القائمة، ولو بإجراء محادثات رسمية غير ملزمة في هذا الاتجاه. وخلص د. عبدالسلام إلى أن الأمر يتطلب – في النهاية – قيام الدول العربية، وبخاصة في دائرتي الصراع العربي الإسرائيلي والخليج العربي، وربما شمال أفريقيا – بإعادة دراسة هذا الموضوع برمته، في اتجاه طرح

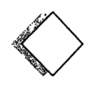
تصور تفصيلي متكامل وواقعي، للكيفية التي يمكن بها إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، استناداً إلى أسس قريبة مما ارتكزت عليها عمليات إقامة تلك المناطق في أقاليم العالم الأخرى، مع مراعاة خصوصيات الإقليم بالطبع.

وناقشت الورقة الخامسة عشرة، وقدمها اللواء الدكتور ممدوح حامد عطية، عضو المجالس المتخصصة برئاسة الجمهورية (مصر)، بعنوان: (**طرق الوقاية من المخاطر الناتجة عن الطاقة النووية العسكرية والسلمية**). ولفت الدكتور عطية النظر إلى نقطة مهمة، وهي أنه في حال حدوث كارثة نووية في إسرائيل، فإن آثارها لن تقف عند حدود إسرائيل، بل إنها سوف تشمل الجميع بدءاً بإسرائيل ذاتها، وبخاصة أن بناء مفاعلات إنتاج الأسلحة النووية، في هذه المنطقة من صحراء النقب، لم يأخذ في الاعتبار شروط «المعامل الزلزالي»، إذا ما تعرضت المنطقة لهزات أرضية تراوح شدتها بين 6 و7 درجات بمقياس ريختر. ولذلك حدث تسرب إشعاعي للنفايات النووية بعد سلسلة الهزات الأرضية التي تعرضت لها المنطقة خلال الفترة الماضية، على الرغم من أنها كانت أقل من هذا المعدل.

وتناولت الورقة السادسة عشرة الأخيرة (**طرق الوقاية من المخاطر الناتجة عن الاستخدامات العسكرية والمدنية للطاقة النووية**)، وأعدها د. منير زهران، المجلس المصري للشؤون الخارجية؛ حيث أشار إلى أن هناك حاجة للتوعية بمخاطر استخدام الأسلحة النووية وانعكاساته، سواء التي استخدمت بصورة منفردة بالاعتداء ولو لمرة واحدة على إحدى الدول، أو في حالة تبادل استخدام السلاح النووي بين دولتين أو أكثر في حرب نووية. وأكد د. زهران أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في التوعية بمخاطر الانتشار النووي، وتوزيع هذا الدور بين مختلف مؤسساته، ولا سيما الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث والدراسات والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

وانتهى المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات من بينها: تأكيد حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. وضرورة تفعيل الجهود المبذولة لجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة طرح مبادرات واقتراحات جديدة لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وإبراز مخاطر استمرار امتلاك إسرائيل لقدرات نووية على السلام

والأمن في المنطقة وعلى المناطق المجاورة، ودراسة كيفية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في الدول العربية، لدخول النادي النووي السلمي، الذي يعاد تشكيله الآن. والعمل على زيادة التعاون والتكامل العربي في مجال حيازة وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، طبقاً لخطط تكاملية طويلة المدى. وضرورة اهتمام الدول الخليجية والعربية بتربية كوادر علمية في المجال النووي المدني واحتياطات الأمان، وإنشاء لجنة طوارئ إشعاعية تختص بوقاية المدنيين، وتأمين سلامة المواصلات وحماية الموانئ والمنشآت والمؤسسات والمشروعات العامة. والربط بين نزع الأسلحة النووية ونزع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وغير ذلك من توصيات فنية مهمة.



رسالة ماجستير:

السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة

دراسة مقارنة لدورات الجمعية العامة في أعوام "1975-1978، 1985-1988، 1990-2001"

ولاء علي إبراهيم*

مشكلة الدراسة:

شهد النظام الدولي تغيرات مهمة منذ السبعينيات، واستمر هذا النظام سائداً حتى أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وتزامن ذلك مع حدوث تغيرات جذرية داخل النظام الإقليمي العربي، وقد ثار جدل حول تأثير هذه التغيرات على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومدى هذا التأثير.

وفي حقيقة الأمر اختلفت اقترابات الباحثين في بحث هذا التأثير، ومن ثم توصلوا إلى نتائج متباينة حول السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية سواء تعلق الأمر بدرجة تجانسه أو تنافره، أو قوته النسقية. فمنهم من حلل تأثير التغيرات في النظام الدولي ونظيرتها الإقليمية المواكبة (بخاصة أزمة الخليج الثانية) على الوضع في الشرق الأوسط، وأسقط خلاصة هذا التأثير على تجانس التصويت الإيراني أو تنافره تجاه القضايا العربية ومدى تلاؤمه مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة.

وعلى ذلك تتلخص إشكالية الدراسة في اختبار تأثير التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية والإقليمية والداخلية، منذ السبعينيات وحتى نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على تغير السياسة الإيرانية تجاه الدول العربية وكشف مضمون هذا التغير بالنسبة للسلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة. بعبارة أخرى كيف أثرت التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية

* باحثة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية؟ وإلى أي مدى ينسجم هذا السلوك مع تصويت الأغلبية؟ وما الدوافع والأسباب الكامنة وراء ذلك؟

تساؤلات الدراسة:

تتضمن الدراسة تساؤلاً رئيساً، هو:

إلى أي مدى كان للتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية تأثيرها على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، وهي: هل كان لنظام شاه إيران السابق على الثورة الإسلامية أثره على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية خلال الفترة الممتدة من 1975-1978؟ وما درجة هذا التأثير؟ وإلى أي حد كان السلوك الإيراني متجانساً مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ هل اختلف السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية خلال الفترة الممتدة من 1985-1988، باعتبارها الفترة التي شهدت قيام الحرب العراقية الإيرانية، وقيام الثورة الإيرانية؟ وإلى أي مدى كان السلوك الإيراني متوافقاً أو مختلفاً مع الفترة السابقة على قيام الثورة؟ بمعنى، إلى أي مدى اختلف السلوك التصويتي الإيراني بتغير النظام السياسي الإيراني؟ وهل كان هذا مع مصالح القضايا العربية المعروضة على الجمعية العامة في الفترة المذكورة أو ضدها؟ وإلى أي مدى كان هذا السلوك متجانساً مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة؟

هل كان لأزمة حرب الخليج الثانية (1990-1991) تأثير على نمط السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية؟ وما مدى تجانس هذا التصويت مع الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ وإذا كانت الإجابة نعم، أكان هذا التأثير في اتجاه واحد أم في اتجاهات متباينة؟

إلى أي مدى كان للتغيرات الحاصلة في النظام الدولي منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات تأثير على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة؟ وما مدى درجة تجانس هذا السلوك مع الأغلبية من ناحية أخرى؟

إلى أي مدى أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر على السلوك الإيراني تجاه القضايا العربية؟ وما درجة تجانسها مع تصويت الأغلبية داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة؟ وما درجة التجانس التصويتي الإيراني تجاه القضايا الجديدة

المعروضة على الأمم المتحدة، مثال قضايا الأمن في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب الدولي، والتسلح، وبخاصة بعد هذه الأحداث؟

فروض الدراسة:

انطلاقاً من تلك التساؤلات صيغ عدد من الفروض تحاول الدراسة اختبار مدى صحتها، وهي:

الفرض الأول:

كان للتغيرات الحاصلة في النظام الإيراني تأثيرها الواسع على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الفرض الثاني:

أثرت التغيرات الإقليمية على السلوك التصويتي الإيراني تجاه القضايا العربية بدرجة أوسع من تأثير التغيرات الحاصلة في النظام الدولي خلال الفترة محل الدراسة.

الفرض الثالث:

يرتبط نمط التصويت الإيراني – تأييداً، رفضاً، امتناعاً – تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنوعية هذه القضايا.

منهج الدراسة:

تحتاج المشكلة البحثية إلى منهج لدراستها، وفي هذه الدراسة يستخدم اقتراب السلوك التصويتي في دراسة السلوك الإيراني تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة في الفترات من 1975–1978، و1985–1988، و1991–2001.

ويقوم هذا الاقتراب انطلاقاً من أنه إذا استطاع الباحث التوصل إلى بيانات عن تصويت الدولة حول القضايا المثارة على جدول أعمال المنظمة الدولية، فإنه يستطيع تعرف سلوكها الخارجي على أساس أنه مؤشر دال – بدرجة كبيرة – على سلوكها الخارجي. فضلاً على ذلك، فإنه يمكن متابعة تطور السلوك الخارجي لدولة ما تجاه قضية معينة عبر فترة زمنية ممتدة من خلال الوقوف على أنماط تصويتها على تلك القضية وتعرفها، وأخيراً يمكن تعرف مدى الاتفاق والاختلاف بين السلوكيات الخارجية لمختلف الدول من خلال مقارنة أنماط تصويتها، وقد قدم علماء السياسة مقياساً يستخدم لمعرفة نمط تصويت الدولة. ويعد هذا المقياس أن الدولتين يمكن أن تتخذا موقفاً من ثلاثة، هي:

1 – أن تصوت في اتجاه واحد سواء بالتأييد أو بالرفض أو بالامتناع عن التصويت، هذا هو الاتفاق الكامل.

2 – أن تصوت إحداهما بالتأييد أو بالرفض بينما تمتنع الأخرى عن التصويت، وهنا نكون بصدد اتفاق جزئي.

3 – أن تصوت الدولتان في اتجاهين متعارضين تماماً، وهذا ما يسمى بالاختلاف الكامل.

تدخل الحالات الثلاث في تركيب المقياس بواقع درجة للأولى ونصف للثانية، وصفر للثالثة.

وقد اقتضت الدراسة أن تعتمد أيضاً على الأساليب الكمية للتوصل لبيانات حول السلوك التصويتي لإيران تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة دون إغفال التحليل الكيفي الذي يعطي النتائج الكمية معاني ودلالات لفهم هذا السلوك.

ويعد السلوك التصويتي للدولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة أحد مصادر البيانات الأساسية لسياستها ولدراسة السلوك الخارجي للدولة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

أن العلاقات العربية الإيرانية ما زالت تعاني بعض المشكلات التي تحتاج إلى رؤية شاملة من الجانبين لتقريب وجهات النظر بصددها، ومنها:

– تعميق التقارب بين المذاهب الإسلامية، وإعادة تنظيم علاقاتها بعضها ببعض عبر النكوص إلى الزمن التاريخي الذي تفجرت فيه الخلافات، ونشر الفهم الصحيح للدين الإسلامي الحنيف وأن المسلمين إخوة ومصلحتهم واحدة، وعدم نشر الأفكار المغرضة التي تمس الإسلام والمسلمين، بين أهل السنة والشيعة.

– التنسيق والدعم المتبادل في مواجهة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة الحروب والتهديدات المتفرعة عنها، ونشر مبدأ المعونات الدولية في حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات في الدول الإسلامية والعربية.

– محاولة إيجاد حل سلمي لمشكلة الجزر الثلاث المختلف على ملكيتها بين إيران والإمارات العربية المتحدة، وهي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى؛ بحيث لا تكون هذه المشكلة فرصة لتدخل من قبل الدول الأجنبية التي لها مصلحة في أن يكون لها وجود أمني في المنطقة.

– تأمين حرية الملاحة الإيرانية في مضيق هرمز من خلال معاهدة دولية ملزمة لجميع الأطراف، التي لها مصالح على هذا المضيق، ووعي الدول الخليجية بالحد من السيطرة الأمريكية أو الأجنبية على هذه المناطق سواء عسكرياً أو اقتصادياً.

– مراعاة الرغبة الإيرانية بإطلالة أوسع على العالم سواء عبر الأوبك أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو غيرها من المنابر المشتركة بينها وبين الدول العربية، ومعاملة الدولة الإيرانية كدولة مسلمة لها ما للدول المسلمة والعربية من حقوق وعليها ما على الدول الإسلامية والعربية من واجبات.

– وضع نهاية لسياسة الردع التسليحي المتبادل، وهي مصدر الحذر المتبادل بين الطرفين، وصولاً إلى طموح إرساء نظام أمني للمنطقة يقيها خطورة التدخل العسكري الأجنبي فيها، ووضع حد للتسلح النووي الإسرائيلي بما يهدد المنطقة بأسرها تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية.

– العودة إلى الاشتراك في سياسة الحفاظ على الوضع القائم الذي يمنع تفتيت المنطقة وفق الرغبة الأمريكية، وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ ولاسيما أن أمريكا تريد نشر مبدأ العولمة والسيطرة على الاقتصاد في ظل هذا المبدأ الذي يخدم مصالحها بالطرق الودية أو بنشر حالة الفوضى والحرب تحت ستار نشر الديمقراطية.

– توافر فرص التعاون على حل المشكلات الحدودية ومشكلات الأقليات في المنطقة، نظراً لكون هذه المشكلات هي التي تفتح الأبواب أمام التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، وتعطي الدول الأجنبية الفرص لمحاولة إيجاد الطرق والوسائل للتدخل في هذه المنطقة والاستفاة من ثرواتها ونشر الديمقراطية التي ترضيها، كما حدث في العراق، وهي ديمقراطية مزيفة ليس الهدف منها سوى امتلاك ثروات هذه الدول والنهوض اقتصادياً على حساب ثرواتها ووضع هذه الدول في حالة تخلف وتدهور اقتصادي، ونشر الفوضى فيها.





المجلــة التربــويــة

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

تنشــر:

- البحــوث التربــويــة المحكمة
- مراجــعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضــر الحوار التربوي
- التقارير عــن المؤتمــرات التربــويــة وملخصــــات الرســائــل الجــامعية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويـــــت: ثلاثة دنانير للأفــراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربيـــة: أربعــة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشــر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES



مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفـــراد	٣ دنانيـــــر	٤ دنانيـــــر	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ دينـــــاراً	١٥ دينـــــاراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ — First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية — A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) — Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها — The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية — Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات   الدول العربية : 4 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد – 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 – دولة الكويت

هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028

E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw   Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير السيد الأستاذ الدكتور : مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

❋ أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

❋ مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .
- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د . أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



مجلة الطفولة العربية

Journal of Arab Children (JAC)

مجلة فصلية محكمة تصدرها

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غرفاً معرفيا لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279

ص ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت

تليفون : 4748479- 4748387- 4748250- فاكس : 4749381

E-mail : haa49@qualitynet.net

قضايا الجنس (Gender) ومرض نقص المناعة المكتسبة: تجربة المرأة الكويتية

هادي رضا* - ماريا جوليا**

ملخص: قد أجريت في الشرق الأوسط بعض الأبحاث - المحدودة - لمرض نقص المناعة المكتسبة، وفي الكويت - على وجه الخصوص - يتجاهل عدد المصابين الكويتيين؛ إذ إن هناك القليل من المعلومات المتوافرة عن معدلات المرض وحالات الوفاة، وهناك تصور - كما في البلاد العربية الأخرى - هو أن مرض نقص المناعة المكتسبة من الأمراض المستوردة ويأتي من الأجانب. وأكد تصريح صدر مؤخرا من جامعة الخليج العربي أن الشرق الأوسط لم يعد محصناً ضد مرض نقص المناعة المكتسبة، كما يعترف مسؤولو الصحة أنهم لا يستطيعون إغلاق الجسور بينهم وبين العالم الخارجي. ويقدر آخر تقرير صدر عن منظمة الصحة العالمية أن 70% من الحالات في العالم العربي منقولة جنسياً من خلال الاتصال الجنسي. إن مرض نقص المناعة المكتسبة هو حالة بيولوجية ولكنها أيضاً مشكلة وخليط معقد من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية. ويتفحص الباحثون هذه العوامل المعروفة ويستعملونها إطاراً مبدئياً للكشف عن وعي المرأة الكويتية ومعرفتها حول مرض نقص المناعة المكتسبة. وتشير النتائج إلى مستويات التفهم للمرض ضمن النساء الكويتيات، وهو ما يساعد على تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة لديهن نتيجة بعدهن عن قضايا مرض نقص المناعة المكتسبة. وطبقاً للنتائج، توفر تصاميم لسياسات تعريفية علمياً وتطور استراتيجيات موجهة للجنسين للتعليم والوقاية. إن البعد النظري لنموذج طلب الصحة التفصيلي والتكيف comprehensive Health Seeking and Coping Paradigm (CHSCP) الذي اقتبس من (Lazarus and Folkman) في نموذج الضغط والتكيف Stress and Coping Paradigm، ونموذج سكولفلدتس لطلب الصحة (Schofeldts Health Seeking Model) (1984) يعملان بأبعاده الواضحة في تعريف المتغيرات ذات العلاقة وفي توجيه هذا النموذج. وقد صممت الدراسة الاستكشافية عن طريق الاستفادة من تقنية عينة كرة الثلج. وقام الباحثان باستخدام منهج المقابلة لجمع المعلومات، التي تسهم في تعرف مختلف درجات الوعي، الإدراكات، والمعرفة المتعلقة بمرض الأيدز AIDS كأمثلة. ولقد تم تحليل المعلومات باستخدام كل من المنهج الكيفي والمنهج الكمي. وأشارت النتائج إلى اختلاف درجات الفهم والوعي بين النساء الكويتيات لمرض الأيدز AIDS وهو ما ساعد على تجاهل الفهم أو سوء الفهم العام للمرأة الكويتية حول موضوع منفصل عن مرض الأيدز AIDS. وبالاستناد إلى هذه النتائج يمكن تصميم سياسات علمية وجوهرية وكذلك تطوير برامج لاستراتيجيات حساسة للنوع Gender، وبالأخص في مجال التعليم والوقاية.

المصطلحات الأساسية: مرض نقص المناعة المكتسبة - المرأة الكويتية - منظمة الصحة العالمية.

* قسم الاجتماع، جامعة الكويت، الكويت.

**جامعة ولاية أوهايو، الولايات المتحدة.

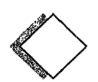
Retrieved February 26, 2004, From http://www.ujcbroward.com/content_-display.html?ArticleID = 15373

Worth, D.(1989). Sexual decision making and AIDS: Why condom promotion among vulnerable women is likely to fail. *Studies in Family Planning, 20*, 297-307.

Zieler, S., & Kreiger, N.(1997). Reframing women's risk: Social inequalities and HIV infection. *Annual Review of Public Health, 18*, 401-436.

Zorrila, C.D., Santiago LE.(1999). Women and HIV/AIDS: barriers and new challenges. *Puerto Rico Health Sciences Journal, 12*, 397-400

Submitted: November 2005
Approved: July 2006



NACO (National AIDS Control Organization) (2001a). *Status and trend of HIV/AIDS epidemic in India up to 1999.*

NAM Publications (2003a). Aidsmap, *Sex between men in the developing world*, Retrieved February 13, 2004, from http://www.aidsmap.com/web/pb5/eng/8E0623D7-1944-4D2A-8C70-61B24E905A6C.htm

NAM Publications (2003b), Aidsmap, *The spread of injecting and drug use in developing countries*, Retrieved February 13, 2004, from http://www.aidsmap.com/web/pb5/eng/BCD6D21C-F5D4-4D28-8AF0-976B37094335.htm

NAM Publications (2003c), Aidsmap, *UNAIDS estimates for the next twenty years*, Retrieved February 17, 2004, from http://www.aidsmap.com/web/pb5/eng/1FD9D36F-64B4-4BBC-9EF8-D217E368CB7A.htm

NIAID Division of Aids, (2002) *Sexually transmitted diseases (STDs)*, Retrieved February 19, 2004, from http://www.niaid.nih.gov/daids/prevention/stds.htm

Nyamathi,1998.

Overall, C. (1992). AIDS and women: The (Hetero) sexual politics of HIV infection' in Overall,C, Zion,W. *Perspectives on AIDS: Ethical and Social Issues.* Oxford University Press, Toronto, NY.

Pitts,M, Phillips,K.(ed) (1993) *The Psychology of health: an introduction.* London: Routledge.

Rathgeber EM, Vlassoff C.(1993). Gender and tropical diseases: a new research focus. *Social Science and Medicine, 37* (4): 513-520.

Richardson, D. 1990). AIDS education and women: Sexual and reproductive issues in Aggleton, P, Davies, P, Hart, G.(Eds.,). *AIDS, Individual, Cultural and Policy Dimensions.* London: Falmer Press.

Sabo, C.E., Carwein VL.(1994). Women and HIV/AIDS. *Journal of the Association of Nurses in AIDS Care,* (3): 15-21.

Schafer, A. (1992). The social dimension in Overall,C, Zion,W. *Perspectives on AIDS: ethical and social issues.* NY: Oxford University Press, Toronto.

Siegal, L. (1987) AIDS: Perceptions versus realities, *Journal of Psychoactive Drugs 20*:149-152.

UNAIDS Initiative, (2003). UNAIDS *world AIDS campaign 2002-2003,* Retrieved February 12, 2004, From http://www.unaids.org/wac/2002/index_en.html.

UNAIDS Initiative (2004). HIV prevention and protection efforts are falling women and girls Feb. 2, 2004. http://www.unaids.org/html/pub/media/pressreleases02/pr_gcwa_02feb04_en_pdf.pdf

United Nations Development Programme (2004a), Youandaids, *One person lost every minute in Asia Pacific*, Retrieved February 12, 2004, from http://www.youandaids.org/news/headlines.asp?ID=69F729a2406a11d88cf00508b6d18b8

United Nations Development Programme (2004b), You and AIDS, *Overview of the HIV/AIDS Epidemic*, Retrieved February 12, 2004, from http://www.youandaids.org/The%20Epidemic/Overview/index.asp

United Synagogue of Conservative Judaism (2001-2004), United Jewish communities of broward counties. *HIV and the Jewish tradition: Concepts and sources,*

Information Inc. (2000), *AEGIS*, Kuwait has detected 787 HIV cases since 1984. Retrieved February 26, 2004, from http://www.aegis.com/news/ads/2000/AD002138.html

International Federation of Social Workers (2000), IFSW, *Historical matters- IFSW intervenes in Canadian HIV Policy*, Retrieved February 27, 2004 from http://www.ifsw.org/Activities/3.2.act.html

Jejeebhoy, S.J. & Cook, R.J. (1997). State accountability for wife beating: The Indian challenge. *Lancet, 349 (Supplement 1)*, 110-112.

Jejeebhoy, S.J., (1998). Wife beating in rural India: A husband's right? Evidence from survey data. *Economic and Political Weekly, (33)* 855-862.

Kremer, H, Sonnenberg-Schwan U. (2003). Women living with HIV does sex and gender matter? A current literature Review: *European Journal of Medical Research, 8*(1):8-16.

Middle East Times, (2001). *Kuwait detects 900 HIV cases after 1984 KUWAIT CITY,*

Lea, A.(1994).Women with HIV and their burden of caring. *Women Int. 15*(6):489-501.

Lemp, S.F., Hirozawa AM, Cohen JB, Derish PA et al. (1992). Survival for women and men with *AIDS. Journal of infectious Disease*, (166) 74-79.

Mahajan, A, (1990a). Sources of family tensions in ancient India. In S. Sood (Ed.). *Violence against women*, 119-128, Jaipur, India: Arihanti.

Mahajan, A, (1990b). Instigators of wife battering. In S. Sood (Ed.). *Violence against women*, 1-10, Jaipur, India: Arihanti.

Mahithir, M. (1997). Women at greater risk of HIV infection, *Arrows for change*, April: 3(1), p 1-2.

Mardini, A. (1997). *Gulf Health: Partnerships Across Borders Against HIV/AIDS, AEGIS*, Retrieved February 27, 2004, from http://www.aegis.com/news/ips/1997/IP971001.html

McCaskill,L. (1998). We are not immune: Women and AIDS. *Healthsharing 9*,4: 16.

Susman, E. (2004), *Researchers Study Long-term AIDS Drug Use*, MedlinePlus, Retrieved February 20, 2004, from http://www.nlm.nih.gov/medlineplus/print/news/fullstory_16147.html

Melnick, S.L., Sherer, R, Louis, T.A., et al. (1994). Survival and disease progression according to gender of patients with HIV infection. *Journal of American Medical Association*, 272: 1915-1921.

MMWR (Morbidity & Mortality Weekly Report). (2001). 50: 434-439.

Morlat, P, Parneix, P, Douard, D; Lacoste, D; Dupon, M.; Chene, G.; Pellegrin, J., Rangnaud, J.; and Dabis, F. (1992). *Women and HIV Infection: a cohort study of 483 HIV infected women in Bordeaux, France, 1985-1991.* The Groupe d'Epidemilogie Clinique du SIDA, en Aquitaine. AIDS, 6: 1187-1193.

Murphy, K. (1992). Regional outlook arabs waking up to AIDS spread of virus alarms regional health officials, but it remains a disease of fear and shame, *AEGIS*, Retrieved February 27, 2004, from http://www.aegis.com/news/lt/1992/LT920310.html

NACO (National AIDS Control Organization) (2001): *HIV Estimates in India* (based of HIV Sentinel Surveillance).

Prevention, *Basic Statistics*, Retrieved February 12, 2004, from http://www.cdc.gov/hiv/stats.htm

Chaisson RE, Keruly JC, Moore RD.(1995) Race, sex, drug use and progression of HIV disease. *New England Journal of Medicine, 333*: 751-756.

Clarke, L (2003), *Starting early with the boys*, HIVAN Center for HIV networking. Retrieved March 2, 2004, from http://wip.hivan.org.za/arttemp.asp?id=3559&netid=1127&search=Startingearlywiththe boys

Corea,G. (1985) *The mother machine*. London: The Women's Press.

Department of Health (2002), Caa.gov.za, *Speech by the Minister of Health at the interfaith HIV/AIDS workshop*, Retrieved February 26, 2004, from http://www.caa.gov.za/doh/docs/sp/2002/sp0305.html

DOH (1993) *AIDS briefing notes*. Communicable Diseases Branch. London: Department Of Health.

Dossier, Panos, (1992), *The hidden cost of AIDS: The challenge of HIV development*. London: The Panos Institute.

Family Care Foundation. *Africa: Four out of 10 HIV positive*, Retrieved February 19, 2004, from http://www.familycare.org/whatwedo/aids2.htm

Feldmeier H, Poggensee G, Kratzl.(1993). Gender related biases in the diagnosis and morbidity assessment of schistosomiasis in women. *Acta Tropica, 55* (3): 139-169.

Freidland GH & Kline RS (1987). Transmission of the human immunodeficiency virus. *New England Journal of Medicine, 317*; 1125-1135.

Garrett, L. (2000), *HIV's Roots Traced to 1930/ Analysis refutes one theory on origin*, AEGIS, Retrieved February 12, 2004, from http://www.aegis.com /news/newsday/2000/ND000202.html

Gays & Lesbian Arabic Society (1997), Glas, *AIDS Cases Among Arabs Higher than Eastern Europeans*, Retrieved February 26, 2004, from http://www.glas.org/ahbab/news/archive97.html

Gays & Lesbian Arabic Society (1997), Glas, *Kuwait Sacks Professor Who Dares to Speak of Gays, Retrieved February 26, 2004, from http://www.glas.org/ahbab/news/archive97.html*

Global Health Council, (2000). www.globalhealth.org/issues/hivaids.html accessed on May, 2004.

Gupta GR & Weiss E.(1993) Women's lives and sex: Implications for AIDS prevention. *Culture Medicine and Psychiatry*, (17) 399-312.

Middle East Health (2001) *HIV/AIDS conference highlights need to educate* Retrieved February 27, 2004 from http://www.middleeasthealthmag.com/nov2001/me_upd_m.htm

Huntley, S.L. (1994), The socio-economic factors surrounding HIV & AIDS, Bath College of Higher Education, *GrooveMite Reports*. [Electronic Journal], Retrieved March 2, 2001 from http://website.lineone.net/~groovemite/extra/aids.htm

Information Inc (1994), AEGIS, *Vacationing Kuwaitis warned about AIDS*, Retrieved February 27, 2004, from http://www.aegis.com/news/ads/1994/AD941248.html

can respond, to this challenge. Regarding education, resources and models for prevention education can be identified; HIV/AIDS prevention through family enrichment can be strengthened; HIV/AIDS prevention through youth programs can be enhanced by building a solid foundation concerning sexuality, responsible adulthood, and marriage; and by breaking taboos about sex. Working with governments, the faith sector can advocate campaigns against taboos and discrimination; appropriate levels of cost-effective health care, especially home based care; means to protect the interests of women and children; and establishment of an annual National Day of Prayer and Healing for all persons affected by the epidemic (Department of Health 2002).

Bibliography

Aberdour, N (2004). *The aging face of HIV/AIDS, Aged and community services Australia*, Retrieved February 26, 2004, from http://www.agedcare.org.au/conferences/aberdour.doc

Agence France-Presse (2000) AEGIS, *Kuwait- health: Kuwait deports 552 expatriates with serious diseases*, Retrieved February 27, 2004, from http://www.aegis.com/news/afp/2000/AF000835.html

Agence France-Presse (2000), AGEIS, *Kuwait-AIDS: Five Kuwaiti policemen behind bars for refusing to detain AIDS patient*, from http://www.aegis.com/NEWS/AFP/2000/AF000927.html

Ahmed, A. K. & Noordien, F. (2001). *Positive Muslims" leadership in South Africa*, KIT Information and Library Services, Sexual Health Exchange 2001-3, Retrieved February 26, 2004, from http://www.kit.nl/frameset.asp?/ils/exchange_content/html/2001-3-postive_muslims.asp&frnr=1&

Al Kazemi, R. & Fido (2002). A. Survey of HIV/AIDS knowledge and attitudes of Kuwaiti family physicians. *Family Practice*; (19) 6, 682-684. Retrieved February 2, 2001, from http://fampra.oupjournals.org/cgi/content/full/19/6/682.

Amman (1997), *Aids cases among Arabs Higher than Eastern Europeans*, Retrieved February 26,2004, from http://www.glas.org/ahbab/news/archive97.html.

Anderson RM & May RM. (1988). Epidemiological parameters of HIV transmission. *Nature, 333*, 514-522.

Bellamy, C. and Piot, P. (2003), Turning back HIV/AIDS in South Asia, *The Daily Star, Volume 3*, No. 1212, Retrieved February 26, 2004, from http://www.thedailystar.net/dailystarnews/200302/06/n3020609.htm

Bhatti RS. (1990) *Socio-Cultural dynamics of wife battering*. In S. Social (Ed.). *Violence against Women* (pp. 45-56). Arihanti: Jaipur, India

Center for AIDS Prevention Studies (1998), University of California San Francisco, *What are women's HIV prevention needs?* Retrieved February 20, 2004, from http://www.caps.ucsf.edu/womenrev.html

Center for Disease control and prevention (2003), CDC Division of HIV/AIDS

South African government HIV awareness campaigns reports increased rates of safer sex. A survey conducted by an organization with boys aged 9 to 16 at 20 schools in KwaZulu-Natal shows that the age of initiation of sexual activity is moving from 14 and 15 years to older groups, a change in behavior linked to specific prevention education interventions in school settings.

Attributed to education is how the HIV/AIDS prevalence among pregnant women in South Africa leveled off at 25 percent, with statisticians noting a slight fall in new HIV detected cases. Zambia has also managed to reduce HIV prevalence among women in both urban and rural areas through education, and Poland, unlike much of Eastern Europe, has succeeded in curtailing the HIV epidemic among injecting drug users and in preventing it from spreading to the sexually active population. Uganda has been Africa's greatest success story, where at the end of 2001, adult HIV prevalence had fallen from 8.3 percent in 1999 to five percent (NAM Publications 2003c).

A critical element in HIV/AIDS prevention, however, is political leadership. In every part of the world, leadership at the highest levels of government has emerged as one of the most important factors in successful HIV/AIDS prevention (Bellamy, & Piot, 2003). The Five Year Strategic Plan for South Africa (2000), a collaboration of all key stakeholders including the faith-based sector, is a broad national strategic plan designed to guide the country's response to HIV/AIDS in four priority areas: (1) prevention; (2) treatment, care, and support; (3) research, monitoring, and surveillance; and (4) human rights.

In the Middle East, there is an absence of programs that take into account religious and cultural sensitivities, as well as of activities to educate and empower women to be able to negotiate their sexuality within the dominant culture. By educating existing women's groups, for example, the women could avoid drawing attention to themselves and being labeled (Ahmed & Noordien, 2001) when engaging in HIV/AIDS education.

Since much of the stigmatization of people living with AIDS and their families has come from religious quarters, religious involvement is crucial in sending the message that HIV/AIDS is not a punishment (United Synagogue of Conservative Judaism, 2001-2004).

There are many examples of how the faith sector is responding, or

Prevention / Education Experiences

The socio-cultural context shapes the ways communities respond to an epidemic, while the epidemic itself influences local practices and perceptions (Gupta & Weiss, 1993; Worth, 1989; Zierler & Kreiger, 1997). The task of saving lives is directly dependent upon the ability to educate effectively and to help promote prevention (United Synagogue of Conservative Judaism, 2001-2004). Understanding the social context of HIV/AIDS risk behavior remains critical to the development of preventive strategies and interventions (Amaro, 1995; Carmona Vargas et. al., 1999; Miller, 1999; Skurnick et al., 1998). HIV/AIDS has caused more human, economic, and social destruction than any other disease in human history. The problems that feed the HIV/AIDS epidemic, including poverty, gender inequities, sexual violence, and exploitation have historically been best overcome by expanding access to education. An effective long term approach to HIV/AIDS prevention should focus on keeping children and young people in school, which provides the best mechanism for providing the skills they need to protect themselves. However, the education systems must also provide knowledge that can reach outside the traditional confines of schooling. At the UN General Assembly Special Session on Children, South Asia leaders joined those from every other regions of the world in endorsing the commitment that by 2005, at least 90 percent of young people would have access to the information and education they need to protect themselves. However, according to the World Bank, more than 95% of the 15 to19 years old in Bangladesh, for example, still do not know a single method of HIV/ AIDS prevention.

Australia was the first country to adopt a national HIV/AIDS strategy and is recognized as a leading nation in the overall management and prevention of HIV transmission. Due to the relatively small numbers of HIV positive people in Australia, the development and application of a strategic approach to this problem now entails a managed response rather than a reactive one (Aberdour, 2004). Sharing personal experiences and educational activities in Africa has helped in uncovering the myths and beliefs surrounding early sex. These myths include a belief that a build up of sperm could lead to madness, that "wet dreams" signaled the time when a boy should indulge in his first sexual encounter, and that HIV/AIDS is solely a woman's disease (Clarke, 2003). The

will be looked at by society as liberals and radicals, and that is a threat to their future, especially their marriage.

The International Guidelines on HIV/AIDS and Human Rights, issued in 1998 by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and the Joint United Nations Program on HIV/AIDS, expressly point out that "there is no public health rationale for restricting liberty of movement or choice of residence on the ground of HIV status. Policy and practice must take into account the potential contribution, both monetary and non-monetary, that each individual immigrant can make, since not all immigrants will place a burden on health and society" (International Federation of Social Workers, 2000).

Countries that prohibit people living with HIV/AIDS from long term residency due to concerns about economic cost, should not single out HIV/AIDS as opposed to comparable conditions.

UNDP (1990) stresses the need for minimization of HIV/AIDS adverse socioeconomic consequences, but also for the reallocation of resources to aid in developing holistic, sustainable programs focusing on preventive measures. Empowerment of the people to protect themselves will combat the effects and spread of HIV/AIDS, but ideology on sexuality is based on majority values, and this approach has to be free from imposed moralistic and judgmental values. Much confusion is apparent in the literature as to place blame on minority groups or on high risk behaviors, yet contemporary forms of oppression, socio-economic deprivation, and injustice have a marked effect on these groups. In Britain, for example, government health campaigns targeting high risk groups aided the stigmatization and false belief that only minority groups and those who engage in socially deviant behavior are at risk, enforcing prejudice and labeling (Huntley, 1994).

Education is imperative for giving guidance on protection and alternatives, but also for liberating from oppressive, discriminating, moralistic, and homophobic attitudes in lay beliefs. HIV/AIDS is a global, societal problem to which everyone can be equally at risk. Unfortunately, once stigmatization becomes common belief, these attitudes are difficult to change. Prevention strategies must target both women and men, and address gender norms, particularly in sexual decision making (Center for AIDS Prevention Studies, 1998).

Discussion

The Kuwait society is a conservative, religious society. Kuwaiti women's knowledge, perceptions, and awareness about HIV/AIDS was not as limited as expected by the researchers. However, Kuwaiti women still feel threatened by culture and tradition when addressing the issue, and cannot ask their partners to be tested for HIV. Most women still fear punishment and divorce.

Kuwaiti women responded differently about HIV/AIDS nature, causes, and effects. The area of residence (near the capital/ inner city or outer city) and the level of education played a significant role in women's knowledge and awareness about the disease. Those who live closer to the capital have more knowledge and awareness of the disease than those who live in further areas (outside governates). This factor relates to the level of education, since those who live closer to the capital were more educated than those who live in outside governates. Age was another influencing factor. Women who were younger were more knowledgeable and aware about HIV/AIDS than older women. Marital status showed no effect on levels of knowledge and awareness. Generally speaking, Kuwaiti women's knowledge and awareness about HIV/AIDS disease is limited.

The majority of Kuwaiti women blamed the government and the Ministry of Communications for their ignorance and limitations about the disease. They thought that the media was mostly controlled by the government; thus, it was the responsibility of the government to educate people about the disease. They thought the media (TV, radio, news-papers, cinema, etc.) could play a bigger role in educating people about the disease, and women in specific.

Media values and principles, which are part of and reflection of people's values and principles, emphasize the tradition and culture of the society, tradition and culture that see sex as a taboo. Talking freely about sex is considered shameful. Women do not talk about HIV/AIDS since it is related to sex. Kuwaiti society is considered a conservative, religious, and traditional society, and women feel uncomfortable talking about issues related to sex, especially in front of men. For example, although women adamantly to ask their future husband to test for HIV/AIDS as a protection for their health, they feel hesitant because of the taboos. They

Some women complained about Arabic and Kuwaiti traditions that inhibit people from talking about AIDS, especially in front of children. They explained that "social stigmas" about sex prohibit people from talking freely about the disease and about people with AIDS. They are concerned that "shyness" and "feeling ashamed" also influence addressing the subject. This last group also mentioned that the schools' curriculum lacks information about HIV/AIDS. Some women (14%) stated that they did not know about a relationship between Kuwaiti culture and tradition regarding knowledge and awareness about HIV/ AIDS.

If they would ask a future husband to be tested for the AIDS virus was a question posed to the non-married women. The majority answered "yes", 26% said "no". Those who said "yes" think that testing future husbands for the virus would protect them from getting infected. They also stated that this procedure would remove doubts about their future husbands' health. Only a small minority of the sample (.04% or eleven women) said that they "did not know" if they would ask a future husband to be tested. Women who answered "no" to the question about customs and traditions prohibiting them from asking their future husbands to get tested for AIDS, think that future husbands "might run away" and "change their minds". As some stated: "Kuwaiti men do not like assertive women."

A similar question addressed to the married women was if they would ask their present husbands to be tested for the AIDS virus. Explanations offered were the same as those from the non-married women (question number 16).

To the last question, "If you were suspicious of your husband's relationships with other women, would you ask him to be tested for the AIDS virus and why?", more than half of the sample said yes (57%); fifty women said no (14%). One woman said that she did not know. Those women who said yes think that this measure would protect them from becoming infected. Those who said "no" thought that there was no law to enforce the husbands to take the test, that such a thing would cause problems between the wife and husband, that it might lead to divorce, that they trusted their husbands, and that the test would not prove if he had affairs.

relationship between religion and AIDS believe that the stronger the religious faith, the less possibility of getting infected with HIV. Those women who stated that there was no relationship mentioned that people could be infected through blood transfusion and pregnancy, and from their sexual partner. This later group also stated that the "channels" of becoming infected with the virus have no relationship with religion or religiosity.

When asked what you believe the government is doing in addressing the AIDS epidemic, most of the sample replied that government activities such as having public broadcasting programs that talk about the disease, places available for a medical checkup for HIV/AIDS, an international day of HIV/AIDS, a committee to fight HIV/AIDS, and a school curriculum that includes knowledge about HIV/AIDS were in place to address the problem. Only 16% stated that the government "was not doing much" about HIV/AIDS. This last group of women added that there were little efforts directed toward empowering women with awareness and knowledge about the disease. They also expressed that newly married people should be forced to be tested for HIV/AIDS. Fourteen percent did not know if the government was doing something about AIDS, and.04% said the government was "doing very little".

To the question about health care facilities available for those infected with HIV/AIDS, more than half the sample responded positively (59%), asserting that good health care was available in Kuwait. Only one percent responded in the negative, and a small number (13) expressed that there were bad health care and health care facilities for HIV/AIDS patients in Kuwait. The rest (27%) alleged not knowing about the availability of health care services for HIV/AIDS patients in Kuwait.

When questioned about aspects of the Kuwaiti tradition and culture that affect the levels of knowledge and awareness about HIV/AIDS, the response of one woman can be used to summarize the answers to this question.

Islam religion and the Arabic customs and traditions protect people from getting infected with the AIDS virus. Islam religion and Arabic customs and traditions discourage women from being with strange men. Islam likes women to be separated from men. This process protects both men and women from getting infected with AIDS. Islam religion and Arabic tradition encourage women to marry at a younger age.

them about the disease. Only four women said that their doctors had talked to them about the disease. Those doctors were female doctors who were responsible for their pregnancies and deliveries. Out of those four women who had spoken with their physician about the subject, two mentioned it happened when they wanted to donate blood.

To the ninth question, asking if AIDS is a problem in Kuwait, and if so why, most of the women agree that AIDS is a problem in Kuwait (46%); 37% think that AIDS is not a problem in Kuwait; 11% are not sure if AIDS is a problem. Only.05% are not sure whether AIDS is a problem or not in Kuwait. Not being religious, traveling a lot, "shortage" of health awareness, immigrant workers, bad influences of peer groups, drugs, illegitimate sexual relationships, and ignorance were reasons offered for viewing AIDS as a problem in Kuwait. Those who expressed that AIDS was not a problem in Kuwait justified their responses in terms of Kuwait being a conservative country where such a disease would not happen. Those who are not sure if AIDS is a problem mentioned that the government might be hiding the real numbers about people infected with the disease. To the question, asking if AIDS is a problem in Kuwait, and if so, what the causes are, women reiterated the responses offered to the previous question (9).

To inquiries about where the disease comes from, the majority said that the disease came for the western world (26%). Sixteen percent stated that the disease came from Africa, and 20% stated that the disease came from southeast Asian countries (e.g. Thailand). The group that stated that the disease came from monkeys was equal in percentage to those who said that the disease came from "doing bad things" (illegitimate sex and using drugs) (14%). Those who stated that they did not know where the disease came from comprised 10% of the sample. Thirteen women stated that the disease came from having sex with animals, and two women stated that the disease came from an insect (in Africa).

The twelfth question, regarding belief that there is a relationship between AIDS and religion and, and if so, what sort of relationship, received an affirmative response by the majority (87%). Only.06% denied a relationship between AIDS and religion. Eleven women (.03%) did not know if there was a relationship between AIDS and religion, and the same number (.03%) thought that, to a certain point, there was a relationship, but not a strong one. Those who thought that there was a

people. This is consistent with the Islam religion and Muslim belief that people must not have sexual relationships out of marriage.

To the fifth question, "Do you know how to protect yourself from getting infected with HIV?", more than half of the sample (80%) said yes and 20% said no. Those who said yes provided the same responses given to question number three, emphasizing sexual relationships and blood transfusions as the main source of transmission. One woman stated that staying away from public toilets would prevent people from getting infected with HIV/AIDS, and nine women affirmed that "keeping clean" would prevent people from getting infected.

To the question about what makes you uncomfortable if or when you talk about AIDS, the responses fell into two categories: things that make them feel comfortable and things that make them feel uncomfortable. The responses are summarized in the following table.

Levels of Comfort in Talking About HIV/AIDS

What makes you feel uncomfortable when you talk about AIDS?	What makes you feel comfortable when you talk about AIDS?
Not knowing how to prevent myself from getting HIV/AIDS The limited public awareness that there is no cure for the disease Fear of the future of HIV/AIDS victims The increasing number of children infected with HIV/AIDS The increasing number of infected people in the Gulf area (GCC) The fear of blood transfusions The increasing number of youth being infected That most of the people can be considered victims (meaning they were not responsible for, or guilty of getting infected	Having HIV/AIDS knowledge The government's interest in the health care of the people The government's teaching people the relationship between religious values and being infected with HIV/AIDS Being in an Islamic country

The seventh question dealt with cognizance of someone infected with HIV/AIDS, and also explored whether or not the women would talk to people suffering from the disease. The majority of the women responded "no" to this question; only two women responded in the affirmative. Those who responded "yes" said that they know people who are infected, but do not talk to those with HIV/AIDS.

The eighth question posed to the women inquired if they had talked to their physicians about HIV/AIDS or if any physician had spoken to

coming from areas near Kuwait City, the capital of the country. This distribution according to governate reflects the actual distribution of the Kuwaiti population where most people live in the urbanized suburban areas of Kuwait city. The distribution of categories of marital status reflected as follows: married women (63%); single (32%); divorced (3%); and (1%) separated. One percent of the women were widowed.

The majority of the women held a bachelor's degree (42%); thirty five percent held a high school degree; and women with a two-year college degree comprised 10% of the sample. One percent had a master's or doctoral degree. Those with eight years of schooling comprised seven percent of the sample, and those with only elementary education or no education comprised the remaining five percent.

Qualitative

To the first of the open ended questions, "Have you heard about HIV/AIDS?", the total sample replied in the affirmative. The second question, "Do you think Kuwaiti women have knowledge about HIV/AIDS?", also received an affirmative answer from the majority (79%). About 18% believe that Kuwaiti women have very little knowledge about the disease, and only three percent believe that the Kuwaiti women have no knowledge about the disease. To the third question, addressing knowledge about how HIV/AIDS is transmitted, most of the sample stated that the disease is transmitted through sexual contact and through blood transfusion. One third of the sample believes that the disease could be transmitted through saliva, and two percent expect that the disease could be transmitted by kissing. In addition, two percent believe that the disease could be acquired by going to a beauty salon. Some women (10%) reported that by using personal items, equipment, and tools of a person with HIV/AIDS one could also acquire the disease. Two women believe that the disease could be transmitted through breathing. One woman reported that the disease could be acquired in swimming pools, and another one stated that the disease could be transmitted from sweat or by touching an infected person.

The fourth question, regarding who could get infected with AIDS, received responses very similar to those offered to the third question. In addition, 28% mentioned that "bad actions" would result in HIV/AIDS. Bad actions were defined as committing adultery and/or having sexual relationships outside marriage, including both married and non-married

Methodology

Health knowledge, attitudes and perceptions are rooted in values, traditions, beliefs, and practices. The theoretical framework on Comprehensive Health Seeking and Coping Paradigm (CHSCP) adopted from Lazarus and Folkman's Stress and Coping Paradigm, and Schlofeldts Health Seeking Model (1984) served as the overriding framework .to identify relevant variables and guide this assessment. Variables explored include sociological factors such as stigma, social support from friends and family, risk behaviors, cognitive and psychological factors, and biological factors.

An exploratory study was designed, and the universe were Kuwaiti women above 18 years of age. A snowball sampling techniques was utilized and 360 women were interviewed. The authors used the method of interviewing to collect data that would provide examples to illustrate Kuwaiti women's diverse levels of awareness, perceptions, and of knowledge about HIV/AIDS. The data collection instrument was developed by the researchers and contained 18 qualitative open ended questions in an interview schedule. Quantitative demographic variables on the governate of living, age, marital status, and level of education were also included in the tool. These demographic variables were explored to assess their effect on the women's level of knowledge, perceptions, and awareness about HIV/AIDS.

Twenty social work students from Kuwait University were trained by one of the researchers to interview the sample and gather the data. It took four months for the data to be collected. Incomplete interviews were excluded. Ten interviews were discarded because of missing data. Three hundred and fifty interviews were retained for the analysis.

Findings

Demographics

Forty seven percent of the sample consisted of women between the ages of 18 to 25; 19% between 26 to 30; 11% between 31 to 35; seven percent between 36 to 40; six percent between 41 to 45. The group of 46 to 50 years of age comprised six percent of the sample, and the remainder four percent were 51 years old and above. Most of the Kuwaiti women in the sample came from urbanized areas with two thirds of the sample

their male partners are being abusive (Clarke, 2003). For women to protect themselves, they must not only rely on their own skills, attitudes, and behaviors regarding condom use, but also on their ability to convince their partner to use a condom (Center for AIDS Prevention Studies, 1998). At the launch of the Global Coalition on Women and AIDS it was affirmed that, too often, HIV prevention is failing women and girls. Piot, Executive Director of the Joint United Nations Programme on HIV/ AIDS UNAIDS says, "because of their lack of social and economic power, many women and girls are unable to negotiate relationships based on abstinence, faithfulness, and use of condoms."

Several other factors such as stress and poor nutrition exist in the susceptibility to the virus (Seigal, 1988). Treatments are also limited, and authorities cannot afford to provide the comprehensive health care facilities needed to ensure disease prevention, detection, education, and care (Clarke, 2003).

Social construction theory views women as reproducers (Corea, 1985; Overall, 1991), thus the risks from HIV/AIDS have wider implications for humanity. The WHO predicts that wherever female infection rates are high, child mortality could be as much as 30% greater. Early reports state that the risk of HIV infection passing from mother to child is between 20 to 35 percent, varying with the length of the parental infection and progression (Richardson, 1990).

In summary, gender gaps are embedded in the social structure, in contextual situations, in a sexual partner's relationship, and in society as a global system of social relations. Women's vulnerability differs from culture to culture and within cultures (UNAIDS, 2000). While biological factors contribute to the behavioral differences between men and women in every society, men's conduct is determined, at least in part, by expectations about how men should behave, expectations often shared by women as much as men. Disproportionately poor, women may have little choice other than to barter sex for survival. Women, more vulnerable to violence in patriarchal, patrilocal, and patrilineal societies (Bhatti, 1990), subordinate their economic and social position in subservience to their husbands (Mahajan, 1990). Gender inequities are perpetuated by social norms that enable powerlessness and are continued by inheritance, property, and divorce laws that favor men, who also continue to govern the economic, social, and sexual realms within the household (Jejeebhoy, 1998).

many countries, property is usually owned by men while women only have rights through marriage. Women whose male partners die are often left homeless, as the property rights are passed on to her husband's relatives. This practice radically reduces economic security and can lead to women enduring abusive relationships or resorting to sex for economic survival (UNAIDS Initiative, 2004).

Women responses are not limited to financial but to cultural and social reasons, such as when culture patterns of subservience to men are the basis for the relationship (McCaskill, 1988). Women may be coerced into unprotected sex or run the risk of being infected in societies where it is accepted for men to have more than one partner. In fact, most sexually transmitted HIV infections in females occur either inside marriage or in relationships women believe to be monogamous. The typical woman who gets infected with HIV has only one partner, either her husband or steady boyfriend.

Unsafe sex is also linked to emotional dependence on men, since women may find intimacy in a relationship to be more important than protection against HIV (Center for AIDS Prevention Studies, 1998). Beliefs that a woman should be sexually passive and acquiesce to her partner's desires and needs lead women to be dependent on their male partners, and prevents them from asserting themselves in sexual relationships. Fear of partner retribution is also a barrier to discussing fidelity and refusing sex (Vivian et al., 2003).

Violence also increases the danger of HIV infection among women. Coercive sex is a common feature of women's lives in Cameroon, the Caribbean, Peru, and South Africa for example, where between 20 and 48% of young women age 10 to 25 have reported that their first sexual encounter was forced. Fear of violence not only prevents women from accessing HIV/AIDS information, it prevents them from getting tested, disclosing their HIV status, and receiving treatment and counseling even when they know they have been infected. Women infected with HIV often face physical and emotional violence, can be abandoned by their families, and be ostracized by their communities (UNAIDS Initiative, 2004).

Power is also a barrier in maintaining safer sex practices with a primary partner. It is a belief among men, especially in Africa, that women have no rights when it comes to dictating sexual behavior. There is even the suggestion that women who do not agree to have sex with

reported shorter survival periods for women and suggest gender differences of delay in diagnosis (Lemp, et al., 1992; Melnick, et al., 1994; Morlat, et al., 1992), and also inferior access to, and poor utilization of health services (Sabo & Carwein, 1994; Lea, 1994; Kremer, et al., 2003; Chaisson, et al., 1995). Adding to these vulnerabilities is the fact that many women begin intercourse young and often younger than their male partners. When the female genital tract is immature, trauma during intercourse is more likely (NAM Publications, 2003a). (UNAIDS Initiative, 2004).

Women who have been infibulated also have a heightened vulnerability as intercourse will inevitably cause bleeding. Since the practice of infibulations is often covert and illegal or carried out within a poorly resourced health care system, the operation itself can create a risk of blood transmission. The United Nations Family and Population Agency estimates that two million women undergo this operation each year. In addition, the use of agents that dry or tighten the vagina is common among women in some countries and this practice causes inflammation, bleeding, and abrasions that also increase the risk of HIV infection (NIAID Division of Aids Science, 2002).

The practice of anal intercourse by women is rarely afforded attention even when surveys suggest that as many as 25% of women have had anal sex as means of contraception, during their menstrual periods because of blood taboos, or for pleasure. This means that more women are having anal sex than men (NAM Publications, 2003a). Another overlooked physiological factor is post menopausal women. No longer fearful of unwanted pregnancy, they are less concerned about having unprotected sexual intercourse (Aberdour, 2004).

Economic dependence and social pressures also limit women's responses (Jejeebhoy & Cook, 1997). Dossier (1992) states that the overriding reason for the rapid spread of HIV has been the high correlation between poverty and vulnerability to the virus. The poorest of the world's poor tend to be women who are also the most disadvantaged by social and cultural notions regarding acceptable behavior. Ninety percent of the HIV positive women live in developing countries (Mahithir, 1997).

An example of the link between poverty and inequalities as a fundamental factor in the spread of HIV/AIDS is inheritance rights. In

differentials in the impact of disease on women and men within the social, economic, and cultural context (Rathgeber, 1993). Reasons for the rapid increase of HIV among women are, therefore, a complex mix of biological, economic, and social factors (NAM Publications, 2003a).

More than 70% of the HIV infections worldwide are estimated to occur through sexual relations between men and women (UNAIDS, 2000). According to the latest UNAIDS Global Epidemic Report, at the end of 2003, of the estimated 42 million individuals living with HIV, half were women. Everyday, around 5,500 women in the world are newly infected and more than 3,000 die of complications due to AIDS. In Sub-Sahara Africa, 58% of those living with HIV are women (2003), and women ages 15 to 24 are 2.5 times more likely to be infected than are young men (UNAIDS Initiative, 2004).

This female vulnerability is primarily due to inadequate knowledge about HIV/AIDS, insufficient access to prevention services, inability to negotiate safe sex, and lack of female controlled prevention methods (UNAIDS Initiative, 2004). HIV is a medical condition, but is also a political problem due to oppressive gender stereotypes, limited sexual roles, and misogynic practices. Overall remarks about the attitudes toward women affected by HIV are that they are either "passive and good victims of HIV transmission from men, or actively evil transmitters of disease to men." The ABC approach, (Abstain, Be faithful, and Condomise) assumes that all people have freedom of choice. However, women's economic and social freedoms are constrained, leading to powerlessness to engage in any preventive behaviors (Gupta & Weiss, 1993; Worth, 1989; Zierler & Kreiger, 1997). In some of the regions worst affected by AIDS, more than half of young women age15 to 19 have either never heard about AIDS, or have at least one major misconception about how HIV is transmitted (UNAIDS Initiative, 2004).

Biologically, the greater efficiency of male to female viral transmission partially explains the increased vulnerability of women at risk of heterosexual HIV infection (Anderson, & May, 1988; Freidland, & Kline, 1987). At the physiological level, women are more likely to acquire HIV from sex with men than vice versa. Estimates of the efficiency of transmission vary, but it has been suggested that vaginal intercourse with an HIV infected person is between two to 20 times more risky for a woman than for a man. Retrospective epidemiological studies have also

openness and positive living among those who are infected and affected (Department of Health, 2002). Still, the denial and taboos surrounding HIV/AIDS result in people questioning and challenging the legitimacy and purpose of any Muslim organization dealing with HIV/AIDS, not only because of the judgmental attitudes and misguided beliefs that AIDS is a curse from Allah, but also because of the difficulties in convincing the Muslim community that AIDS also affects them.

Islam, like other religious traditions, advocates abstinence from any sexual activity before marriage. The reality is, however, that many Muslims have sex before marriage and engage in extramarital affairs. The belief that the Islamic way of life protects Muslims is, therefore, unrealistic and leads to a false sense of security in the Muslim community. Some Muslims also believe that AIDS is a homosexual disease or a disease that affects only black people, while others ascertain that they have not seen or touched a fellow Muslim living with HIV/AIDS. Due to the secrecy surrounding HIV/AIDS, Muslims are unwilling to reveal their status, and families are afraid to reveal how relatives died (Huntley, 1994).

How does one fight AIDS in a region where homosexuality is not supposed to exist and where one is not supposed to talk about sex? Even more difficult, how does one advise people who engage in sex outside marriage to use condoms when the sheiks of one of the most revered Islamic institutions in the world (Cairo's Al Azhar University) declares that the principles of the Koran are enough to protect people from AIDS (Murphy, 1992)?

Zion, 1991 states that "the enforcement of gender boundaries is part of the conspiracy by which patriarchy extends and defends itself." Muslim women and children, particularly girls, are the most vulnerable in contracting HIV because of their marginalization, also a result of cultural and religious practices (Huntley, 1994).

Women's Issues

Gender refers to differences in behavior, in cultural expectations, and in the social roles of men and women within particular social structures. A gender approach to health and illness includes not only the biological aspects of sex, but also the social, psychological, cultural, and economic contexts of being female. It is concerned with understanding

injectable heroin soon became easily available and injecting drug use began to spread along heroin supply routes into Burma, Vietnam, northern India, Thailand, and southern provinces of China, as users developed tolerance to the smoked form of the drug. Heroin also began to spread to African countries, especially Nigeria, as drug trafficking into Europe and North America increasingly used West Africa as a relay point.

In the Russian Federation, Eastern Europe, and South America, injecting drug use has also led to a fast growing HIV epidemic. In Russia, it is estimated that one million people are now injecting opiates. As in South America, intensive policing of cocaine supplies has led to shortages and, subsequently, to price increases. When prices rise, more people are tempted to inject the drug to get maximum value for money. A shortage of disposable syringes resulting in needle exchange adds to the risk (NAM Publications, 2003b).

Middle East/ Muslims

The starting point of any analysis must be the thorough understanding of the structure of the society in which it takes place. The perception in many Arab countries is that AIDS is an imported disease that comes mainly from foreigners. However, the World Health Organization now estimates that 70% of new cases in the Arab world are sexually transmitted, more than half of which are through heterosexual contact (Murphy, 1992).

In a new initiative aimed at preventing the disease from becoming a major health problem in the region, the Bahrain based Arabian Gulf University has been holding a special program funded by the Gulf Cooperation Council (GCC), which unifies Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman into one group. A statement issued by this University's authorities asserts that the Middle East is no longer immune to the disease. Simultaneously, along with awareness campaigns, the Gulf authorities are expelling each month dozens of foreigners infected with HIV, placing them on a blacklist to make sure that they do not return to the region (Mardini, 1997).

Religious institutions have traditionally played a role in caring for those who are weak and in need of support. Religion can play a major role in fighting the stigma associated with HIV/AIDS, and can encourage

developing regions are public silence and religious disapproval. In many countries, visible manifestations of homosexuality are criminalized and violently persecuted. The only country in the developing world to afford any rights to lesbians or gay men is South Africa (Aidsmap, 2003). Societies such as Brazil are likely to hold different strata of understanding and discourse about homosexual activities also influenced by class and education (Mardina, 1997).

A survey conducted by the Panos Institute found widespread homosexual activity in developing countries often fitting into complex patterns of social custom and taboo. Along with discomfort about discussing taboo issues, many communities are dealing with high levels of ignorance, denial, fear, and intolerance about the disease itself. As a result, people with HIV have been disowned by their families, and fired from their jobs (Huntley, 1994).

In the Middle East, homosexuality is truly 'the love that dare not speak its name'. The issue of gay rights has not been raised and most gay people live in fear of being discovered for, in a number of states such as Iran and Saudi Arabia, homosexual acts are a capital offence. Well known academicians claim that homosexuality does not exist in Kuwait since, "Ours is a Muslim society and homosexuality is against Islam" (Amman, 1997).

Illegal Drug Connection

HIV/AIDS continues to spread among drug users. Since the mid 1980's, increase among injecting drug users has been seen in China, India, Malaysia, Burma, Pakistan, Thailand, Viet Nam, and most recently in Indonesia and Nepal (United Nations Development Programme 2004a). One of the most powerful drug-related factors governing the spread of HIV in developing countries is the globalization of the heroin and cocaine trade, and the unintentional impact of policies to combat that trade. The major source of heroin in the world is the Golden Triangle region of South East Asia where, until the 1970s, opium was gathered for shipment to Europe to be refined into heroin. This practice ensured that opium was the drug most readily available in South East Asia and minimized the practice of injecting drug use. However, in the late 1970s, heroin factories in Europe began to close down due to law enforcement, and it became safer to refine the drug at the site of production. Cheap

communities (United Nations Development Programme, 2004b). Acute stigmatization has lead to a growth in attitudes that have resulted in AIDS primarily being associated with three main groups: homosexual males, bisexual males, and illegal drug users. The belief that AIDS spread from Africa also "... has great appeal to those who associate the continent with sexual incontinence and primitive behavior," effectively upholding racist values still prevalent in 'advanced politically correct' societies. Schafer (1991) describes this as a 'plague mentality' which "encapsulates a series of attitudes and values: victim blaming, xenophobia, irrationality, and desocialization." These distorted images, which largely result from media sensationalism, can be easily "incorporated into the divine model of retribution for sin" (Schafer, 1991). This view lays the blame upon the individuals that Bassford (1991) identifies as "those who engage in potentially infective activities" (Huntley, 1994).

These attitudes also enforce the view that HIV/AIDS is a disease associated with minority groups and risk behaviors (ie, homosexuality, promiscuity, drug abuse, prostitution), and lead to the belief by the bulk of the population that they are not personally vulnerable (Pitts, 1993).

Negative attitudes about HIV/AIDS create a climate in which people become more afraid of the stigma and discrimination associated with the disease than of the disease itself. When fear and discrimination prevail, people may choose to ignore the possibility that they may be infected, even if they know they have taken risks. People may also decide not to take measures to protect themselves in fear that, in doing so, they could be associating themselves with the disease (UNAIDS Initiative 2002).

Homosexual Issues

Seventy four percent of the AIDS programs throughout the world admit that they do not operate any prevention or support programs targeted at gay men. The major obstacles to HIV prevention work with homosexual men include the following: lack of support from founders, chiefly from donor agencies in the developed world; difficulty in reaching a population that is invisible to heterosexual public health officials; social taboos and unacceptability of homosexuality; and lack of recognition of the role which sex between men plays in the spread of HIV.

Common features of the attitudes toward homosexual activity in

direct cost (ie, health care) and indirect cost (ie, loss of labor and productivity, and potential income) (Dossier, 1992). Most of those infected by HIV have been in the most productive years of their life, causing a secondary economic impact beyond the cost of caring for them, and creating a cohort of orphans. In 1980, the global cost of treatments for AIDS was between 2.6 and 3.5 billion US dollars. Only 40% of AIDS cases were in the industrialized world, yet, it accounted for 84% of all expenditures. In developing countries, the lifetime cost for treatment and care is estimated at 230 to 250 US dollars, as in Uganda, compared with 102,000 US dollars in the developed world. In the Middle East, treatment for AIDS depends on where one is. Only the oil-rich Persian Gulf states offer costly drugs, and most of the countries of the region treat only AIDS related complications (Amman, 1997).

The total number of deaths and expected deaths from HIV already exceeds the toll in all the major wars of the twentieth century (MMWR, 2001). Its impact is particularly tragic because 95% of the infections occur in developing countries, least equipped to absorb the impact of the health and economic consequences of this epidemic (UNAIDS, 2002). Global disparity is evident, and it has further widened with the introduction of effective means of preventing mother to child transmission in most of the wealthier countries (NAM Publications, 2003). It was in 1996 when the era of highly active antiretroviral therapy began and, over time, HIV/AIDS death sentences began to be commuted to life with a long-term chronic disease (Susman, 2004). A decade ago, a diagnosis of HIV meant a life expectancy of about two years. Now, highly effective drugs are keeping people alive far longer.

Perceptions

Knowledge of the HIV/AIDS epidemic has evolved from the initial misguided belief that the virus was only an affliction of high risk groups to the current recognition that all people are vulnerable. Beyond the staggering numbers, there are aspects of this epidemic that have transformed it from a health problem to a social issue that affects all aspects of human life (Mahithir, 1997; Kremer, 2003; Zorrila, 1999; NACO, 2001).

The behaviors associated with HIV transmission are often not socially approved behaviors, outside the legal and ethical framework of

The WHO called on Arab governments and non-governmental organizations to step in the fight against AIDS by educating the public about the disease and breaking the barrier of silence enshrouding its transmission (Amman, 1997). In response, in Sudan, whose AIDS reported cases are the highest of any Arab country, a billboard warning of the dangers of AIDS confronts travelers driving into Khartoum; in Egypt, the widespread radio, television, and brochure campaign that started recently is thought to be unprecedented (Murphy, 1992).

Kuwait

Accurate numbers of Kuwaitis with HIV/AIDS are ignored, since screening is not compulsory for nationals (Middle East Times, 2001). Foreigners, who make up about two thirds of the 2.2 million Kuwait population, but constitute more than half the 640,000 work force in the private sector and all the 300,000 domestic helpers, are obliged to test for HIV/AIDS as a precondition to work in the Gulf Arab states. Under Kuwaiti and Gulf Cooperation Council rules, foreign workers arriving in the region from Asia must undergo medical tests in their home country and repeat them on arrival. Kuwait deports foreigners who are HIV positive (Agence France-Presse, 2000).

Under Kuwaiti law, nationals found infected must stay in the Emirate's Infectious Diseases facilities for treatment. (Agence France-Presse, 2000). Year two thousand statistics show that, since 1984, 787 cases of HIV have been reported, 50 cases of AIDS have been diagnosed and, more than 20 Kuwaitis have died of AIDS (Information Inc, (2000).

According to the World Health Organization the Arab world in general and Kuwait in particular, has had two factors on its side regarding the relatively low level of AIDS. First, the disease was not introduced into the region until the mid 1980's. For the most part, AIDS seems to have originated in the Persian Gulf region from imported contaminated blood from areas where AIDS was prevalent before blood screening became routine in 1986. Secondly, and further discussed in this paper, the socio-cultural and religious patterns have worked against the spread (Murphy, 1992).

Economic Cost

The economic cost of a disease is generally estimated in two ways:

warn people of the dangers of HIV, and condoms are readily available, tradition, religion, ignorance, and superstition prevail, with many placing their faith in traditional witch doctors or taking fatalistic approaches. Others believe that sex with a virgin is a cure, resulting in babies being raped and infected (Family Care Foundation, 2004).

International comparisons are difficult, however, due to reporting system variations between countries. Limited resources and levels of awareness and knowledge also have a profound effect on the ability to monitor cases (Huntley, 1994).

Middle East

Only 208 AIDS cases had been reported by 1989 throughout the Arab world, including countries such as the Sudan, Djibouti, and Somalia. Yet, the cumulative total has been growing to unexpected figures. Several Arab countries for some time refused to report their AIDS cases to international authorities and underreporting or mis-reporting is still widespread. Egyptian authorities publicly claim that every Egyptian AIDS case has been contracted through contaminated blood transfusions received abroad, although the same authorities admit privately they know otherwise. The North African countries of Morocco, Tunisia, and Algeria have seen the disease appear from the south, and among the many young men who frequently travel back and forth to Europe. However, UNESCO fears that the HIV virus is now not only being imported into Arab countries, but also spreading from within. About 400,000 people in the Middle East now have HIV or AIDS and it is assumed that about a fifth of these contracted the virus in 2000 (Middle East Health, 2001).

The oil rich Gulf States are trying to protect themselves against the HIV/AIDS epidemic proportions in parts of Asia, countries from where most of the region's foreign people come. However, health officials admit that they can no longer rely on closing drawbridges to fight the disease (Murphy, 1992) and the disease is settling in the Middle East where it remains a disease of fear and shame. Strict religious and societal taboos against extramarital sex and homosexuality are probably partly responsible (Amman, 1997) in a region where explicit and outspoken AIDS education campaigns are virtually nonexistent, and where tradition hampers open discussion of sexuality (Information, Inc., 2000).

one death from AIDS related diseases every minute in the Asian Pacific region, with more than half a million people who died of AIDS related diseases in 2003. India has the highest number of people living with HIV/AIDS in Asia, with an estimated 3.8 to 4.6 million people affected (United Nations Development Programme 2004a). The spread of HIV in China, the Far East, and Eastern Europe has prompted UNAIDS to warn that the HIV epidemic is still in an early phase. Reported data included the 70% increase of cases of HIV in China in the first six months of 2001, and the rapid increase of HIV cases in Indonesia, the world's fourth most populous country.

AIDS continues to claim a devastating toll in Africa where some countries have an HIV infection rate of 38.5% One reason for this high rate is its migrant labor system. Many of the region's peoples have homes in their ancestral homeland but spend most of the year living near their place of work. Many of these workers are men who frequent prostitutes or have girlfriends with high rates of HIV infection. It is estimated that, in Africa alone, at least 12 million children have been orphaned through HIV related diseases (2000), a number projected to double by the year 2010. In poverty stricken Zambia, dependent on its copper mines for 90% of its income, mining companies "train four people for each skilled job in the knowledge that three will die" (of AIDS). As in Mozambique, when a man dies in Zambia, the man's brother looks after the children and will, by tradition, also take the children's mother as a second wife (Family Care Foundation, 2004).

UNAIDS has been warning that theories about HIV leveling off in countries with high prevalence rates have been, and are being, disproved. To object to these leveling off projections, the report on the Global HIV/AIDS epidemic highlights Botswana, with the highest HIV infection rate in the world with almost 39% of all adults now HIV positive, up from less than 36% during the two prior years; and Zimbabwe, where HIV prevalence increased from a quarter of the adult population in 2000 to a third by late 2001. UNAIDS also projects that 50% of South African new mothers could die because of HIV, and that mortality among the 15-34 years old will be 17 times higher because of AIDS. Parts of Africa that previously had low rates of HIV infection are now seeing an accelerated spread of the disease, with explosions of the epidemic noted in Cameroon and predicted for Ethiopia (NIAID, 2002). While educational programs

perceptions, and knowledge about HIV/AIDS. Data were analyzed using both qualitative and quantitative methods. Results enlighten levels of understanding of HIV/AIDS among Kuwaiti women, and help in dismissing generalized perceptions and misconceptions of Kuwaiti women as detached from HIV/AIDS issues. Based on the results, designs of scientifically informed policies and development of programmatic gender sensitive strategies for education and prevention are offered.

Key words: HIV/AIDS - Kuwaiti Women - World Health Organization

Introduction

HIV/AIDS Origins, International Statistics, and Cost Scientists have concluded that the virus that sparked the AIDS epidemic first surfaced in people sometime around 1930, probably in Central Africa. The oldest viral sample discovered to date came from the Congo in 1959 (Agence France-Presse, 2000).

Acquired immune deficiency syndrome (AIDS) has been the most dramatic event of the second half of the twentieth century (Global Health Council, 2000). As of December 2003, according to the Joint United Nations Program on HIV/AIDS, the following trends of the worldwide epidemic of HIV/AIDS are evident:

- Today, 42 million people are estimated to be living with HIV/AIDS (CDC Division of HIV/AIDS Prevention, Basic Statistics, December 2003). These figures are believed to be an underestimate due to the ten year incubation of the HIV virus before full-blown AIDS develops, and to problems of accurate reporting of cases (Huntley,1994).

- An estimated five million people acquired HIV in 2003, including 4.2 million adults and 700,000 children under the age of 15.

- During 2003, AIDS caused the deaths of an estimated three million people (CDC Division of HIV/AIDS Prevention, Basic Statistics, December 2003).

- The HIV epidemic is still in its early phase and there could be 68 million HIV related deaths between 2000 and 2020, unless prevention and treatment programs to combat the disease are drastically expanded (NAM Publications 2003c). Such a level of mortality would represent a threefold increase on the 21 million deaths attributed to AIDS in the 20 years before 2000.

The latest World Health Organization Report shows that there is

Gender Issues and the HIV/AIDS Epidemic: The Kuwaiti Women Experience

*Hadi Ridha**
Maria Julia**

Abstract: In the Middle East, limited research has been conducted on HIV/AIDS. In Kuwait in particular, the number of Kuwaitis with HIV/AIDS is ignored. Little information concerning morbidity and mortality rates of the disease is available, and the perception is, as in most Arab countries, that AIDS is an imported infection that comes mainly from foreigners. A statement issued by the Arabian Gulf University asserts, however, that the Middle East is no longer immune to HIV/AIDS, and health officials admit that they no longer can rely on closing drawbridges. The latest World Health Organization Report estimates that 70% of the cases in the Arab world are sexually transmitted through heterosexual contact. HIV/AIDS is not only a biological condition, but also a social, political, and a cultural problem. Explanations for the rapid increase and vulnerability to HIV/AIDS in women are a complex mix of biological, sociocultural, and economic related factors. The authors examine these recognized factors and use them as a conceptual framework in exploring Kuwaiti women's awareness, knowledge, and, to a certain extent, experience with HIV/AIDS. The theoretical framework on Comprehensive Health Seeking and Coping Paradigm (CHSCP) adopted from Lazarus and Folkman's Stress and Coping Paradigm, and Schlofeldts Health Seeking Model (1984) served as overriding frameworks to identify relevant variables and guide this assessment. An exploratory study was designed and a snowball sampling technique utilized. The authors used the method of interviewing to collect data that would provide examples to illustrate Kuwaiti women's diverse levels of awareness,

* Dept. of Sociology, University of Kuwait, Kuwait.
** The Ohio State University, U.S.A.

Articles in English

Reports:

Dissertation Papers:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 34 - No.4 - 2006

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 34 - No. 4

2006